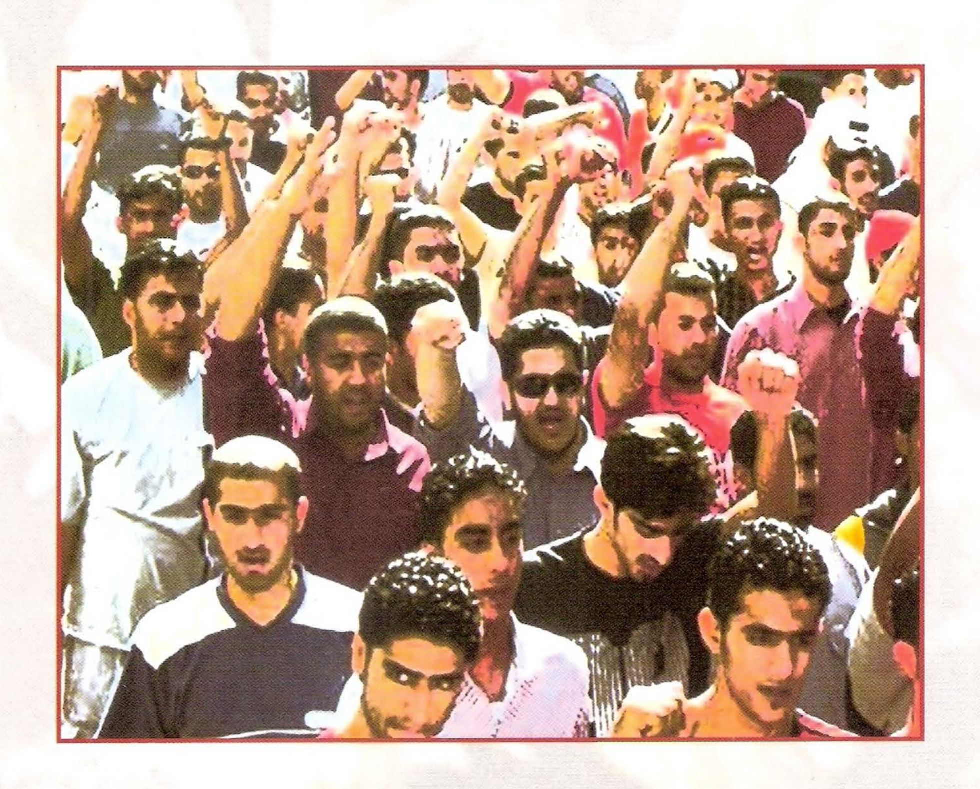
د. مصطفى حجازي

الشباب الخليجي والمستقبل

دراسة تحليليّة نفسيّة اجتماعيّة



المركز الثقافي العربي

الشباب الخليجي والمستقبل

دراسة تحليليّة نفسيّة اجتماعيّة

اسم الكتاب
الشباب الخليجي والمستقبل
تأليف
أ. د. مصطفى حجازي
الطبعة
الأولى، 2008
عدد الصفحات: 200

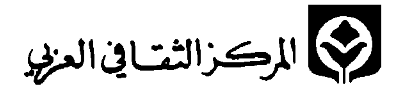
الترقيم الدولي
ISBN: 978-9953-68-304-2

الناشر
المركز الثقافي العربي
الدار البيضاء ـ المغرب
ص.ب: 4006 (سيدنا)
42 الشارع الملكي (الأحباس)
هاتف: 2303339 ـ 2307651
فاكس: 2305726 ـ 2 212 +
Email: markaz@wanadoo.net.ma
بيروت ـ لبنان
ص.ب: 5158 ـ 113 الحمراء
شارع جاندارك ـ بناية المقدسي
هاتف: 01750507 ـ 01352826
فاكس: 01343701 ـ 9611 +
www.ccaedition.com
Email: cca@ccaedition.com
cca_casa_bey@yahoo.com

الشباب الخليجي والمستقبل

دراسة تحليليّة نفسيّة اجتماعيّة

د. مصطفى حجازي



فهرست

مقدّمة:

مرّ زمن طويل على الدراسات الإنسانيّة النفسيّة منها والاجتماعيّة، وقد كان موضوع الشباب خلالها في مرتبة ثانويّة من الأهمّية لصالح دراسات الطفولة والمراهقة. وكانت مرحلة الشباب قصيرة المدّة وتشكّل جسر عبور سريع من المراهقة إلى الرشد ومسؤوليّاته وقضاياه. أمّا راهناً فتكاد الأولويّة تتعرّض لانقلاب جذري. فجأة في العقود الأخيرة برزت مسألة الشباب كأولويّة وأخذت تحتلّ مركز الصدارة بدرجة متزايدة من الحجم والحدّة.

يصدق ذلك عالميّاً، حيث تفرض قضايا الشباب ذاتها بوتيرة متصاعدة. كما يصدق عربيّاً لكون المجتمع العربي مجتمع شابّ في الأساس، حيث تحول الهرم السكّاني لصالح الطفولة والشباب.

وبدأ الأمر يتخذ في العديد من الحالات طابع القضايا الضاغطة التي تطرحها احتياجات الشباب المختلفة ومشكلاتهم المتزايدة، ومتطلّبات توفير إدماجهم الاجتماعي وحلّ مشكلاتهم، بحيث بدأت تظهر حالات «الشباب العبء» أو الفائض عن الحاجة في بعض المجتمعات العربيّة والمجتمعات النامية: توفير الدراسة وفرص العمل، والسكن والزواج، والانتماء والوقاية من نزعات الانحراف والتطرّف.

إضافة إلى تحوّل الهرم السكّاني باتجاه رجحان شريحة الشباب عربيّاً، فإنّه يقع في عين إعصار التحوّلات المتسارعة بما تتضمّن من تحدّيات وأخطار وفرص، ممّا تحمله العولمة التي فرضت ظاهرة انفجار الانفتاح على كل المجتمعات التقليديّة. الشباب هو الفئة الأكثر استهدافاً من قبل العولمة وتوجّهاتها. كما أنّه يكاد يشكّل قوامها الأساسي، وتشكّل هي مرجعيّته بوتيرة

متصاعدة. وكلّ ذلك يفرض إعادة نظر في السياسات والتوجّهات كما في الرؤى والممارسات والأولويّات.

وما يصدق على العالم العربي ينطبق على مجتمعات دول مجلس التعاون لجهة الهرم السكّاني الذي ترجح فيه شريحة الشباب. وكذلك لجهة انفجار الانفتاح حيث المجتمع العربي في دول مجلس التعاون هو الأكثر استهدافاً من قبل العولمة اقتصادياً وسياسيّاً وأمنيّاً وثقافيّاً، ممّا يصبّ رأساً في شريحة شبابه. على أنّ ما يميّز دول المجلس هو تفرّدها بموارد مادّيّة تشكّل فرصتها الكبرى لبناء المستقبل، من خلال تمكين الشباب وإعداده وتزويده بمقوّمات الاقتدار الذي يؤهّله لاحتلال المكانة، ولعب دور الشراكة على الساحة العالميّة.

يتمتّع المجتمع العربي الخليجي بحالة فريدة من إمكانيّة تحويل التحدّي الذي يطرحه الشباب، وبشكل متصاعد يصل حدّ الخطر على الأمن الاجتماعي، إلى فرصة بناء الاقتدار المستقبلي، من خلال إعداد الشباب معرفيّاً ونفسيّاً وانتماءاً. وذلك نظراً لمحدوديّة حجم الكتلة الشبابيّة والسكّانيّة عموماً مقارنة بوفرة الموارد.

والخيار الأساس المطروح هو الاختيار بين هذين الاحتمالين على هذا المجتمع: هل تترك الأمور كي تحوّل الشباب إلى عبء وتهديد واستلاب للهويّة والكيان والتهميش عن مواقع قيادة المجتمع، أم يتمّ توظيف الوفرة في بناء القدرة (قدرة جيل الشباب) بما يوفّر المكانة والشراكة والحصانة المجتمعيّة والأمنيّة في الآن عينه؟

تلك هي القضيّة الكبرى التي تحكم هذه الدراسة وتوجّهها، كما تحدّد غايتها من خلال بحث قضايا الشباب واحتياجاتهم ومشكلاتهم، ورسم سياسات رعايتهم وإعدادهم.

انطلقت هذه الدراسة بالأساس من الاهتمام برعاية الشباب لجهة تشخيص مشكلاته وتفهّمها وعلاج ما يعترض نمائه من معوقات، وصولاً إلى إطلاق طاقاته الحيّة وتوظيفها في بناء المستقبل. وتلاقى هذا الاهتمام مع التزام شخصي من قبل واضع الدراسة بالتنشئة الجادّة للأجيال العربيّة (والخليجيّة من

ضمنها)، ممّا يشكّل أحد محاور شغله الأكاديمي الأساسيّة في تنمية الإنسان العربي. وتزايد الاهتمام بالشباب الخليجي من خلال التعرّف الوثيق عن كثب على أوضاعه وقضاياه واحتياجاته وإمكاناته خلال عقد ونيّف من العمل الجامعي في الخليج، حيث عرفت خبرة غنيّة على مستوى التدريس والإرشاد والتدريب، وتلمّست واقع الشباب الخليجي وتفهّمت قضاياه وواكبت آماله وطموحاته. ولذلك فإنّ هذه الدراسة ترتكز إلى الخبرة المعاشة الأغنى بما لا يقاس في التعرّف والفهم، من الدراسات ذات الطابع المسحي الاستقصائي عن بعد، ولذلك فهي ليست بحثاً بالمفهوم التقليدي الشائع في العلوم الإنسانيّة.

إنّما لا تقتصر المادّة العلميّة على هذه الخبرة المعاشة وحدها، بل تقوم أساساً على الشغل على مادّة توثيقيّة غنيّة جدّاً، ومتنوّعة أمكن توفيرها من قبل الهيئات المختصّة برعاية الطفولة والشباب في دول مجلس التعاون. وهي تتوزّع ما بين تقارير قطريّة عن أوضاع الصحّة والتعليم والتدريب والترويح والعمل التطوّعي والعمل المهني وسوقه، وبين كمِّيّة كبيرة من الدراسات المسحيّة المتخصّصة حول بعض قضايا الشباب الخليجي. ويضاف إليها مادّة غزيرة تتعلّق بتوجيه الشباب في مختلف مناحي حياته على شكل مراجع وكتيّبات. ويكملها جميعاً توفّر مجموعة قيمة من استراتيجيّات التنشئة ورعاية الشباب التي تمّ وضعها في بعض دول المجلس. وهي استراتيجيّات ذات قيمة علميّة وفعليّة مبنيّة على تضافر جهود كبيرة لخبراء خليجيين وعرب ودوليين، ممّا جعلها تكتسب قيمة رياديّة في وضع برامج العمل مع الشباب وتنفيذها.

تقسم الدراسة كالتالي: بعد المقدّمة يأتي فصل أساسي يعالج منهجيّة تحديد الشباب من مختلف المنظورات، وتحليل مختلف مقاربات بحث قضاياهم وصولاً إلى تلك الأكثر نجاعة. يليه مجموعة فصول أساسيّة تعالج قضايا الشباب في الأسرة والتعليم والعمل وأوقات الفراغ والهويّة والعمل التطوّعي حيث تعرض مختلف الإنجازات وما تصادفه من معوقات أو إشكالات. وتختم هذه الفصول بفصل يستخلص القضايا الكيانيّة الكبرى للشباب العربي الخليجي، فيما يتجاوز قضاياه الجزئيّة، وسيقارن واقع الشباب وخطط رعايته وبرامجها، على ضوء ما تواجهه المجتمعات العربيّة الخليجيّة من تحدّيات تحوّلات

العولمة، وانفجار الانفتاح، وتسارع التغيّرات المستقبليّة على مختلف الصُّعُد، وما تحتاجه من خصائص ومقوّمات للتعامل الفاعل. وتختتم الدراسة برسم مخطّط للشخصيّة المستقبليّة للشباب الخليجي، انطلاقاً من المعطيات التي توفّرت وما فيها من إنجازات من جانب، ومن مقوّمات وقدرات التعامل الفاعل والمشارك في بناء المستقبل من الجانب الآخر. ويتمثّل هذا المخطّط الشخصي المستقبلي في عناصر تمكين الشباب وبناء الاقتدار الكلّي لشخصيّتهم. وهو يشكّل بالطبع نوعاً من الرؤية التي توضع بتصرّف الجهات المسؤولة كي تتعامل مع معطياتها بما يناسب توجّهات كل منها.

وتقترح الدراسة في خاتمتها التوصية ببناء قاعدة معلومات عن واقع الشباب العربي الخليجي في مختلف قضاياه. وكذلك تأسيس فرع معرفي جديد هو «علم الشباب» كعلم متعدّد التخصّصات Interdisciplinaire، هو وحده القادر على الإحاطة الشموليّة بقضاياهم متزايدة الغنى والتعقيد. ويقترح أن تبادر الجامعات إلى إنجاز هذه المهمّة، وإدخال هذا العلم في برامجها، بحيث تكون رائدة في هذا المجال علميّاً وعمليّاً، وبحيث تطرح منظورات جديدة للتعامل مع قضايا الشباب برؤية تكامليّة.

كلمة أخيرة حول المنهج الذي سيتبع في الدراسة. إنّها دراسة توثيقيّة تحليليّة نقديّة. وبالتالي فهي لا تجري مسوحات وصفيّة كمِّيَّة ميدانيّة، بل تنكبّ على دراسة التقارير والخطط الرسميّة، والدراسات الميدانيّة التي تمّ توفيرها. ستعالج مجمل المادّة المستخدمة في الدراسة من خلال قراءتها وتحليلها وصولاً إلى تأويل معطياتها، بمعنى محاولة استكناه دلالات هذه المعطيات. وتذهب الدراسة في خطوة أعمق وأكثر تقدّماً؛ إلى محاولة استخراج القوى الفاعلة في القضايا المدروسة، فيما وراء المعطيات الظاهرة، وكذلك تسليط الضوء على القوى الخفيّة أو الكامنة التي تحكم هذه الظواهر، سواء لجهة الإنجازات أم المعوقات. وتتمثّل قيمة هذه المقاربة في تسليط أضواء جديدة على القضايا المدروسة، أكثر ممّا تتمثّل في الخروج بتعميمات جازمة، إذ لا تسمح المادّة التي سيتمّ الشغل عليها أصلاً بالخروج بهكذا تعميمات.

تكمن قيمة الدراسة في ما ستسلّطه من أضواء على القوى الفاعلة وغير الظاهرة، ممّا ينبّه إلى العوامل الفعليّة التي يتعيّن التعامل معها، في المقاربة والتخطيط ووضع السياسات وتنفيذ البرامج. وإلاّ فإنّ هذه الأخيرة قد تعالج الأعراض وتتعامل معها، ممّا لا يجعلها تعطي كل ثمارها المرجوّة، طالما لم يتمّ التصدّي للقوى الفعليّة المحرّكة. ولا تهدف الدراسة من خلال هذه المقاربة التي تحاول الكشف إلى النقد والتشكيك، بل على العكس إنّها تحاول المساعدة في تشخيص الواقع الفعلي فيما وراء ظواهره. وهي الخطوة الأولى على درب التعامل الفاعل، الذي يوفّر النجاح للجهود الكثيرة المبذولة في رعاية الشباب وتأهيلهم للمستقبل.

الفصل الأوّل

قضايا منهجيّة في دراسة الشباب الخليجي

أوّلاً: مقدّمة

يتعارف جميع المعنيين بقضايا الشباب، على أنَّ هذه الفئة العمريّة تشكِّل هي والطفولة الحجم الأكبر من الهرم السكّاني عربيّاً وخليجيّاً. إنَّنا بصدد مجتمعات فتيّة وبالتالي فأسلوب التعامل معها، سواء من حيث البحث أو التنشئة والرعاية، هو الذي سيحدّد مستقبل هذه المجتمعات. ولذلك رفع بعض التربويين في مطلع الألفيّة الجديدة شعار العشرين المزدوجة (2020)، وكانوا يقصدون بذلك أنّ ما يتعيّن أن يكون عليه حال الشباب في العام 2020، وبالتالي واقع المجتمع، يتعيّن بحثه وتدبّر وسائل إعداده الآن؛ أي في العام 2000. ولا عجب في ذلك حيث يجمع الكل على أنَّ الشباب هم ثروة الوطن، وأنّ مستقبل الكوكب سيكون في أيدي الشباب. ذلك أنَّ فئة الشباب هي الأكثر توجّهاً نحو المستقبل، إلاَّ أنَّها في الآن عينه الأكثر استقطاباً للأزمات، وتعرّضاً للتحدّيات، واستهدافاً من قبل انفجار انفتاح العولمة وتحوّلاتها، حيث أنَّهم في قلب دوّامة الأحداث المتسارعة التي تحكمها هذه العولمة، بفرصها ومآزقها في الآن عينه. إنَّهم الكتلة الحرجة التي تحمل أهمّ فرص نماء المجتمع؛ كما أنَّهم الأكثر عرضة لأخطار النزعات المتطرّفة على اختلافها. ولذلك فإنَّ توفير فرص إعدادهم للمستقبل، وتحمل أعباء قيادته، يتطلّب أعلى درجات العناية في دقّة وفاعليّة بحث قضاياهم، من خلال توسّل مناهج بحث ودراسة قادرة على النفاذ إلى لبّ هذه القضايا، فيما يتجاوز المقاربات السطحيّة الشائعة في الدراسات الوصيفة التحليليّة، التي تطغى على دراسة أوضاعهم.

من هنا أهمِّيَّة التوقّف إزاء قضايا المنهج، في البحث والدرس وبالتالي النظرة والرؤية التي توجّه بالضرورة وضع السياسات وتخطيط الاستراتيجيّات وتنفيذ البرامج.

لا بدّ بالتالي من إعادة نظر تحليليّة نقديّة في الممارسات البحثيّة المتّبعة في دراسة قضايا الشباب، وصولاً إلى تحديد ما يمكن أن تقدّمه، وتجاوزها إلى ما يتعيّن التعمّق في درسه، ممّا يتجاوز الظواهر ويمسك بالقوى الفعليّة المحرّكة لها. كما أنَّه لا بدّ من إعادة نظر تحليليّة نقديّة في العديد من المسلّمات الشائعة في النظر إلى الشباب ودراسة قضاياهم، لفرز ما هو مفيد منها، وما يحمل خطر الحيد عن الواقع الفعلي. ذلك أنَّ موضوع الشباب يكاد يصبح راهناً من أكثر الموضوعات عرضة للأحكام المسبقة، التي تمنع الرؤى الموضوعيّة (التحيّزات الإيجابيّة التمجيديّة للشباب، أو الشكاوى والإدانات لهم؛ ممّا يوقع في الأهواء التي تحول دون الفهم الواقعي، والتعامل الفاعل). وتنبع أهمِّيَّة طرح هذه القضايا من كوننا نتعامل مع المستقبل الذي سيتحمّل الشباب مسؤوليّته في زمن ليس ببعيد. فما سيكون عليه حال مستقبل مجتمعاتنا هو ما نراه ونقرّره ونخطّط لتنفيذه في العمل مع الناشئة والشباب في الحاضر.

نقف في هذا الفصل عند عدّة محطّات، نعالج فيها مسائل النظرة إلى الشباب ومنهج البحث في قضاياهم، وصولاً إلى مزيد من وضوح الرؤية وواقعيّتها، وبالتالي فاعليّتها.

ثانياً: تعريف الشباب وتحديده الديموغرافي:

هي بالطبع أولى القضايا التي يتعيّن بحثها بدءاً من تعريف الشباب قاموسيّاً، ومن ثم ديموغرافيّاً (سكّانيّاً).

يرد في قاموس محيط المحيط للمعلّم بطرس البستاني والمبني أصلاً على قاموس لسان العرب ما يلي في مادّة الشباب:

شبّ النّار، أوقدها، وشبّ الشيء ارتفع ونما، وشبّ الغلام يشبّ شباباً

صار فتيّاً، وقيل الشباب لغة من يكون سنّه بين الثلاثين إلى الأربعين، وشرعاً من يقع سنّه ما بين 15 وثلاثين سنة. والشابّة لغة التي سنّها من 13 إلى 33، وشرعاً من 15 ـ 29. المعنى اللّغوي للشباب هو إذاً البروز والنماء، وتوقّد الإمكانات على اختلافها. وهو معنى أقرب ما يكون من حيث قدرته التعبيريّة عن طاقات الشباب وحيويّتهم وخروجهم إلى الدنيا. والجميل فيما يعرضه محيط المحيط هو التحديد الشرعي للشباب ما بين 15 و30 وللشابّات ما بين 15 و29، وهو ما يتمشّى إلى قدر كبير يكاد يبلغ درجة التطابق مع المفهوم الدولي المستقرّ للشباب (15 ـ 25). أمّا مجلس وزراء الشباب والرياضة في دول مجلس التعاون فلقد حدّد الشباب في الفئة العمريّة من 15 ـ 24 سنة متمشّياً بذلك مع مجلس وزراء الشباب العرب.

يبدو أنَّ التحديد الدولي والعربي والخليجي يتمشّى مع الدخول في مرحلة المراهقة (15 ـ 18 سنة) التي تلي البلوغ، ووصولاً إلى انتهاء المرحلة الجامعيّة والدخول في سوق العمل. وهي الفترة التي يكتمل فيها النضج الجسمي والعقلي والنفسي والاجتماعي بشكل عامّ.

وقبل مناقشة هذا التحديد، تجدر الإشارة إلى التعريف القاموسي الأجنبي (إنجليزي، فرنسي) للشباب. قاموس وبستر على سبيل المثال، ومثله قاموس لاروس الفرنسي لا يتضمّنان تسمية قائمة بذاتها للشباب، كما هو شأن اللغة العربيّة. إنَّهما يقولان بصفة الحداثة (Jeune, Young) وبالاسم منها (Jeunesse, Youth). ويذكر وبستر أنَّ هذه الصفة تدلّ على الفترة من الحياة التي يكون فيها الإنسان حدثاً، أو الفترة ما بين الطفولة والرشد، أو بين المراهقة والنضج. وأن تكون حدثاً هو أن تكون غير ناضج. أمّا قاموس لاروس الذي يذهب نفس المذهب فيذكر أنَّ كلمة حداثة (jeunesse) تعني بدايات الشيء أو أوّله. وهو ما أخذه عنه المعجم الوسيط تحديداً حيث يذكر أنّ الشباب هو إدراك سنّ البلوغ إلى سنّ الرجولة، والشباب هو الحداثة، وشباب الشيء هو أوّله.

يرجع هذا التفاوت في تحديد الشباب وتعريفه إلى أنَّه ظاهرة مُحْدَثَةٌ عموماً

للدراسة والبحث. فمن الطريف الإشارة إلى أنَّ علم نفس النموّ مثلاً لا يفرد مرحلة خاصَّة للشباب تدرس بحدّ ذاتها، كما يفعل في تفصيل الطفولة ومراحلها (أولى، وسطى، متأخّرة)، وتفصيل البحث في البلوغ ومرحلة المراهقة التي تليها، ومن ثم يتمّ القفز مباشرة إلى سنّ الرشد. ذلك أنَّه إلى تاريخ قريب نسبيّاً، كان يتمّ الدخول في حياة الرشد في سنّ مبكرة عموماً، سواء في سوق العمل أو الزواج. أمّا الآن فلقد أصبح الدخول في العضويّة الاجتماعيّة الكاملة؛ أي العمل المهني المنتظم والزواج والمشاركة في الحياة العامّة يتأخّر بازدياد، مع طول فترة الإعالة بالتالي. سنّ الزواج ازداد خلال أقلّ من عقدين عشر سنوات، وأصبح يدور حول الثلاثينات للصبيان وحول 25 ـ 30 للفتيات[1]. كذلك بدء يتأخّر مع ظهور بطالة الجامعيين عربيّاً وخليجيّاً، دخول سوق العمل، وبالتالي دخول مرحلة العضويّة الاجتماعيّة الكاملة.

ولذلك فإنَّ الكلام في سنّ الشباب ومرحلة الشباب لم يعد يقتصر على قضيّة بلوغ النضج العام (جسميّاً، ونفسيّاً، وعقليّاً، ومهنيّاً) بل أصبح يطرح (وهذه هي وجهة النظر التي تتبنّاها هذه الدراسة) من منظور اجتماعي مهني زواجي، أي منظور العضويّة الاجتماعيّة كاملة المقوّمات. وتبرز أزمة الشباب تحديداً في هذه الفترة المستجدّة تاريخيّاً واجتماعيّاً، والتي تشكّل لبّ أزمات الشباب راهناً.

إنّنا بصدد حالة متزايدة من النضج المبكر على جميع الصعد، حتى في فترة المراهقة. فالمراهق في عصر العولمة وثورة المعلومات والاتصالات، هو أكثر معرفة وإلماماً بما لا يقاس من مثيله من جيل الآباء (نحن بصدد المراهق الذي يعرف أكثر من أبيه ومعلّمه(!!). وفي مقابل هذا النضج المبكر الناتج عن تقدّم الرعاية الصحِّيَّة وثورة المعلومات وتكنولوجيّاتها، هناك المزيد من تأخير الدخول إلى العضويّة الاجتماعيّة الكاملة. وهنا تكمن أزمة الشباب المستجدّة والأكثر حدّة بالنسبة لشريحة لا يستهان بها من الشباب الخليجي، (العمل،

---

(1) انظر كوثر (2003). الفتاة العربيّة المراهقة: الواقع والآفاق. تونس: مركز المرأة العربيّة للتدريب والبحوث.

السكن، الزواج. . .). ولذلك يبدو أنَّ التحديد الشرعي للشباب كما ورد في قاموس محيط المحيط هو الأقرب إلى الواقع المستجدّ، حتى خليجيّاً.

ويقترح الباحث، في هذا المقام، التمييز ما بين مرحلة المراهقة (15 ـ 18) ومرحلة الشباب (18 ـ 25 أو 30). تحدّث علماء نفس النموّ كثيراً وبتفصيل عن أزمة المراهقة والوصول إلى الأصالة الذاتيّة وتقلّبات النضج الجسمي والعاطفي والنفسي والاجتماعي. وهي في تقديرنا أزمة تميل إلى أن تكون أخفّ حدّة مع تزايد وعي المراهقين وتسارع نموّهم ونضجهم. إنّها أزمة العبور من الطفولة إلى مرحلة الشباب. تلك كانت تاريخيّاً الأزمة الأساس، يدخل بعدها الشباب في سنّ الرشد والعضويّة الاجتماعيّة الكاملة من خلال الالتحاق المبكر في سوق العمل والزواج المبكر الذي يصاحبه.

إنّنا بصدد أزمة عبور مستجدّة، وتستحقّ أن يفرد لها حيّز خاصّ بها نظراً لما تتضمّنه من قضايا وأزمات تختلف نوعيّاً عن أزمة المراهقة. ونقصد بذلك أزمة اكتساب العضويّة الاجتماعيّة الكاملة وصراعاتها وردود الفعل عليها. ولذلك لا بدّ من الحديث في النموّ عن أزمتين بدلاً من أزمة واحدة. كما أنّه أصبح من الضروري في تقديرنا وضع علم قائم بذاته للشباب، على غرار علم الطفولة والمراهقة والرشد. وهو علم له مقوّماته التي سنعرض لها لاحقاً في هذا الفصل، تتمثّل عموماً في تكامل إسهامات كل العلوم النفسيّة والتربويّة والاجتماعيّة والإعلاميّة والاقتصاديّة؛ والسياسيّة. وليس ذلك بمستغرب بعد أن كثر الحديث من الجميع، وفي كل مناسبة عن الشباب كفرصة، وتحدّ وتهديد في آن معاً.

ثالثاً: شرائح الشباب وخصوصيّاتها النوعيّة:

جرت العادة في مختلف الأدبيّات والدراسات على الحديث عن الشباب بشكل عامّ. وهو ما يقتضي إعادة نظر منهجيّة على درجة كبيرة من الأهمِّيَّة، ليس على المستوى النظري وحده، بل خصوصاً على مستوى التطبيق في تخطيط السياسات والبرامج العاملة في تنشئة الشباب وإعداده ورعايته. نبادر إلى طرح

نظرة مغايرة وأكثر واقعيّة، تذهب إلى القول بوجود عدّة شرائح شبابيّة، لكلّ منها خصائصها وظروفها، وبالتالي احتياجاتها ومشكلاتها المختلفة نوعيّاً عمّا عداها من شرائح. كما أنَّ هناك خصائص نوعيّة على مستوى هذه الشرائح بين الجنسين.

هناك على الأقلّ أربع شرائح شبابيّة متمايزة عن بعضها بعضاً، على مستوى ظروفها وواقعها وبالتالي مسارها ومصيرها، ممّا يحتاج معالجة نظريّة وعمليّة خاصّة بكل منها: 1 ـ شباب النخبة؛ 2 ـ الشباب المحظي؛ 3 ـ الشباب المكافح من أجل الارتقاء الاجتماعي؛ 4 ـ شباب الفئات الشعبيّة والريفيّة. وحين الحديث عن الشباب يتعيّن أن نحدّد عن أيّ شريحة نتكلّم، وما هي بالتالي القضايا التي نحن بصددها. ذلك أنَّ هناك خطأً منهجيّاً تقع فيه كل الدراسات والأبحاث والخطط يتمثّل في الحديث أساساً عن الفئة الثالثة من الشباب (الثانويين والجامعيين من الشرائح السكّانيّة الوسطى). ويعود سبب هذا الخطأ إلى أنَّ العيّنات الشبابيّة التي تشكّل موضوعاً للدراسات والأبحاث، تأخذ من المدارس الثانويّة الحكوميّة ومن الجامعات الوطنيّة. ويعود السبب في ذلك إلى أنَّها الأقرب منالاً والأسهل وصولاً إليها، من قبل الباحثين الذين هم ممّن يعمل في هذا القطاع التعليمي أساساً، أو ممّن يعملون في مؤسّسات الشباب والرياضة، التي تشكّل هذه الشريحة الثالثة جمهورها الأساسي. ندر أن وجدنا دراسة مطبّقة على عيّنة من شباب النخبة، وأكثر ندرة بما لا يقاس أن تعمل دراسة عن شباب الشرائح الشعبيّة والريفيّة. فهذه الفئة تشكّل العنصر المجهول في معادلة دراسات الشباب، لأنّها ببساطة الأصعب وصولاً إليها، من قبل الدارسين الذين درجوا على توزيع الاستبيانات وتحليل معطياتها. كما أنَّها الشريحة التي تحظى بأقلّ قدر من اهتمام المسؤولين عن برامج الشباب وأنشطتها، وبالتالي الأقلّ حظّاً من أخذ الفرصة الفعليّة للإعداد للمستقبل.

1 ـ فئة الشباب النخبة:

إنَّها تمثّل الفئة الأكثر انغراساً اجتماعيّاً وحياتيّاً، من كِلا الجنسين. تحظى برعاية أسريّة عالية، وبدرجة متميّزة من التوجيه والتربية والتدريب والإعداد

للمستقبل. تتعلّم في مدارس وجامعات النخبة، ذات شروط القبول العالية والتعليم المتميّز، حيث تحظى بالرعاية الفرديّة. وهي بالتالي الفئة الأكثر تميّزاً وتكيّفاً مدرسيّاً وجامعيّاً، والأكثر انغراساً اجتماعيّاً. إذ إنَّها الفئة التي حظيت بفرصة بناء هويّة النجاح والمفهوم الإيجابي عن الذات والصحّة النفسيّة، والتي تمثّلت ثقافة الإنجاز التحصيلي المتفوّق، وبناء نظم معرفيّة ومهنيّة متينة. إنَّها الفئة التي تتوجّه إلى المستقبل وبناء مكانة اجتماعيّة ومهنيّة لائقة، قائمة على الجهد والنمو الذاتي. وهي تحظى خلال فترة التكوين بأفضل الفرص الاجتماعيّة والعاطفيّة والعلائقيّة، وتنمية مختلف المهارات وخصوصاً الاجتماعيّة والمهنيّة. إنَّها تدخل سوق العمل مبكراً، لأنَّ إعدادها العلمي وظروفها الأسريّة والاجتماعيّة توفّر لها فرصاً مهنيّة مجزية، تكرّس تفوّقها التحصيلي والمعرفي. ولذلك فإنَّها سرعان ما تصل إلى مستويات قياديّة، توفّر لها إمكانات بناء مكانة اجتماعيّة مرموقة. إنَّها فئة ما فوق أزمات الشباب بالمعنى الشائع، ولو أنَّ لها تحدّيّاتها الكبيرة.

2 ـ فئة الشباب المحظي:

إنَّها الفئة المترفة التي رُبِّيت على التراخي في الضبط والمحاسبة وإغداق الأعطيات المادِّيَّة، مع تدنّي درجة الرعاية النفسيّة بشكل ملفت. هي لم تتعلّم معنى الجهد، ولم تتكوّن لديها الحاجة لبناء هويّة نجاح مهني مستقبلي. تعيش من خلال الترف في بحث دائب عن الملذّات الآنيّة والاستهلاك المفرط. إنَّها الفئة التي تعيش في الفراغ الوجودي والعاطفي الذي تملؤه بالاستهلاك، والاستعراض والبحث عن المتع الآنية، في حالة من عدم تمثّل مفهوم الالتزام والقانون والمسؤوليّة. ذلك أنَّ الأهل الذين هم عموماً ممّن حَلّتْ عليهم النعمة مع الطفرة النفطيّة والذين كان لهم نصيب وافر من الغنيمة، يتخلّون عموماً عن مسؤولية رعاية الأبناء، ويتركونهم للخدم والمربّيات. كما يعوّضون عن قصور الرعاية والرقابة والعلاقة العاطفيّة الوثيقة بالرشوة المادِّيَّة والماليّة. وهكذا يجد الأبناء أنفسهم أمام فراغ عاطفي ورعائي مع إمكانات استهلاك كبيرة. وهو ما يضعهم مباشرة في مختلف وضعيّات الخطر الخلقي: البحث عن الملذّات

والإثارة (الجنس التفحيط[1]، الاستعراض الاستهلاكي، أخطار الإدمان. . .). وهم يقبلون على ذلك بدون خشية العواقب، لأنَّ نفوذ الأهل يوفّر لهم الحماية من مساءلة القانون وأجهزة الأمن. إنَّهم يشكّلون الفئة مثار شكوى الجمهور من استهتارهم ولا مسؤوليّاتهم ولا دافعيّتهم للدراسة أو بناء مستقبل (حيث ثروة الآباء تضمن لهم ذلك بدون تجشُّمْ عناءه). كما أنَّهم يشكّلون فئة انحرافات الوفرة المستجدّة في بعض الأوساط في المجتمع العربي الخليجي. إنّنا بصدد فئة الطفولة المديدة التي ترضع متع الحياة، بدون تحمّل مسؤوليّاتها. وهي الفئة الأكثر إقبالاً على مغريات العولمة المعروفة واستهلاكاً لها: صرعات الموضة والموسيقى، والجنس النقّال، وسباقات السيّارات الخطيرة، وأبطال ثقافة «المولات». وهي التي تمثّل سلوكاتها الجانحة الرقم الأسود الذي لا يدرج في الإحصائيّات الرسميّة، مع أنَّها مثار شكوى عامّة.

3 ـ الفئة الطامحة إلى بناء حياة كريمة:

وتشكّل شريحة هامّة من الشباب العربي والخليجي راهناً. تسعى هذه الفئة إلى الارتقاء الاجتماعي والحياتي من خلال الدراسة والنجاح فيها، وهي تجد في الدراسة، وتبني آمالاً كباراً على التخرّج، كي تحدث النقلة النوعيّة في حياتها الاقتصاديّة الاجتماعيّة، حيث تأتي في جلّها من الأوساط المتواضعة اقتصاديّاً، والشرائح الوسطى. تتخذ الدراسة طابع الكفاح الحياتي من أجل بناء مستقبل يوفّر المكانة المهنيّة والموارد الاقتصاديّة، التي تساعد على تأسيس حياة كريمة. هذه هي الفئة التي تشكّل الجمهور الأكبر للتعليم الرسمي، وطلاّب الجامعات الوطنيّة، وبالتالي فهي الفئة التي تتشكّل منها معظم عيّنات الدراسات حول الشباب والتعليم.

تبرز المشكلة لدى هذه الفئة من عدّة عوامل. يتمثّل أوّلها في قصور التأسيس العلمي والمعرفي المتين في مدارس التعليم العامّ. وهنا قد تحبط طموحاتها في القبول في الجامعات الوطنيّة ذات التعليم المجّاني أو شبه المجّاني، نظراً

---

(1) كلمة شائعة خليجيّاً للتعبير عن بهلوانيّات سياقة السيارات وما تحدثه من ضجيج مزعج للمحيط.

لانحسار أعداد المقبولين في هذه الجامعات، وتدنّي فرصه. وبعد عناء القبول، تتمثّل المشكلة الكبرى في أنَّ ظروف الدراسة ومستواها تخرّج خرِّيجين غير مؤهّلين بما يكفي لتلبية متطلّبات سوق العمل المتزايدة، من حيث الكفاءة والمهارات. أمّا العمل في القطاع الحكومي فإنَّه وصل حدّ التشبّع في معظم أقطار الخليج، تماماً كما هو الحال في العالم العربي. وعندها تبدأ المعاناة وخيبات الأمل، وبطالة الجامعيين الصريحة أو المقنعة، وتصبح ظروف الحصول على وظيفة، أبعد منالاً وأكثر تأخيراً. وتصيب هذه الحالة نسبة لا يستهان بها من هذه الشريحة، وخصوصاً لأنَّها تفتقر إلى الواسطة، التي تصبح أكثر وزناً مع تناقص فرص العمل في القطاع العامّ. وبالتالي تطول فترة الإعالة من قبل الأسرة لشبابها هؤلاء، مع تواضع إمكاناتها الاقتصاديّة أصلاً. ومع خيبات الأمل وطول فترة الإعالة، تظهر المشكلات النفسيّة والعاطفيّة والوجوديّة التي يشيع الحديث عنها في أدبيّات دراسة الشباب. وتتفاقم هذه الأزمات والمعاناة، نظراً لأنَّ هذه الفئة تتحرّج من الأعمال اليدويّة أو المهنيّة أو الخدميّة التي لا تتكافأ مع مستواها الجامعي. كما تتفاقم نظراً لوعيها الحادّ بانعدام العدالة الاجتماعيّة، حين ترى مظاهر البذخ الاستهلاكي تتفشّى في بعض الأوساط المحيطة. نحن بإزاء فئة تشعر بالغبن والتهميش وهدر إمكاناتها وكفاءاتها وحقوقها يتصعّد مع تزايد الأزمة التي تعيشها. وتكون الاستجابة إمَّا استسلام لليأس والاكتئاب، أو أمل في الهجرة وتغيير المصير، أو الوقوع في حالة خطر الاستقطاب من قبل الحركات الأصوليّة التي تزيّن لها استعادة الفردوس المفقود. نحن هنا بإزاء الشريحة التي تشكّل الكتلة الشبابيّة الرئيسة لما يسمّى بأزمات الشباب، التي تتوجّس السلطات من آثارها السلبيّة، أو بإزاء ما يسمّى الشباب العبء، ذي الأعداد المتكاثرة والزائدة عن اللزوم.

4 ـ فئة الشباب المهمّش (شباب الظلّ):

إنَّها فئة الشباب الذي لم يذهب بعيداً في الدراسة، بسبب التسرّب في أواخر الابتدائي أو خلال المرحلة الإعداديّة، من الأوساط الشعبيّة الفقيرة، أو الأوساط الريفيّة والقبليّة التي تتدنّى فيها الخدمات التربويّة، وهي فئة لا يتمّ تأهيلها عادة بشكل متين للدخول إلى سوق العمل. ولذلك فهي تمارس أعمالاً

حرفيّة، أو أعمال ارتزاق غير متخصّصة، أو أعمالاً يدويّة، مع إمكانيّة التذبذب ما بين البطالة والعمل الموسمي والعمل المنتظم. وكذلك احتمال تغيير العمل دوريّاً، لفترات تطول نسبيّاً، قبل أن يستقرّ بها الحال في وجه من وجوه الكسب الذي يتّخذ طابع الاستمرار.

وقد تدخل شريحة من هذه الفئة العمل مبكراً جدّاً وبدون إعداد ملائم للمساعدة في إعالة الأسرة. إنَّها الشريحة التي لم تعرف معنى الشباب، ولم تتوفّر لها من خبراته إلاّ القليل؛ لأنَّها تعبر من الطفولة إلى العمل مباشرة. وهي نتيجة لوضعها هذا تتحمّل الأعباء قبل الأوان، على حساب نموّها الجسمي والنفسي المعافى. كما أنَّها الشريحة التي تتعرّض لأخطار عمالة الأطفال المعروفة، والتي انحسرت في دول الخليج، إلى حدّ بعيد بفضل الرعاية والتشريعات.

إضافة إلى قصور الرعاية والتأهيل الملائم لدخول سوق العمل، قد تحدث العديد من حالات التصدّع الأسري التي تلاحظ في بعض الأوساط الشعبيّة شديدة الحرمان اقتصاديّاً وثقافيّاً. وهو ما يؤسّس للعديد من الاضطرابات النفسيّة والسلوكيّة ويهيّئ لحالات سوء التكيّف الاجتماعي.

أطلقنا على هذه الفئة تسمية «شباب الظلّ» أو الشباب المهمّش الذي لا يحظى بإعادة اهتمام هيئات رعاية الشباب الرسميّة، ولا تطاله أنشطتها وبرامجها. كما أنَّها الفئة التي تشكّل المجهول الأكبر من حيث دراستها، حيث تندر فعلاً الأبحاث حولها عموماً، لسبب إجرائي في المقام الأوّل يتمثّل في صعوبة الوصول إليها.

يأتي ذكرها في حالات محدودة. منها مكاتب التوظيف في وزارات العمل، والتي تعاني من صعوبة مساعدة أفراد هذه الشريحة على الاستقرار المهني، حيث يشكّل بعض هؤلاء الزبائن الدائمين والصعبين لهذه المكاتب. ومنها حالات القلاقل الاجتماعيّة والأمنيّة التي قد تحدث هنا أو هناك، وتجد لها وقوداً جاهزاً في شباب الظلّ هؤلاء.

إنَّ أبحاث الشباب تحتاج فعلاً إلى إجراء دراسات نوعيّة ومعمّقة خاصّة بهذه

الفئة، وصولاً إلى إخراجها من حالات التهميش ودائرة الظلّ، إلى دائرة الاهتمام، في رسم السياسات والخطط والبرامج التي توفّر التأهيل الاجتماعي المهني الفعلي لها، وإلاّ فإنّها ستظلّ تشكّل المتغيّر المُتَجاهَلْ الذي يحمل خطر تهديد الأمن الاجتماعي.

5 ـ فئة الشابّات:

إضافة إلى هذه الفئات الأربع، لا بدّ من التأكيد على فئة خامسة وهي الشابّات. فالغالب على دراسات الشباب وأبحاثه، والتي تتّخذ طابع العموميّة والتعميم، التركيز على الصبيان وقضاياهم وتجاهل قضايا الفتيات من مختلف الشرائح الاجتماعيّة. إنَّ هؤلاء اللواتي يشكّلن نصف أعداد الشباب، بحاجة ماسّة ومستحقّة لدراسات نوعيّة معمّقة لأوضاعهنّ وقضاياهنّ واحتياجاتهنّ، وصولاً إلى وضع السياسات والخطط والبرامج النوعيّة التي توفّر لهنّ أفضل فرص الرعاية والنموّ والانغراس الاجتماعي والمهني. إنَّها قضيّة حيويّة وملحّة. إذا تذكّرنا أنّ صحّة الفتاة النفسيّة وحسن إعدادها لأدوارها الاجتماعيّة والوظيفيّة هي العامل الحاسم في صحّة الأسرة وبالتالي صحّة المجتمع.

وخلاصة القول لا بدّ من تصويب المنظور منهجيّاً في دراسة الشباب أو التخطيط لرعايتهم وتأهيلهم، والتحوّل من التوجّه التعميمي الشائع، انطلاقاً من دراسة أوضاع فئة واحدة منهم، إلى دراسات وأبحاث تخصّصيّة تشخّص القضايا والاحتياجات والظروف والمشكلات النوعيّة لكلّ فئة، وصولاً إلى وضع الخطط والبرامج التي تخدم هذه الاحتياجات النوعيّة. أمّا استمرار الاستسهال في بذل الجهد، فإنَّه يهدّد هذا الجهد ذاته بالضياع لأنَّه قد يكون خارج سياقاته الفعليّة، على مستوى الفهم والتشخيص والتدخّل.

رابعاً: دراسة الشباب ضمن سياقاته:

هذه قضيّة منهجيّة أخرى. فالشباب كما رأينا من استعراض مختلف فئاته، ليس كتلة واحدة معزولة عن تنوّع شرطها الوجودي. إنَّه ليس مجرّد مسألة بيولوجيّة تتعلّق بالنضج ومقوّماته، بل هو ظاهرة نفسيّة، اجتماعيّة، ثقافيّة،

إعلاميّة، اقتصاديّة وسياسيّة في آن. كما أنَّه في أيّ مجتمع ينغرس في سياقات مختلفة حضريّة، ريفيّة، قبليّة أو سواها. وهو ينغرس ضمن ظروف تاريخيّة تعرف حالة كبيرة من التحوّل. ومن الضروري إذا كان لأبحاث الشباب أن تعطي ثمارها المرجوّة في التحليل والتشخيص والكشف والفهم، أن تتمّ من خلال النظر إلى شرائح الشباب في سياقاتهم الخاصّة، أو بكلمة أخرى الشباب في إيكولوجيّتهم التي يشكّلون جزءاً متكاملاً منها، أو في مجالهم الحيوي بتعبير آخر.

فالشباب ليس ظاهرة معزولة مجرّدة، بل هي نتاج اجتماعي بالمعنى الواسع لهذه الكلمة، إنَّهم نتاج بيئاتهم وتاريخهم. وهذا قد يؤدّي إلى تغيير المنظور كلّيّاً، وطرح السؤال في التعامل مع الشباب ودراستهم: هل هم المشكلة التي تتكرّر أصوات الشكوى منها، أم أنَّهم نتاج الشروط الاجتماعيّة التاريخيّة؟ هل هم العلّة، أم أنَّ مشكلاتهم وأزماتهم لا تعدو كونها الأعراض (بالمعنى الطبّي للكلمة) التي تشير إلى الأزمات والمعوقات الاجتماعيّة، وتنتج عنها. تلك قضيّة منهجيّة لا بدّ من حسمها حتى لا تضيع بوصلة البحث والممارسة. أم أنَّ مشكلاتهم وأزماتهم هي أعراض المرض، التي تعود بدورها فتفاقمه في نوع من السببيّة الدائريّة من جدليّة الفعل وردّ الفعل؟

ولكي نقدّم مزيداً من التوضيح حول السياق والشرط الوجودي، يمكن الإشارة إلى مفهوم الدوائر الإيكولوجيّة التي يتحرّك ضمنها الإنسان (وبالتالي الشباب). هناك أوّلاً دائرة الأسرة والجماعات الأوّليّة والجيرة. تأتي بعدها دائرة المدرسة والمؤسّسات الخاصّة برعاية الناشئة (أندية وجمعيّات وهيئات). يأتي بعدها النظم القانونيّة والإداريّة والسياسيّة والتشريعيّة الحاكمة لعمل هذه المؤسّسات (من مثل النظم التعليميّة الحاكمة لإدارة العمليّة التربويّة). يأتي بعدها النظام السياسي الاقتصادي الذي يحكم حركيّة المجتمع وأنشطته. ثم يليه من حيث الاتساع النظم الدينيّة والثقافيّة الحضاريّة، وما يميّزها من قيم وميول ومعايير وتوجّهات (ثقافة مجتمعات الخليج العربي). وأخيراً توسّعت الدائرة الإيكولوجيّة كونيّاً كي تشمل العولمة بكلّ قضاياها وتأثيراتها والقوى الفاعلة فيها. كل هذه الدوائر الإيكولوجيّة تتفاعل فيما بينها جدليّاً، وتحكم حركة

الناس وتوجّهاتهم وسلوكاتهم وخياراتهم، ومنهم فئة الشباب. وفي المقابل هناك البعد التاريخي الذي يتفاعل مع البعد الإيكولوجي. وهنا تطرح كل ثنائيّات الأصالة والحداثة، والتجاذبات المتولّدة عنها، كما يطرح تداخل البداوة وتكنولوجيا الإعلام والعمل، وتطرح خصوصاً قضيّة التحوّلات المتسارعة التي مرّ بها المجتمع العربي الخليجي ومازال يمرّ بوتائر متصاعدة، وما تحمله من تغيّرات في التوجّهات والسلوكات والممارسات. وتندرج الطفرة النفطيّة وآثارها ضمن هذه التحوّلات، كقوّة تغييريّة أساسيّة، بكلّ إيجابيّاتها وسلبيّاتها.

هذه المتغيّرات الإيكولوجيّة التاريخيّة هي الحاكمة لأوضاع الشباب في مختلف شرائحهم. وكل فئة من فئاتهم تتأثّر بها وتتشكّل بطريقة نوعيّة. وعليه تتبنّى هذه الدراسة الفرضيّة المنهجيّة التي تذهب إلى بحث واقع الشباب، ضمن هذه الجدليّة الإيكولوجيّة التاريخيّة. ذلك هو المقصود بدراسة الشباب في سياقاتهم. وبالتالي فإنّها تطرح المنظور التكاملي المعقّد في دراسة الشباب، حيث تتداخل التنشئة والتعليم والاقتصاد، والإعلام والثقافة والسياسة والعولمة. ذلك كان المقصود باقتراح إنشاء علم خاصّ للشباب، ليس كظاهرة نموّ بيولوجي نفسي فقط، بل كظاهرة وجوديّة مركّبة، سواء في إمكاناتها وإيجابيّاتها وطاقاتها الحيّة، وتوجّهاتها المستقبليّة، أم في مشكلاتها وأزماتها واحتياجاتها. ولا بدّ من التأكيد في هذا المقام على أنّ هذه المقاربة المنهجيّة ليست غريبة ولا مستجدّة عن دول المجلس. فالاستراتيجيّات الشبابيّة التي وضعتها أكثر من دولة من دوله، تنحو هذا المنحى التكاملي، في محاورها وبنودها وبرامجها التنفيذيّة. إنّها في الواقع أكثر تقدّماً من الأبحاث الشائعة حول الشباب خليجيّاً وعربيّاً، لجهة المنظور التكاملي.

خامساً: البدء من البداية أو منهجيّة دورة الحياة:

ينطبق هذا المنظور المنهجي على وضع الاستراتيجيّات الخاصّة بالشباب أكثر ممّا ينطبق على الدراسة والبحث. فأيّ استراتيجيّة هي من حيث التعريف تعني خططاً وبرامج بعيدة المدى، وليست مجرّد تدخّلات ظرفيّة. والشباب ليس نقطة بداية بل هو مرحلة متقدّمة من مراحل النموّ، وقضاياهم ومشكلاتهم هي

وليدة تاريخهم، بقدر ما هي وليدة السياق الإيكولوجي الذي يشكّلون جزءاً منه. المقصود بهذا الكلام أنَّ خطط الشباب تندرج ضمن الخطط العامّة للتنشئة التي تبدأ منذ الطفولة. وكما سبقت الإشارة إليه في شعار العشرين المزدوجة الذي رفعه التربويّون في مستهلّ الألفيّة الجديدة، فإنَّ صورة شباب المستقبل (2020) توضع أسسها في العقد الأوّل من القرن. وليس ذلك بمستغرب، حيث اتضح أنَّ فئة شباب النخبة تعد منذ الطفولة الأولى. كذلك هو حال فئة الشباب المحظى المنخرط في استهلاك المتع الآنية، أو مشكلات التكيّف السلوكي والمهني لفئة شباب الظلّ التي توضع بذورها الأولى في أسرة تعاني من العديد من مظاهر سوء التكيّف.

ونشير في هذا المقام إلى الاستراتيجيّة الوطنيّة للطفولة والشباب (2006 ـ 2015)[1] التي وضعتها الجمهوريّة اليمنيّة، والتي تقوم على منهجيّة دورة الحياة، ممّا يقدّم إطار عمل يحدّد المخاطر والتحدّيات، كما يشخّص الإجراءات والأنشطة في المراحل الحاسمة من دورة حياة المرء، «بهدف تحقيق تراكم في الآثار الإيجابيّة بين الأجيال» (الاستراتيجيّة، ص 9). ولقد رَكّزت هذه الاستراتيجيّة على ثلاث مراحل حاسمة لكل منها أهدافها وهي: مرحلة الطفولة الأولى (صفر ـ 5 سنوات)، مرحلة الطفولة المتأخّرة والبلوغ (6 ـ 14 سنة) ومرحلة الشباب (15 ـ 24).

ويقوم هذا الخيار على منظور تراكمي تفاعلي، بمعنى أنَّ كل إنجاز في مرحلة ينعكس إيجاباً على النموّ في المرحلة التي تليها. وبالمقابل فكل إعاقة أو عقبة في مرحلة تنعكس سلباً على النموّ في مرحلة اللاحقة (الاستراتيجيّة، ص 13). وهكذا فالخطط لتهيئة الشباب المقتدر للقيام بوظائفه، تبدأ منذ الطفولة وتتراكم إيجابيّاتها، كما تعمل على علاج المشكلات والمعوقات في سنوات ما قبل الشباب، كي تضمن النموّ المعافى.

وإذا كان هذا المنظور يصحّ في التخطيط الاستراتيجي فكيف السبيل لأخذه

(1) الاستراتيجيّة الوطنيّة للطفولة والشباب 2006 ـ 2015. مجلس الوزراء: المؤتمر الوطني للطفولة والشباب (صنعاء 19 ـ 22 فبراير 2006 م). الجمهوريّة اليمنيّة.

بالحسبان في البحث العلمي لقضايا الشباب؟ هل يتعيّن القيام بدراسات طوليّة، كما هو متعارف عليه في علم نفس النموّ؟ بالطبع لا، إنَّما المقصود تبنّي منهج الاستقصاء التاريخي من خلال طريقة دراسة الحالة في مقابلات معمّقة وموجّهة. وهي مهمّة لا بدّ من القيام بها استكمالاً لوسائل البحث المسحيّة الوصفيّة التحليليّة التي تقوم على استخدام الاستمارات والاختبارات. فهذه هامّة ولا شكّ، ولكنّها ليست كافية بمفردها للتشخيص والفهم واكتشاف القوى الخفيّة المؤثّرة في الظواهر المدروسة.

سادساً: من الاستمارات والاختبارات إلى دراسة الحالة المعمّقة:

يتعيّن التوقّف عند قضيّة أخرى أساسيّة في منهج البحث، وهي الطريقة. يطغى على الدراسات الإنسانيّة والتربويّة، وبشكل يكاد يكون حصريّاً، توسّل الطريقة المسحيّة الوصفيّة التحليليّة في تناول كل الموضوعات والظواهر، ومنها الشباب وقضاياه. وتلجأ هذه الطريقة إلى وضع استبانة أسئلة مقفلة، الإجابة فيها إمّا بنعم أو لا، أو مدرج متعدّد تبعاً لمقياس ليكرت الشهير بين أقصى درجات الموافقة وأقصى درجات المعارضة. كما يتمّ استخدام بعض الاختبارات النفسيّة أو التربويّة المبنيّة بالطريقة ذاتها، ويجاب عليها بالورقة والقلم. وتطبّق هذه الأدوات على العيّنة المختارة للبحث، والتي يتّبع في اختيارها وتكوينها المتغيّرات الديموغرافيّة المعروفة: السنّ، الجنس، المستوى التعليمي، الحالة الاقتصاديّة، ومكان السكن. وتُعْتَمَدْ هذه المتغيّرات بشكل نمطي في مختلف المشكلات حتى ولو لم تكن تنطبق عليها. من مثل قياس حالة القلق والطمأنينة، تبعاً لمتغيّر السنّ والجنس والمستوى التعليمي، مع أنَّه معروف في الصحّة النفسيّة أنَّ عوامل القلق والطمأنينة لا علاقة لها بهذه المتغيّرات، بل تعود إلى تاريخ المفحوص الأسري ومدى رعايته وحمايته وقبوله ومتانة وإيجابيّة العلاقات الأسريّة، والحياتيّة العامّة.

المهمّ في الأمر أنَّ الأدوات تطبّق، ويصار إلى تحليل نتائجها للتأكّد من صحّة الفروض، التي يتأكّد بعضها ولا يتأكّد البعض الآخر. هذه الطريقة المسحيّة لها أهمِّيَّتها البحثيّة والمعرفيّة ولا شكّ، إذا أحسن تصميمها

واستخدامها. إنَّها تكشف عن المؤشّرات العامّة، أو الخصائص العامّة للمشكلة موضوع البحث، تبعاً للمتغيّرات الديموغرافيّة المعتمدة. من الهامّ إجراء مثل هذه المسوحات، باستخدام هذه الطريقة التي تتيح كشف خصائص الواقع على أعداد كبيرة من المفحوصين. إلاَّ أنَّ المشكلة تبرز حين التوقّف عند هذا المستوى الأوّلي من الكشف، واعتبار الموضوع محسوماً، ذلك أنَّ هذه الطريقة تكشف الأعراض العامّة، شأنها في ذلك شأن التحاليل الطبِّيَّة المختبريّة، ولكنّها لا تشخّص المرض الذي يأتي في مرحلة تالية على يد الطبيب الاستشاري. كذلك هو حال دراسة مشكلات الشباب وقضاياهم؛ فلا يكفي التوقّف عند الخصائص أو الملامح العامّة. بل يبقى العمل الأساسي، وهو استكشاف القوى الخفيّة المؤثّرة والمولّدة لهذه الخصائص، وكذلك اكتشاف ديناميّات تفاعلها (كما يفعل الطبيب الاستشاري في التعامل مع نتائج التحاليل: كيف تتفاعل هذه المعطيات فيما بينها كي تسبّب حالة مرضيّة محدّدة). هذا الجهد التحليلي الذي يذهب فيما وراء الظواهر، هو الغائب الأكبر في جلّ الدراسات من هذا النوع. ولذلك فإنَّ الأمراض الكامنة وراء الأعراض تبقى مجهولة، أو مسكوت عنها، مع أنَّها هي القوى الفعليّة المولّدة لهذه الأعراض. ذلك أنَّ علاج الأعراض، وحلّ المشكلات الشبابيّة أو سواها، يتطلّب مرحلة ثانية وأساسيّة تذهب في العمق، فيما وراء الظواهر، كي تكشف القوى الخفيّة الفاعلة في الموقف وديناميّات تفاعلها، إذا أردنا علاج المشكلات بشكل ناجع.

لا زلنا بالتالي، في الغالبيّة العظمى من دراسات الشباب عند هذا المستوى المسحي الأوّلي. ولذلك فإنَّ العلاجات التي ترد في التوصيات تظلّ برّانيّة لا تمسّ صلب المشكلة. ولسنا هنا بصدد محاكمة هذه الطريقة البحثيّة، التي تؤدّي في غالب الأحيان إلى التستّر على المشكلات الحقيقيّة الكامنة وراء المشكلات الظاهريّة. المهمّ أنَّه في بحث قضايا الشباب، لا بدّ من مقاربة إضافيّة تتمثّل في المقابلات المعمّقة التي تستقصي القوى الخفيّة الفاعلة، فيما أظهرته المسوح من أعراض ومؤشّرات. وهنا لا بدّ من تجاوز الأسئلة المقفلة ذات الإجابات المحدّدة سلفاً، وفتح المجال للقضايا كي تتجلّى بأبعادها الإيكولوجيّة والتاريخيّة وديناميّاتها، من خلال التعبير الحرّ والحوار الموجّه الذي يساعد على

الإفصاح عن المكنونات. ومن أبرزها كيف يعيش المفحوص الذي تتمّ مقابلته هذه الأبعاد الإيكولوجيّة ـ التاريخيّة، وكيف يتأثّر بها ويستجيب لها. ذلك أنَّ العوامل الموضوعيّة لا تفعل عادة فعلها مباشرة وبشكل ميكانيكي، بل هي تؤثّر من خلال كيفيّة إدراكها معرفيّاً، ومعايشتها وجدانيّاً، من قبل الشخص موضع البحث. ذلك هو سبب اختلاف استجابات مختلف الأشخاص لموقف أو عوامل محدّدة.

وقد تتمّ هذه المقابلات المعمّقة بشكل فردي، أو في جماعة نقاش صغيرة من عدّة مفحوصين. وهذه الأخيرة أكثر كشفاً، وتعطي معلومات أكثر خصوبة نظراً لتأثير ديناميّات الجماعة على أعضائها (التشجيع المتبادل على التعبير، البناء على أفكار وخبرات الآخرين، المساندة المتبادلة، إلخ...). وتسجّل في هذه الطريقة الحوارات ثمّ تحلّل لاحقاً بناء لمصفوفة تحليل فنِّيَّة تبعاً للموضوع وقضاياه. من خلال هذه الطريقة يتمّ الخروج بمعطيات حيّة تذهب في العمق، كاشفة عن القوى الفعليّة المحرّكة وكيفيّة الاستجابة لها. وهو ما يتيح في مرحلة لاحقة وضع خطط التدخّل الموجّه لتلك القوى، ممّا يتيح علاجاً فعليّاً للقضيّة موضوع البحث.

لقد درجت مؤسّسة كوثر[1]، على اتباع هذه الطريقة في المقابلات المعمّقة، في دراسة مشكلات الفتيات المراهقات العربيّات، وخرجت بنتائج خصبة جدّاً على المستوى العلمي، كما أتاحت وضع توصيات للتدخّل تمسّ لبّ الموضوعات الحيّة والمثقلة بالدلالة.

ولا بدّ هنا من وقفة عند صعوبات هذه الطريقة. أوّلها أنَّها غير اقتصاديّة، إذ تتطلّب مقداراً كبيراً من الجهد والموارد. على عكس طريقة المسوح قليلة الكلفة، خصوصاً مع برامج المعالجة الإحصائيّة بالحاسوب. يتمثّل الجهد في الوقت الكبير اللازم لإجراء هذه المقابلات، ومن ثم تفريغها وتحليلها. ثانيها أنَّها تتطلّب خبرة متقدّمة في فنّ المقابلة المعمّقة، الفرديّة منها أو الجماعيّة، وما

(1) انظر تقرير تنمية المرأة العربيّة 2003، الفتاة العربيّة المراهقة: الواقع والآفاق. مركز المرأة العربيّة للتدريب والبحوث «كوثر»، تونس.

يعني ذلك من كلفة تدريب الذين سيكلّفون بإجراء المقابلات وإدارتها. ويضاف إليها كلفة خبراء تحليل المادّة التي تمّ الحصول عليها. وقد تكمن الصعوبة الأكبر في تحفّظ السلطات على كشف الحقائق الكامنة وراء الظواهر. فالمسوحات تعطي مؤشّرات، أمّا المقابلات المعمّقة فهي تكشف القوى الخفيّة الفاعلة، التي يتمّ التستّر عليها عموماً في عالمنا العربي والخليجي، انطلاقاً من سياسات تجميل الواقع. إلاّ أنّ عدم التصدّي بشجاعة لقضايانا بغية علاجها، سيبقى على المشكلات أو يفاقم من الأزمات، طالما أنّ التدخّل يكون من النوع التسكيني، وحتى لو عالجنا الأعراض التي تبيّنها طريقة المسوحات، فإنّ غيابها لا يضمن مطلقاً عدم تجلّي الاضطراب، أو المأزق بأشكال أخرى مغايرة، ولن نكون قد عملنا عندها سوى مجرّد التأجيل. إلاّ أنّ هذا التأجيل ذاته يحمل أحياناً خطر تفاقم الأزمة أو المرض، ممّا يجعله مستعصياً على العلاج.

من مميّزات دول مجلس التعاون، أنّ قضايا الشباب فيها لازالت ضمن حدود الاستيعاب المتيسّر. فهي أبعد ما تكون عن الاستفحال، على عكس حال الكثير من الدول النامية. كما أنّ من مميّزاتها توفّر الموارد المادّيَّة اللازمة لإجراء البحوث المعمّقة التي تذهب إلى قلب القضايا، وتأمين كلفتها، وقد تكون الميزة الأهمّ هي في توفّر إمكانات علاج القضايا الحقيقيّة، التي تضمن الحصانة الفعليّة، وإطلاق طاقات النماء.

سابعاً: من بحث المشكلات إلى إطلاق طاقات النماء:

درجت العادة في التعامل مع موضوع الشباب من منظور المشكلات والأزمات والأعباء والتصدّي لعلاجها. وهو جهد مطلوب وضروري، وشرط ملزم لرعاية الشباب ونمائه، إلاّ أنّه غير كافٍ. لا بدّ من استكمال المنظور المرضي هذا (أي النظر في السلبيّات والمعوقات) الذي يقع عند الطرف السلبي من واقع الشباب، من خلال بحث الإيجابيّات، ومواطن القوّة والفرص وتفعيلها، وكشف طاقات النماء الحيّة وتعهّدها بالرعاية. ذلك أنّ الخلوّ من المشكلات لا يعني بداهة انطلاق الطاقات الحيّة، بل قد يخلق في أحسن الحالات نوعاً من السكون المستقرّ. وليس هذا هو المطلوب، أو الذي يجب

أن يكون مستهدفاً، في رعاية الشباب الذين يمثّلون الطاقات الحيّة الوثّابة الحقيقيّة، والرصيد الاستراتيجي الضامن للمستقبل.

لا بدّ من توسّل المنظور الحيوي النمائي في بحث قضايا الشباب. نبدأ بإزالة المعوقات وتوفير الحلول للمشكلات، كي ننطلق إلى تفعيل الطاقات وإيصالها إلى حالات عطائها الفضلى. ذلك هو التوجّه الراهن في التعامل مع قضايا الإنسان النفسيّة، من وجهة نظر علم النفس الإيجابي. وهو فرع مستجدّ من هذا العلم، لا يقف عند الحالات المرضيّة وعلاجها فقط، بل يهدف إلى البحث عن كل ما هو إيجابي وحيويّ وبنّاء، في الفرد والجماعة والمجتمع، ويعمل على توفير سبل نمائه إلى حالاته الفضلى. ذلك أنَّ ديناميّات النماء تختلف عن مجرّد ديناميّات علاج المشكلات والأمراض والخلوّ منها.

إنَّها ديناميّات قائمة بذاتها، وتحتاج إلى أدواتها ووسائلها وبرامجها من مثل: رعاية الموهوبين والمتفوّقين، وإطلاق دافعيه العطاء والإنجاز والنماء والانتماء. يتعيّن إذاً في التعامل مع قضايا الشباب الخليجي، بحث هذه الإيجابيّات لديه وهي متوفّرة، ولو أنَّها كامنة عند البعض. حتى تلك الشريحة التي تتعالى شكاوى الكبار من استهتارها ولامسؤوليّتها، أو انغماسها في اللهو والملذّات أو التمرّد أو سواها، لديها طاقات حيّة، هي في صلب مفهوم الشباب ذاته بما هو الانطلاقة الحيويّة الأكبر في عمر الإنسان. إنَّها مجرّد طاقات مطموسة تجد لها تصريفاً بديلاً، ولو أنَّه سلبي، في تلك السلوكات موضع شكوى الكبار. من قال إنَّ الشباب لا يحبّ العطاء والبناء والنماء والمشاركة والتحدّي؟ ما يكبت على هذا الصعيد، أي يمنع، سيعود (تبعاً للتعبير التحليل النفسي) عبثاً، أو شغباً، أو انغماساً في الملذّات والإثارة.

لا بدّ إذاً من استكمال المنظور، بل حتى قلبه كلّيّاً في التعامل مع قضايا الشباب الخليجي ومشكلاته: الذهاب إلى ما وراء الظواهر، وإطلاق الطاقات الحيّة وتوفير فرص النماء الحقيقي.

الفصل الثاني

الأسرة الخليجيّة وقضايا الشباب والمستقبل

مقدّمة:

مع أنّ الأسرة الخليجيّة ليست حاضرة بشكل كثيف في الأدبيّات التي تعالج قضايا الشباب، إلاَّ أنَّها تلعب دوراً محوريّاً وحاسماً في الموضوع، في مختلف أبعاده وتجلِّياته. هناك أولاً ضرورة لسماع صوت الشباب من الداخل، حيث تتكرّر بشكل ملحوظ الشكوى من أجواء الأسرة الضاغطة على الصبيان، والبنات خصوصاً. وهو صوت لا بدّ من أخذه بالحسبان ويقابله شكوى الأهل من إفلات زمام أبنائهم الشباب من سلطتهم التقليديّة، مع الحسرة على أيّام زمان، حيث كانت مرجعيّة الكبار في الأسرة خارج أيّ تساؤل، من قبل الأبناء. لا تعدو هذه الشكوى المتبادلة أن تكون مظهراً من مظاهر صراع الأجيال المعهود في كل عصر قديماً وراهناً. إلاَّ أنَّها تتضمّن أبعاداً أكثر خفاء تحتاج إلى جلائها؛ ممّا يتمثّل في مرحلة التحوّلات التي تمرّ بها المجتمعات العربيّة الخليجيّة، والتي يصيب الأسرة منها حظّاً وافراً. كل من الأسرة والشباب يعيش مرحلة انتقاليّة من المجتمع التقليدي إلى حالة انفجار الانفتاح على الدنيا التي تحملها العولمة. سنناقش لاحقاً، قضايا التحوّل في العلاقات والأدوار والمرجعيّات ضمن الأسرة العربيّة الخليجيّة، كما في بناها ذاتها، وصولاً إلى بحث الوظائف المستقبليّة للأسرة وظائف وأدوار الأسرة المستقبليّة في تنشئة الشباب ورعايتهم.

على أنَّ الاهتمام بالعلاقة بين الأسرة والشباب هو مسألة منهجيّة في

الأساس. فالأسرة هي، مرحلة التأسيس في التنشئة، وعلى نوعيّة هذا التأسيس ستتحدّد، إلى قدر كبير، حالة الشباب في خصائصه وتوجّهاته وسلوكاته ومواقفه، كما في تكيّفه أو انحرافاته. إنَّ القسوة والنبذ والإهمال الذي قد يلقاه الطفل في الأسرة، قد يؤسّس لمختلف مظاهر سوء التكيّف السلوكي والتحصيلي والمهني والحياتي عموماً. كذلك فالرعاية والحماية والتواصل وحسن التوجيه، وقبول الطفل وإحاطته بالحبّ والحنان، سيؤسّس للصحّة النفسيّة والتوافق والثقة بالنفس والمناعة النفسيّة والانفتاح على الدنيا والناس، من موقع قبول الذات وتقديرها، وبالتالي يؤسّس لحالات النماء الطيّبة. لقد أصبحت هذه الأمور من المسلّمات في علم الصحّة النفسيّة. فصحّة الأسرة النفسيّة، وصحّة علاقات الوالدين بالأبناء هي التي تؤسّس لصحة الأبناء النفسيّة، وتنشئة أجيال قديرة وجديرة ومتكيّفة. ولهذا فهناك مبرّر منهجي قوي للبدء منذ البداية، من خلال منظور مراحل الحياة؛ حيث تؤسّس مكتسبات كل مرحلة لما بعدها، أو تعطّل معوقاتها المراحل التي تليها.

أمّا الاعتبار المنهجي الآخر ذو الأهمِّيَّة فهو يتعلّق بفئات الأسر الخليجيّة، وخصائص كل منها، وآثارها على التنشئة وبالتالي الشباب. فكما أنَّ الشباب هو أكثر من فئة، كما سبق ذكره، كذلك فإنَّ الأسر تتنوّع بدورها من حيث بناها، وعلاقاتها وتفاعلاتها، وصحّتها، وبالتالي أنماط التنشئة التي تغلب عليها.

انطلاقاً من المنظور الإيجابي الذي يبحث في أوجه القوّة والنماء ويؤسّس عليها، لعلاج المشكلات والأزمات في علاقات الأسر والشباب، نستعرض تباعاً قضايا ثلاث: تحوّلات الأسرة العربيّة الخليجيّة، فئات الأسر الخليجيّة وتأثيرها على الناشئة والشباب، الوظائف المستقبليّة للأسر العربيّة الخليجيّة في رعاية الشباب.

أوّلاً: لمحة سريعة عن تحوّلات الأسر العربيّة الخليجيّة:

هنالك فيض من الدراسات الاجتماعيّة والنفسيّة حول تحوّلات الأسرة

العربيّة الخليجيّة مع الانتقال من عصر الندرة إلى عصر الوفرة. نشير بعجالة إلى أبرزها ممّا هو معروف، وما يخدم موضوعنا.

حملت الوفرة إمكانات كبيرة أتاحت إنجازات متميّزة في الصحّة والتعليم والثقافة والإعلام والانفتاح على الدنيا والتفاعل مع العمالة الوافدة المهنيّة الصناعيّة، كما اليدويّة وأتيحت فرص كبيرة للمرأة تعليمياً واقتصادياً. وحدثت تغييرات في نظم العيش والعمل والزواج. وتغيّرت العلاقات المرتبيّة ذات المرجعيّات التقليديّة (القبليّة والأبويّة) إلى مرجعيّات أكثر انفتاحاً، أفسحت المجال لتغيير في العلاقات والقرارات والمبادرات والتوجّهات. وحدثت تفاوتات كبيرة في هذا الانفتاح بحيث نال قطاع الأعمال وممارسة المهن النصيب الأكبر من الحداثة، بينما كانت التحوّلات الثقافيّة أقلّ تسارعاً في وتأثّرها. ولقد أدّى ذلك إلى بروز الكثير من الثنائيّات والازدواجيّات في حياة الأسرة العربيّة الخليجيّة، في مزيج مركّب ونوعي من الأصالة والتقليد، والمحافظة والحداثة، والانفتاح والليبراليّة. وهو ما يولّد الكثير من الازدواجيّات في السلوك والمواقف، كما هو معروف. فالأسرة تحيا حياة الحداثة في العمل ونمط العيش والتجهيزات والسفر، إلاّ أنَّ بعضها لازال يمارس الأنماط التقليديّة من العلاقات والتوجّهات زوجيّاً ووالديّاً. وهو ما أخذ يولّد بعض مظاهر الصراع في الأدوار والتوجّهات.

وتتراوح الأسر الخليجيّة ما بين حداثة ليبراليّة واضحة، وبين مزيج من التقليديّة والحداثة (في أمور المعاش)، وذلك على اختلاف المستويات الاقتصاديّة.

أمّا أسر الحداثة فلقد انخرطت تماماً في كل مظاهر الحياة المهنيّة والثقافيّة. وانعكس ذلك على تغيّر نمط العلاقات بين الزوجين، وبين الآباء والأبناء، في اتجاه مزيد من التحوّل من العلاقة الفوقيّة إلى العلاقات الأفقيّة التي تحمل قدراً كبيراً من التشاور والتبادل والمشاركة، وتوزّع المرجعيّات حسب الموقف والقضيّة. أبناء هذه الأسر (صبياناً وبناتاً) أصبح يتاح لهم مجال للتعبير والنقاش والتحاور والمشاركة في القرار، في القضايا التي تهم شؤونهم. كما أتيحت لهم

المزيد من فرص الانفتاح الاجتماعي من موقع الثقة المتبادلة بينهم وبين الأهل، مع ما يستلزمه ذلك من رعاية. وبالتالي انخرط الأبناء في الحداثة تعليمياً وثقافياً واجتماعياً.

وهناك في المقابل الأسر التي لازالت تسود فيها الازدواجيّة. ترسل الأبناء والبنات إلى الجامعة، إلاّ أنّها لازالت تتمسّك بالقيم التقليديّة في التعامل معهم من مرجعيّة فوقيّة، وإملاء وتجنّب للحوار والنقاش والشراكة، وتقييد للخيارات في الزواج، كما في الاختلاط بالرفاق والحياة الاجتماعيّة عموماً. هذه الحالات هي التي تشكّل موضع شكوى الشباب من قمع الأهل واستبدادهم، وتقييد حرّيّاتهم. ويعبّر هؤلاء الشباب عن مشاعر الإحباط والمرارة من عدم ثقة الأهل بهم، وبقدراتهم على تحمّل المسؤوليّة وتوجيه الذات خصوصاً في مسائل التفاعل الاجتماعي والخروج إلى الدنيا، وكأنّهم كائنات غريزيّة متفلّتة وتحتاج إلى الضبط والتقييد الدائمين لعجزها عن السيطرة على أهوائها ونزواتها. ويتناسى الأهل أنّ أبناءهم طلاّب جامعيّون، وعلى درجة طيّبة من الوعي والتفتّح الذهني. تولّد هذه الحالة تباعداً نفسيّاً بين الشباب والأهل، ويتّهم الشباب ذويهم بأنّهم لا يجشمون أنفسهم مشقّة تفهّم مشاعر الأبناء وأفكارهم ورؤاهم.

وقد يقابل حالات الحماية المفرطة والتقييد في هذا النوع من الأسر إغداق للحنان من قبل الأم التي تستمرّ في معاملة أبنائها كأطفال. إنّنا بصدد الأم التملّكيّة، التي تحتضن الأبناء وتغرقهم بعطائها وتهيمن عليهم بحضورها، في مقابل تشدّد الرقابة الأبويّة. يولد أسلوب التنشئة في هذه الفئة من الأسر حالات من استمرار الطفليّة لدى الأبناء. الأهل يقيّدون كثيراً ويحتضنون كثيراً، ولا يتركون للأبناء فرصة الاستقلاليّة والتدرّب عليها والتمرّس بالمسؤوليّة. إنّهم يظلّون ملكيّة للأسرة التي تعجز عن إجراء الفطام النفسي مع الأبناء. ولذلك يحرم هؤلاء من فرص النضج النفسي الاجتماعي شديد الأهمّيّة للقيام بمهام الحياة الراشدة بتحدّياتها المتعاظمة في عصر انفجار الانفتاح. كل من تمرّس بالتدريس الجامعي في الخليج لا بدّ أن يلمس هذه الحالة لدى شطر من الطلاب. إنّهم منضبطون عموماً، ويراعون اللياقات واحترام الكبار والسلطة.

وهم أبعد ما يكونون عن ميول العنف التي ترتفع الصرخات بشأنها في الإعلام، في نوع من المبالغات والتعميمات، انطلاقاً من حالات فرديّة لا يقاس عليها.

جلّ الشباب الجامعي الخليجي هو أبعد ما يكون عن العنف والعدوانيّة في سلوكاته الفعليّة وتفاعلاته مع الكبار والسلطة والأنظمة. ما يعانيه هذا الشباب حين يتمّ الاستماع إليهم هو حالة المرارة والضيق والإحساس بأنَّه ممنوع عليهم التعبير، أو التمرّد، واجترار المرارة والاستسلام لواقع مفروض.

وفي المقابل، هناك في تصرّفاتهم الكثير من مظاهر الاتّكاليّة الطفليّة التي تتخذ طابع الشكاوى من كثرة الأعباء (وهي عاديّة فعليّاً بالمعايير الجامعيّة المعتمدة). إنَّهم ينقلون في الواقع إلى المجال الجامعي نمط علاقاتهم وتوقّعاتهم التي تشيع في أسرهم، في التعامل معهم. إنّهم يبدون في الكثير من الأحيان كأطفال امتثاليين ينتظرون الرعاية وتولّي شؤونهم نيابة عنهم، كما يفعل الأهل في البيت. إنَّ استمرار التبعيّة والاتكاليّة الطفليّة على هذا الغرار، ولو أنَّه مريح للكبار وللسلطات الاجتماعيّة والتربويّة والسياسيّة على حدّ سواء، إلاَّ أنَّه مكلف على المدى البعيد على صعيد التنمية المجتمعيّة التي تقوم على المسؤولية والاقتدار والمبادرة. استمرار الاتكاليّة الطفليّة وتعميمها على مجال العمل مكلف جدّاً على صعيد الإنتاج والتنمية. ذلك أنَّ المعادلة الفاعلة في هذا المقام هي الحصول على المكاسب من خلال الجهد الأقلّ، في مقابل التبعيّة والامتثال.

يشيع في هذه الحالة لجوء الأبناء إلى الوسائل البديلة، وأهمَّها التعويض عن القيود المفروضة على التفاعل الاجتماعي، من خلال الإنترنت ودردشاتها والإدمان عليها، وقضاء ساعات طويلة ليليّة مسمّرين على شاشة الحاسوب، في غفلة عن الأهل ورقابتهم. إنّهم يجدون في هذا الإدمان عالماً بديلاً عن العالم الذي منع عليهم. يستغرقون في هذا العالم الافتراضي الذي يحمل الإثارة ومتعة المغامرة، والإحساس بالحرِّيَّة والقدرة على التعبير بدون مساءلة. إلاَّ أنَّه عالم افتراضي يمنع التمرّس بتجارب العالم الواقعي، كما أنّه يؤثّر على دراستهم وتوافقهم العاطفي والسلوكي.

وهناك أسر خليجيّة لازالت متشدّدة في تزمّتها، بما لا يتيح أيّ مشاركة في مرجعيّة القرار وتخطيط حياة الزوجة والأبناء (صبياناً وبناتاً)، من حيث المسلكيّات واختيار التخصّص والمهنة، وتزويج الأبناء بناء لرغبات الأهل، وما يعتبرونه في مصلحة الأسرة، وبالتالي مصلحة الأبناء. إنّنا بصدد الأسر التي تدار بالنظام البطركي (الأبوي المتسلّط) كما تسمّيه الأدبيّات. يؤدّي التزمّت المفرط إلى التبعيّة بالطبع، كالحالة السابقة إلاَّ أنَّه يزيد عليها قمع الطاقات الحيّة، ومحاربة كل نزعات الاستقلال بحيث تتعطّل لدى الأبناء الميول الحيويّة للتجاوز المميّزة لروح الشباب وتحلّ محلّها المرجعيّة الماضويّة.

ومع التزمّت المفرط والمرجعيّة الفوقيّة الاتباعيّة التي ترفض المساءلة، وتعتبر الانفتاح على الحوار والمشاركة بدعة وخروجاً عن الأصول، يتمّ التأسيس للتصلّب الذهني، وتشجّع الرؤى القطعيّة التي لا تحتمل التمايزات والتباينات والاختلافات: ليس هناك سوى جواب واحد صحيح، وموقف واحد صحيح، وكل ما عداه خطأ أو ضلال. وبدلاً من العقلانيّة المنطقيّة والجدليّة التي تتّصف بالانفتاح والمرونة، وتشتغل على التعدّد والتنوّع والبدائل، يتمّ تغليب الانفعال المفرط في التعامل مع المواقف والقضايا والأحداث، وهو ما يؤسّس للأصوليّة.

قد يستجيب بعض الشباب من أبناء هذه الأسر بالتديّن المفرط والتزمّت الذي يتجاوز تزمّت الأهل. وهو ما يفتح الباب أمام بروز ميول التكفير، الذي قد ينصب على الأهل حتى، في نوع من المزايدة عليهم والتربّص بأخطائهم وكشف ازدواجياتهم الحياتيّة (يقولون ما لا يفعلون). وهنا قد يفتح الباب أمام الكفر بمرجعيّتهم واستبدالها بأخرى عادة ما تكون أصوليّة.

وتتعزّز هذه الميول الأصوليّة، من خلال تحرّك النزعات الاستهلاكيّة واللذويّة التي يشجّع عليها الإعلام الاستهلاكي وتحريضه على الإقبال على الإثارة والملذّات المتكاثرة على الشاشات. ونظراً لتزمّته فإنَّ هذا الشباب يقاوم تحرّك هذه النزوات لديه، بمزيد من التطرّف الدفاعي ضدّها، على شكل إفراط في ميول التكفير التي يتمترس خلفها.

على أنَّ الأمور ليست قطعيّة، إذ نجد طيفاً واسعاً من الحالات في هذا الصدد. ولا يندر أن يتبنّى الأبناء تزمّت الأهل بشكل إيجابي يدفع إلى الإحساس بالمسؤوليّة وتحمّل أعباء الحياة الراشدة بدرجة طيّبة من النضج.

وهناك حالة نقيضة لذلك تتمثّل في تسيّب الأبناء وإغداق الأعطيات الماديَّة عليهم بدلاً من رعايتهم وتوجيههم.

يشيع في الأدبيّات حول الأسرة الخليجيّة أنّها تحوّلت من الأسرة الممتدّة التي تضمّ عدّة أجيال تعيش في حيّز مكاني واحد (البيت العود)، ويكون لها حياة اقتصاديّة مشتركة (أعمال العائلة التي يقودها كبيرها)، إلى الأسرة النواتيّة، على النمط الغربي، حيث يعيش الزوجان مستقلّين مكانيّاً واقتصاديّاً وإدارة لحياتهما. إلاّ أنَّه يتعيّن التمييز الواضح بين الأسرة النواتيّة الخليجيّة، وتلك المعروفة في الغرب الصناعي. الأسرة النواتيّة الغربيّة تقوم أساساً على مبدأ الاستقلاليّة الفرديّة الحاكمة لهذه المجتمعات في كل شؤون حياة الأفراد. أمّا خليجيّاً فإنّنا بالأحرى بصدد «أسر نواتيّة ذات علاقات ممتدّة» (حجازي، 2001)[1]. إنَّها نواتيّة في السكن وإدارة الحياة، وحرّيَّة القرار النسبيّة في اختيار القرين والزواج. إلاّ أنَّها لازالت ممتدّة على مستوى شبكة علاقات القرابة الكبيرة: من تزاور دائم، وتشاور، ولقاءات واحتفالات في المناسبات الدينيّة، وكثافة التواصل والتفاعل، والتعاون والتساند حين يلزم، وأخذ المرجعيّات العائليّة بالاعتبار في القضايا التي تخصّ مكانة العائلة، وحتى في تدخّل الأهل في تربية الأبناء واستضافتهم.

هذه ميزة حقيقيّة عربيّاً وخليجيّاً. فبقدر ما تتيح قدراً من الاستقلال والنضج والتمرّس بالمسؤوليّات والمهام، فإنَّها توفّر المساندة والحماية، كما توفّر المساعدة في حلّ المشكلات الماديَّة، وحتى الصراعات الزوجيّة، يشعر المرء في هذه الحالة بالحماية والاحتضان، وبأنَّه ليس متروكاً وحيداً في مجابهة مآزق الحياة وغوائلها. كما أنَّ لها تأثيراً إيجابيّاً على توازن الأبناء النفسي، وبناء

(1) انظر: د. مصطفى حجازي (2001). علم النفس والعولمة. بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع.

الهويّة والانتماء لديهم. وهي تعوّض في أحيان كثيرة، عن صعوبات وأزمات العلاقة مع الوالدين، أو قصورها.

تشكّل العائلة النواتيّة بعلاقاتها الممتدّة التي تتعزّز بعلاقات الجيرة (الفريج ودوره الهامّ في التساند والحماية والمرجعيّة والضبط السلوكي)، مرتكزات هامّة للتكيّف الاجتماعي، وسلامة النسيج الاجتماعي، الذي يحصّن ضدّ ظواهر العنف الفردي. إنَّها تؤسّس للانتماء والولاء والتكيّف في آن معاً. ويكسب المجتمع العربي الخليجي كثيراً على مستوى تماسكه وحصانته في الحفاظ على هذه العلاقات الممتدّة، وتثمير نظام التساند والتآزر الأوّلي الذي توفّره.

ثانياً: أنماط العلاقات الزوجيّة وآثارها على الأبناء:

نستعرض في هذا العنوان أنماط العلاقات الأسريّة ذات التأثير البيّن على تكيّف الناشئة، وانعكاساتها اللاحقة عند الشباب. وهي أنماط تلاحظ راهناً على مستوى تطوّر الأسرة في المجتمع العربي الخليجي، لجهة تماسكها، وصحّة الرباط الزوجي وعافيته. فهناك صلة مباشرة بين حالة الرباط الزوجي من ناحية، وجوّ الأسرة النفسي والعلاقة بالأبناء لجهة ممارسة الوالديّة. نشير بعجالة إلى حالتين أساسيّتين، الأولى تتمثّل في متانة الرباط الزوجي وإيجابيّة ممارسة الأدوار الوالديّة، وسياسات تنشئة الأبناء. أمّا الثانية فتتمثّل في عدّة حالات من اضطراب العلاقات الزوجيّة وانعكاسها على الوالديّة والتنشة. ونبدأ بالفئة الثانية. تتعرّض الأسرة الخليجيّة للعديد من اضطرابات الحياة الزوجيّة، نتيجة للتحوّلات الكبرى التي عرفها المجتمع، مع أنَّ اضطرابات الحياة الزوجيّة مسألة عالميّة وتاريخيّة في آن معاً.

من أبرز حالات سوء التوافق الزوجي التي تؤدّي إلى التصدّع الأسري ذات التأثير المباشر على التنشئة وعلى توافق الأبناء، أطفالاً وشباباً، كل من التصدّع الخفي والتصدّع الصريح.

1 ـ التصدّع الخفي:

ونقصد به انطفاء العلاقات الزوجيّة، لجهة دورها العاطفي والجنسي، مع

الحفاظ على المظاهر الشكليّة للحياة الزوجيّة، خارج المناسبات المعتادة. ينصرف الزوج إلى أعماله وسفراته. وتنصرف الزوجة إلى علاقاتها الاجتماعيّة واهتماماتنها الذاتيّة وأنشطتها التسويقيّة. ويوكل أمر الأبناء إلى الخدم، في حالة من غياب الوالدين العاطفي والوجداني والرعائي عن المنزل والأبناء. وغالباً ما يعوض الوالدان عن هذا الغياب من خلال الرشوة الماديَّة للأبناء وإغداق المال عليهم، مع تركهم بدون رقابة. وهو ما يضع هؤلاء الأبناء مباشرة في حالة الخطر الخلقي. يقبلون على الاستهلاك والبحث عن الملذّات، والانخراط في المغامرات والتجارب، وكلّها تحتمل أخطاراً خلقيّة ونفسيّة كبيرة. يعوّض الأبناء بهذا الأسلوب الحياتي عن الفراغ العاطفي، وغياب الرعاية والحماية. تلك هي الحالة التي تميّز جنح البحوحة عند الناشئة والشباب. وتكمن الخطورة فيها أنَّها تغطّى من قبل نفوذ الأهل عادة لدى السلطات الأمنيّة، بدلاً من تدخّلهم لرعاية الأبناء.

وقد يرافق هذه الرشوة الماديَّة حالات من التدليل الزائد للأبناء الذي يتخذ خصوصاً طابع التراخي المفرط في المراقبة والمحاسبة، والتوجيه والضبط. وهو ما يضاعف أخطار تعرّض الأبناء لسوء التكيّف الدراسي والاجتماعي، ويولّد لديهم حالات مختلفة من الاضطراب النفسي. ونكون عندها بصدد فئة من الشباب الذين يهدر مستقبلهم، أو يتعرّض لخطر الهدر، وخصوصاً أنَّ البحبوحة الماديَّة تجعل كل جهد في الدراسة والتأهّل للعمل وبناء المستقبل غير ذات أولويّة أو إلحاح، طالما أنَّها ستغطّي أوضاع هؤلاء الشباب راهناً ولاحقاً.

2 ـ التصدّع الصريح:

تصادف هذه الحالات في الأوساط الشعبيّة عموماً، حيث تنفجر الصراعات الزوجيّة علناً، وبدون اكتراث الزوجين للتستّر على مشكلاتهم. الكثير من هذه الحالات لا تنطلق في الأساس على أسس سليمة من مقوّمات الزواج التي تكفل الصحّة الزوجيّة. تكثر الشجارات العلنيّة وتكون مصحوبة بالعنف (الزوج الذي يضرب زوجته وأولاده)، أو بإهمال سدّ الاحتياجات الماديَّة للأسرة (الزوج الذي ينفق دخله على ملذّاته الخاصّة). كما أنَّ الزوجة بدورها تهمل اهتمامها

بإدارة حياتها الأسريّة ورعاية أبنائها. وقد تؤدّي هذه الحالة إلى الطلاق المصحوب بصراعات وأزمات وتحدّيات وميول انتقاميّة، تعاني منها الزوجة عادة معاناة كبرى. في الحالتين يضطرب المناخ النفسي للأسرة، ويسود فيه قانون القوّة والعنف والتخلّي عن المسؤولية. وهو ما يؤسّس لسوء التوافق المدرسي في الصغر، يليه سوء تكيّف سلوكي حين يشتدّ عود الأبناء قليلاً، وينتهي بسوء توافق مهني، إذا لم ينجرف إلى الانحراف الصريح. وتكون النتيجة أيضاً أجيالاً مهدورة ومستقبلاً مهدوراً، حيث تغلب الهامشيّة الاجتماعيّة على هذه الأجيال. وهم ذاتهم الذين يكونون عادة حالات البطالة وعدم الانغراس المهني، التي تمثّل أعباء ثقيلة على مكاتب التشغيل في وزارات العمل.

3 ـ الوفاق الزوجي والإعداد للمستقبل:

نحن هنا بصدد الأسر التي تنشئ الأبناء الذين يشكّلون فئة النخبة من الشباب، ويترافق الوفاق الزوجي الذي يقوم على الالتزام بالحياة الزوجيّة وبذل الجهد لصيانتها وحمايتها، بمشاريع تنشئة للأبناء متوجّهة نحو المستقبل. منذ البدء هناك اهتمام بالصحّة الإنجابيّة، وهناك دافعيّة متينة لرعاية الأبناء على مختلف الصعد الصحّيّة والعاطفيّة والسلوكيّة والتربويّة. منذ البداية، توفّر الأسرة للأبناء القبول والتقدير والحبّ والحماية، وتبثّ الثقة بالنفس وتنمّي صورة إيجابية عن الذات. ومنذ البداية يقوم حوار غني ومكثّف بين الوالدين والأبناء، يساعد على التفتّح على الدنيا ويوفّر نموّاً ذهنيّاً ومعرفيّاً عالياً. ومنذ البداية توفّر للأبناء المثيرات الثقافيّة والتربويّة الغنيّة، كما توفّر الخبرات التي تمكن من التمرّس بالحياة، تبعاً لاحتياجات المرحلة العمريّة. ومنذ البداية يفتح الطفل عينيه على إيجابيّات العلاقات والدنيا (هو بخير والآخرين بخير والدنيا بخير)، وتوضع له معايير ونظام توقّعات عالٍ ومثمّن جدّاً للتعلّم والنجاح في الدراسة. ولذلك فهو ينطلق في بناء مشروعه الحياتي على أسس راسخة من حسن الرعاية والتوجّه وتوفير الفرص المنمّية.

هذا هو الجيل الذي ينخرط في إنجازات العولمة، منذ يفاعته. إنّه يفتح عينيه على تقنيّات المعلومات ويتمثّلها ويتمكّن منها بحيث يصبح مرجع الأسرة في

هذا المجال. يتدخّل لمساعدة الوالدين حين يصطدمون ببعض صعوبات التعامل مع هذه التقنيّة، ولا يندر أن نجد من بينهم مراهقين نوابغاً في تقنيّة المعلومات، يحقّقون فيها إنجازات واختراقات تستعصي على الكبار والمختصّين. هنا تكاد تنقلب المرجعيّة على مستوى السلطة المعرفيّة التقنيّة من الكبار إلى الصغار والشباب.

ولا يندر أن يصبح الشباب هم مرجعيّة الأهل، نظراً لسعة اطّلاعهم وتفتّحهم على كل مستجدّات التكنولوجيا المعلوماتيّة والإلكترونيّة: يرشدون الأهل إلى نوع الآلات التي يشترونها، ونوع التعاملات التي يقومون بها. يؤدّي تحوّل المرجعيّة بين الأجيال بهذا الشكل إلى سيادة العلاقات الأفقيّة المتكافئة (في بعض المجالات على الأقلّ)، بين جيل الآباء وجيل الأبناء، حيث تحلّ ديموقراطيّة الحوار والتشارك والتشاور، محلّ العلاقات البطركيّة الفوقيّة ـ التبعيّة، التطفيليّة. ويصدق هذا الأمر على الصبيان والبنات على حدّ سواء، من شباب النخبة هذا.

وهو الجيل الذي يشكّل ظاهرة القيادات الشابّة في العلم والأعمال التي تتولّى مسؤوليّات وتقوم بأنشطة، كانت إلى عصر قريب جدّاً وقفاً على ذوي الشعر الرمادي والفضّي من الرجال. إنَّه الجيل صانع المستقبل وبطل إنجازات العولمة على مختلف الصعد الفنيّة والتقنيّة والإداريّة والماليّة. وهو جيل الانفتاح على الدنيا الواسعة، حيث تصبح الكرة الأرضيّة كلّها مجاله الحيوي، في العمل والترويح والأذواق والميول والتوجّهات سواء بسواء. ولا عجب في ذلك حيث أنَّ العولمة هي بالأساس حضارة الشباب؛ هم أبطالها، وهم مستهلكوا إنجازاتها ومنتجاتها، وهم الذين أصبحوا قدوة للكبار الذين يقلّدون الشباب (رجالاً ونساءاً)، في الملبس والمظهر وسواه من رموز، وممارسات.

ثالثاً: المهام المستقبليّة للأسرة العربيّة الخليجيّة:

طالما أنَّ المجتمع العربي الخليجي هو في قلب انفجار الانفتاح الذي تحمله العولمة، وأنَّ الشباب الخليجي هو بالتالي في عين إعصاء تحوّلاتها المتسارعة،

فلا بدّ من إعداد العدّة للتعامل المقتدر مع تحدّياتها، والأهليّة للاستفادة من فرصها وإنجازاتها، والتحصّن ضدّ أخطارها ومفاسدها. وهو إعداد يبدأ، منذ البداية، منذ النشأة الأولى في الأسرة، التي أصبحت مدعوّة وبإلحاح للقليام بهذه المهام المستقبليّة.

وحتى تتيح لأبنائها التعامل مع هذا العالم الذي عرف تحوّلات غير مسبوقة، فإنَّ الأسرة الخليجيّة مدعوّة إلى القيام بعدّة مهام. أوّلها تعزيز مناعتها الذاتيّة وتوثيق الصلات الإيجابيّة والمعافاة ضمنها (بين الزوجين ومع الأبناء). ذلك أنَّه على عكس ما يتبادر من تراجع مرجعيّة الأسرة وانحسارها، فإنَّ الموضوع يتعلّق بوظائف ومهام جديدة، وليس بفقدان الأسرة لوزنها ومكانتها. لا خوف على الأسرة من أن تصبح مرجعيّة الأبناء معرفيّاً هي قواعد المعلومات وتكنولوجيّتها، إذ لازال دورها حيويّاً أكثر من أيّ وقت مضى. ويتمثّل في توفير مرفأ الأمان وضمانة خطّ الدفاع الاستراتيجي للشباب، كي ينطلقوا في مغامرة العولمة، وهم يشعرون بالحماية. ذلك أنَّ العولمة قد تعرّضهم لخطر الضياع في عالمها الرحب متسارع التغيّرات. لا بدّ للشباب كي ينفتح بثقة من واحة سلام، أو مرفأ أمان يعود إليه حين يحتاج إلى مدد من الحماية والحنان والتفهّم والتشجيع. قد تكون هذه أهمّ وظائف الأسرة العربيّة الخليجيّة المستقبليّة. ومن المهام الأخرى، توفير مرجعيّة انتماء أسريّة مجتمعيّة، تجعل الشباب يواجعون المستقبل بالبناء عليها. فكما أنَّ الانغلاق والانكفاء يؤدّي إلى الخروج من ساحة الحياة النشطة، كذلك فإنَّ عدم الانتماء والافتقاد إلى ركيزة هويّة صلبة تعرّض الشباب لخطر الضياع والذوبان في عالم العولمة وإغراءاته وتحدّياته. ويصاحب هذه المهمّة بناء الحصانة الخلقيّة الذاتيّة عند جيل الشباب. ذلك أنَّ الحماية الخلقيّة المفروضة من الخارج أصبحت نافلة ولا فاعليّة لها، في مواجهة إغراءات الإثارة والاستهلاك، وإغراءات الإنترنت ومواقعها التي ليس هناك من حماية خارجيّة ممكنة منها.

ويفرض هذا الأمر تحوّلاً في علاقات الأسرة العربيّة الخليجيّة، من النمط الفوقي التبعي إلى النمط الأفقي المشارك القائم على التفاعل والتبادل

والتحاور، ممّا يؤسّس للنضج الذهني والنفسي والاجتماعي، ويرسي أسس المرجعيّة الذاتيّة، ومركز الضبط الداخلي، والقدرة على حسن الخيار والقرار، والتمرّس بمسؤوليّات الاستقلال. لقد ولّى زمن الحماية القائمة على الإبعاد عن الحياة وتحدّياتها. وأتى، مع العولمة زمن المواجهة والانخراط في الدنيا من موقع الاقتدار النفسي وقوّة الشخصيّة، وهو ما يتعيّن أن تعمل الأسرة الخليجيّة على تنميته بالتخلّي عن التوجّهات التي ترسّخ الطفليّة والتبعيّة والاتكاليّة.

ومن مهام الأسرة المستقبليّة كذلك، غرس بذرة الانفتاح على الدنيا والثقافات الأخرى والعوالم الجديدة، ومرونة التفكير والتعامل، وبناء القدرة على التكيّف مع المستجدّات والمتغيّرات، وكلّها توضع أسسها في التنشئة الأولى. وإذا لم تتوفّر في هذه المرحلة العمريّة، فإنَّه يتعذّر بناؤها بشكل موثوق لاحقاً. ذلك أنَّ أحد أبرز خصائص العولمة التسارع في التحوّلات، وانعدام اليقين فيما يمكن أن يحدث معها. وهو ما يتطلّب قدرة عالية جدّاً على المرونة التكيفيّة، في الدراسة والعمل المهني، كما في الحياة الاجتماعيّة. والمرونة التكيفيّة لا تعني الامتثال والمسايرة والتقليد الأعمى، بل تعني إعادة ترتيب الحياة وأولويّاتها وأسلوب إدارتها، بما يكفل أخذ النصيب من الفرص واستمرار النماء الذاتي.

ويتوّج كل ذلك، مما يقع على عاتق الأسرة في المقام الأوّل، تعزيز صحّة الأبناء النفسيّة، لجهة تحصينهم ضدّ القلق، وحمايتهم من الاضطرابات النفسيّة المعطّلة، وصولاً إلى بناء الصحّة النفسيّة النمائيّة التي تتمثّل في بناء الاقتدار الكلّي للشخصيّة معرفيّاً، ونفسيّاً، واجتماعيّاً، ومهنيّاً، وأخلاقيّاً وانتماءاً.

أمّا المهمّة التي يجب أن يحدث فيها تحوّل فعلي، على مستوى الأسرة الخليجيّة، والمجتمع الخليجي ذاته، فهي بناء ثقافة الإنجاز والواجب والإتقان. ذلك هو الاقتدار المهني الذي يوفّر الضمانة الحقيقيّة لخوض غمار التنافس المتزايد مع العمالة الوافدة، بكفاءاتها العالية وتكلفتها الزهيدة، وإلاً فإنَّ هذه العمالة ستجتاح الخليج في وقت ليس ببعيد، ممّا لا يترك مجالاً لجيل الشباب. رغد العيش يتعيّن أن يتوازن مع الإنجاز والإنتاج، وهو ما يملي تحوّلاً ملحّاً في

نمط حياة الأسرة العربيّة الخليجيّة، والمجتمع الخليجي بأكمله، وإلاً فإنَّ المستقبل قد يفلت من سيطرة الأجيال الصاعدة.

مهام التنشئة الأسريّة للأبناء، لم تكن يوماً أخطر وأكثر تحدّياً وإثارة وحيويّة ممّا هي عليه الآن، وفي المستقبل المنظور. ولا بديل عن الأسرة في القيام بهذه المهام والتأسيس لبناء اقتدار الشباب.

وبالطبع لا بدّ أن يعمل المجتمع لإعداد الأسرة للقيام بمهامها المستقبليّة هذه. وأوّل خطوات الإعداد هو تمكين الأسرة ذاتها وتعزيز مقوّمات نمائها، وصحّتها النفسيّة.

الفصل الثالث

التعليم والعمل وقضاياهما

تمهيد:

الدراسة والعمل هما من القضايا الكيانيّة الكبرى التي تحكم ما عداها، في دراسة الشباب عالميّاً وعربيّاً، كما خليجيّاً. على نوعيّتهما وعمليّاتهما وواقعهما تتوقّف الكثير من القضايا الأخرى، من مثل الزواج والحياة العاطفيّة وإشباعها، وأوقات الفراغ والمشاركة، كما الأزمات النفسيّة وردود الفعل السلوكيّة.

كما أنّ الدراسة والعمل هما على علاقة مباشرة مع قانون القوّة الذي فرضته العولمة على الكون، في نوع من الداروينيّة الجديدة وانتقائيّتها القائمة على الاقتدار المعرفي، ونوعيّة الإنجاز الإنتاجي. فالمجتمع الذي لا يمتلك أسباب قوّة المعرفة وإنجازاتها، لن يكون له من مكانة ودور سوى الهامشيّة والتبعيّة، حتى ولو توفّرت له الموارد الطبيعيّة. كذلك فالشخص الذي لا يمتلك الاقتدار النفسي والمعرفي والكفاءة الكلّيّة للشخصيّة، لن يتمكّن من ولوج حلبة سوق العمل وتنافسها المتصاعد في الشدّة والمتطلّبات من القدرة.

فالمعرفة تكاد تصبح المقوّم الأساسي للعمل المنتج، الذي يتحوّل بازدياد مضطرد من الطاقة العضليّة إلى الطاقات الذهنيّة، وتوظيفها المعرفي والمهاري. المعرفة أصبحت هي القوّة، وهي المال، وهي السلطة، وهي موضع فخار المجتمعات والدول المتقدّمة. كما أنّ المعرفة وقوّتها أصبحت الرصيد الوحيد المضمون في عالم انعدام التأكّد، وتسارع التحوّلات التي تحملها العولمة. من هنا فهي تشكّل أحد المحاور المركزيّة لقضايا الشباب والمستقبل.

وليست قوّة المعرفة وحدها هي القضيّة، بل كذلك تحوّلاتها الكبرى في النوع والمضمون والتوجّه، عن المعارف المدرسيّة والجامعيّة التقليديّة، ممّا يضع التعليم العامّ والفنّي أمام تحدّيات متزايدة كي يواكب هذه التطوّرات التي تفرضها متطلّبات الإنتاج ما بعد الصناعي، وسوق العمل والإدارة وتحوّلاتهما المتسارعة. وكما هو معروف فإنَّ تقنيّات المعلومات هي بصدد إدخال تعديلات جذريّة على أنماط التعليم التقليدي، على مستوى المناهج والكتب والطرائق ودور كل من المعلّم والتلميذ، وهو ما أخذ يفرض تحويل الطالب من مستهلك للوجبات المعرفيّة الجاهزة إلى منتج للمعرفة. كما أنَّ تسارع التحوّلات أخذت تبرز كل يوم مهن جديدة واختصاصات لم تكن معروفة سابقاً وزوال سواها، ممّا يتطلّب مواكبة معرفيّة وتدريبيّة دائمة.

كذلك فإنَّ التحوّلات المهنيّة ستؤدّي إلى القضاء على الاستقرار المهني، ونسف الكثير من المسارات الوظيفيّة التقليديّة. وتدشين عصر التحوّلات الوظيفيّة المتعدّدة، خلال مراحل الحياة المهنيّة. وهو ما يتطلّب بدوره المواكبة وإعادة التدريب، كما يتطلّب في الأساس امتلاك القدرة على التكيّف المهني للمستجدّات. وفي السياق ذاته، هناك التحوّل المواكب من الاختصاص الدقيق وضيق الأفق، إلى الأنشطة المهنيّة التي تتطلّب ثنائيّة الاختصاص الدقيق وعموميّة المعرفة والثقافة. سنكون بإزاء المهن المركّبة التي تتطلّب مقاربات متعدّدة: التخصّص التقني، والإلمام بالاقتصاد، والإدارة والسياسة وأسواق المال والمعرفة بالثقافات الأخرى (المهارات عبر الثقافيّة)، وصولاً إلى القدرة على اتخاذ القرارات في وضعيّات بالغة التعقيد والتحوّل.

كل ذلك وسواه يطرح مهاماً كبرى على التعليم العام والعالي، من أجل بناء التمكين المعرفي الذي يجمع ما بين المهارة الفنِّيَّة، والرؤى الموجّهة التي تضمن ديمومة التنمية الذاتية والمجتمعيّة. ذلك كلّه هو المقصود بأنّ الدراسة والعمل أصبحا يشكّلان قضايا كيانيّة في إعداد الناشئة والشباب للمستقبل. وهنا تبرز مشكلة الشباب الخليجي.

عرفت دول الخليج العربيّة طفرة تعليميّة فعليّة، في مختلف مراحل التعليم

وأنواعه، ولكلا الجنسين، تكاد تعادل الطفرة النفطيّة بفضل ما توفّر من موارد. في عقود معدودة تضاعفت أعداد المدارس والجامعات والمعلّمين والأساتذة والتلاميذ بشكل كبير، يبلغ العشرة أضعاف. ومع أنَّها تركّزت في المناطق الحضريّة إلاَّ أنَّها شملت كذلك المناطق الريفيّة. وتشير الإحصائيّات إلى نهضة حقيقيّة، بالتوازي مع الصحة وارتقاء نوعيّة الحياة. وتصرّف دول المجلس بسخاء فعلي على التعليم في مختلف مراحله وأنواعه، يجاري أكثر دول العالم تقدّماً في هذا المجال، وتتفوّق حتى على الكثير منها، خصوصاً في الإنفاق على التعليم الأساسي. ولم يكن نصيب التعليم الفنّي والتدريب المهني أقلّ شأناً، حيث أخذ قسطه من توفير الموارد والمتطلّبات، ممّا ضاعفه بدوره أضعافاً مضاعفة.

أمّا أسواق العمل فعرفت انفجاراً حقيقيّاً في التوسّع والنموّ، من خلال توظيفات هائلة في المشاريع العمرانيّة، ومشاريع البنية التحتيّة، كمشاريع الخدمات في القطاع العام، والإنتاج في القطاع الخاصّ، وهو ما أدّى إلى فيض العمالة الوافدة من كل حدب وصوب ومستوى مهنيّاً.

ولكن وبعد عقود من طفرة التعليم والإعداد والتدريب، وتوسّع أسواق العمل على اختلافها، بدأت تتعالى شكاوى الشباب بشكل متزايد، ويكاد يكون معمّماً، من كل من التعليم وفرصه ونوعيّته، وسوق العمل وحظوظ الشباب منه، ومكانتهم فيه. وهي شكاوى متصاعدة تقترن بالإحباط والقلق من المستقبل، والخوف من عدم التمكّن من دخول سوق العمل، والشكّ بإمكانات التعليم والتدريب في تأهيلهم لذلك، وكذلك القلق من تخييم شبح البطالة وآثارها النفسيّة والسلوكيّة على مختلف صعد حياتهم وتعقيدها. تلك هي المفارقة التي تكاد تميّز المجتمع العربي الخليجي عمّا عداه، رغم السخاء في الإنفاق على التعليم والنموّ غير المسبوق للأسواق. وهي المفارقة التي يتعيّن التعامل معها بموضوعيّة وواقعيّة، وإعادة النظر في الخيارات والممارسات وصولاً إلى الاحتياط من تزايد الاحتقانات بين شرائح متنامية من الشباب بآثارها المعروفة على الأمن الاجتماعي، وعلاجها بشكل يضمن تحويل المسار من الأزمات والمشكلات إلى النماء. والواقع أنَّ المجتمع العربى الخليجى بما

ينعم به من وفرة؛ ونظراً لمحدوديّة السكّان، وبالتالي الكتلة الشبابيّة، يفترض أن يكون في موقع متميّز في قدرته على توظيف طاقات الشباب في التنمية، وبناء اقتدار المجتمع والمواطنين سواء بسواء. إنّها في النهاية مسألة تتعلّق بموضوعيّة تشخيص الواقع، وإعادة النظر في السياسات. ويسهم هذا الفصل في تقديم بعض ملامح هذا التشخيص، كي يمكن بناء سياسات مستقبليّة للشباب تضمن انغراسهم الاجتماعي والوطني، وتساعد على توفير فرص بنائهم لمكانتهم وعضويّتهم الاجتماعيّة الكاملة والمستحقّة.

أوّلاً: الشباب وقضايا التعليم:

هناك وجهتا نظر أساسيّتان في أوضاع التعليم خليجيّاً: وجهة نظر الطلاّب أنفسهم، ووجهة نظر الباحثين والخبراء. وتكشف كلتاهما المعوقات التي تواجه هذا التعليم في مختلف مراحله. وهو أمر يدعو إلى التوقّف والتساؤل بصدده، إذا أخذنا بالاعتبار الإنفاق السخي على التعليم، والذي يفترض به أن يوفّر أفضل فرص التمدرس في مختلف المراحل.

1 ـ وجهة نظر الطلاّب:

هم أساساً من طلاّب الجامعات الوطنيّة الذين يجري استفتاؤهم عادة. وهم يشتكون من التعليم الجامعي وظروفه بالأساس. أبرز الشكاوى هي عدم توفّر المقاعد الدراسيّة بالقدر الكافي، في الاختصاصات التي يريدها هؤلاء الطلاّب. ذلك أنَّ الجامعات الوطنيّة تشبّعت من حيث طاقتها الاستيعابيّة. وهو إن دلّ على شيء، فإنَّه يشير إلى مشكلة في التخطيط الاستراتيجي للتعليم في مختلف مراحله ومستوياته ومجالات التخصّص فيه. أنشأت الجامعات الوطنيّة منذ عدّة عقود، كاستكمال لمقوّمات الاستقلال الوطني. كما أنَّها أنشئت، وبسرعة أحياناً، مقلّدة الجامعات الغربيّة لجهة الكلّيّات والتخصّصات والأقسام، بدون تخطيط يأخذ بالحسبان الخصائص الوطنيّة واحتياجاتها. وحدث في العديد من الحالات فتح لأبواب هذه الجامعات، بدون ضوابط علميّة تضمن فاعليّة عمليّاتها. ولذلك فسرعان ما وصلت إلى طاقتها الاستيعابيّة

شبه القصوى. وكان من نتيجة ذلك، ما يشكو منه الطلاّب من عدم توفّر مقاعد في الاختصاصات التي يرغبون فيها، وتحويلهم إلى الاختصاصات التي تتوفّر فيها أماكن. وهو ما يجعل الطلاّب يعيشون خبرة تتّسم بالإحباط، وتدنّي الدافعيّة، والإحساس بانسداد آفاق المستقبل أمامهم، حيث لا يجدون ذواتهم في هذه الاختصاصات التي لا توفّر فرص عمل طيّبة بعد التخرّج. ومن هنا القلق والخوف من المستقبل، حين يرى هؤلاء الطلاب أنَّ من سبقوهم إلى التخرّج يعانون من البطالة، وانسداد أبواب التوظيف في وجوههم. ذلك أنّه خلال عقود محدودة، تشبع سوق العمل الحكومي الذي كان يستقطب خرّيجي هذه الكلِّيّات التي تعدّ موظّفين أساساً، نظراً لعدم توازن خطط التنمية المجتمعيّة التي سيأتي بيانها لاحقاً. وتتصاعد خيبات أمل الطلاّب مع بروز الحاجة إلى الواسطة للحصول على مقعد دراسي. وحتى من نال حظوة المقعد فإنَّ تفاؤله العالي وحماسه الكبير في السنة الأولى لدخوله الجامعة، يتحوّل تدريجيّاً إلى بروز مشاعر المرارة والمعاناة مع التقدّم في دراسته، حيث يعيش حالات نفسيّة ضاغطة نابعة من الشرط الذي وجد ذاته فيه. ونظراً لبروز هذه الظواهر، بدأت نسبة من الطلاب الذكور خصوصاً تفقد الدافعيّة للدراسة الجامعيّة التي لا تجد فيها ذاتها، حيث تبدو هذه الدراسة جهداً ضائعاً لا يوصل إلى شيى: الشهادة التي لم تعد تطعم خبزاً أو تكفل مكانة أو توفّر فرص حياة زوجيّة واجتماعيّة، مقارنة بإغراءات أسواق المال والأعمال المتزايدة، والتي يتصعّد وعي الطلاّب الشباب لواقعها. أمّا البنات فهنّ أكثر دافعيّة وتفوّقاً بسبب رغبتهنّ في عمل نقلة في حياتهنّ، والحصول على قدر من الحرِّيَّة والمكانة، والتحرّر من الحجر المفروض عليهنّ أسريّاً واجتماعيّاً. ويفاقم من خيبات أمل الشباب، تبعاً لشهاداتهم حول تجربتهم الجامعيّة، غياب حياة النماء والانطلاق، الحياة المليئة والمثيرة والجذّابة والمتحدّية التي تصوّروا أنَّها ستتوفّر لهم في الجامعة. فإذا بهم يجدون أنَّ الجامعة هي أقرب ما تكون استمراراً للحياة في الثانوي: دروس يتمّ تلقينها، وأعباء كثيرة من اختبارات وامتحانات، ولا شيء عدا ذلك. أمّا الأنشطة فتكاد واقعيّاً أن تكون رمزيّة لا تصنع حياة مليئة، ولذلك فهي لا تستقطبهم. ويضاف إلى ذلك ما يشعر به هؤلاء الطلاّب، من قيود كثيرة على

حرِّيَّة التعبير والتفكير والسلوك، وإبقائهم في حالة التبعيّة الطفليّة التي عاشوها إلى الآن. ذلك أنَّ لائحة الممنوعات هي في صدد التكاثر في هذه الجامعات: أميناً وسياسيّاً، وفكريّاً وثقافيّاً، وسلوكيّاً. وخصوصاً بعد تصاعد خشية السلطات من إفلات الزمام على شكل تمرّدات شبابيّة، هناك الكثير من الدوافع لها والمحرّضات عليها. ومع لائحة الممنوعات هناك الضوابط المتكاثرة، ممّا يجعل جلّ الأنشطة تصبح شكليّة وموجّهة سلفاً من قبل السلطات الجامعيّة. حتى الانتخابات الطلاّبيّة تكاد تصبح شكليّة، وموجّهة لجهة نتائجها، إذا حدثت. ولذلك لا عجب أن يشعر الطلاّب بالخيبة والاستسلام، ويجرجرون أنفسهم في رحاب الجامعة بدلاً من أن تكون فرصة لصناعة حياة مليئة. وحال الطلاّب مع أساتذتهم ليس أفضل من حالهم مع السلطات العامّة. فالقلّة القليلة من هؤلاء الأساتذة، وعلى خلاف ما يصرَّح به ويُنْشَر وتتمّ التوصية به في المؤتمرات والندوات، عن ضرورة المشاركة والتعبير والتفكير والتدريب على الاختيار والقرار، لا يفسحون مجالاً في ممارستهم لفرص كافية في حرِّيَّة تعبير، ناهيك عن اختلاف الرأي مع الأستاذ حتى في القضايا المعرفيّة.

وليس غريباً بالتالي أنّ نسبة كبيرة من الطلاّب في الجامعة، لا تجد لها حياة مليئة ومنمّية فيها. وبالتالي ليس غريباً أن تتحوّل الجامعة في الكثير من الحالات إلى مجرّد مكان لتلقى الدروس، يغادرها الطلاّب بعد ذلك. وليس غريباً بالنتيجة أن يشكو نسبة من هؤلاء الطلاّب من كثرة أوقات الفراغ لديهم. هناك تساؤل مشروع على مستوى حياة الشباب وهو: كيف يمكن أن يعاني هذا الشباب من كل أوقات الفراغ هذه، وهو من حيث التعريف المليء بالحيويّة والحياة؟ تلك مسألة سيكون هناك وقفة عندها تتعلّق بسياسات رعاية الشباب وتنشئته.

هنالك مأزق يحبط الإنفاق السخي على التعليم من إعطاء ثماره المرجوّة، في إعداد الأجيال المستقبليّة القادرة علمياً ومعرفيّاً وشخصيّاً. يتمثّل أحد جوانبه في محدوديّة توجيه الطلاّب تربويّاً، رغم وجود العديد من هيئات التوجيه وبرامجه في وزارات التربية، وحتى في بعض الجامعات. إلاَّ أنَّ الوجه الأشدّ تأثيراً ربما، يتمثّل في عدم التخطيط منذ البداية لإنشاء مروحة تعليميّة وتدريبيّة

وفنيَّة متكاملة. إذ من اللاّفت للنظر أنَّه في الكثير من حالات دول الخليج، بدأ الأمر بإنشاء الجامعات الوطنيّة وفتح أبوابها بدون ضوابط علميّة، وحين ظهر مأزق هذه السياسة مع تزايد أعداد الطلاّب الطبيعي نظراً للتزايد السكّاني، ومع تشبّع سوق الوظيفة الحكوميّة، بدأ العمل على إنشاء معاهد التدريب والكلّيّات التطبيقيّة وسواها. ولقد أحيطت هذه بمواقف متحيّزة لجهة قيمتها ووجاهتها الاجتماعيّة، ممّا ولّد مواقف سلبيّة من الالتحاق بها من قبل الأهل والطلاّب سواء بسواء.

وخلاصة القول إنَّ ما يشكّل موضوع شكوى السلطات التربويّة والمجتمعيّة من الطلاّب، لا يعدو كونه في الغالب، نتاج السياسات التعليميّة العامّة، التي تمّ تبنّيها بحماسة مع بدايات عهد الاستقلال. أمّا الشطر الآخر من حالات الشكوى من الطلاّب وعدم جدِّيَّتهم، أو تدنّي إحساسهم بالمسؤوليّة، وميلهم إلى المطالبة بالنجاح والتخرّج بأقلّ قدر من الجهد، فهو أيضاً وليد توجّهات التنشئة التي تعرّض لها هؤلاء الطلاب منذ البداية.

2 ـ وجهة نظر الباحثين والخبراء:

تبذل دول المجلس جهوداً كبرى لتعميم التعليم، وتنفيذ خطط وطنيّة ورؤى مستقبليّة رائدة؛ من مثل الاهتمام بنشر رياض الأطفال وتعميمها. وكذلك إدخال برامج الكفاءة الكلِّيَّة للشخصيّة في المدارس الابتدائيّة وما بعدها (المهارات الاجتماعيّة والذكاء الاجتماعي، وإدارة الذات، والتواصل والتفاعل، والانتماء، والمهارات الحياتيّة). ويترافق مع ذلك خطط مستمرّة لتطوير كفاءة النظام التعليمي، وتطوير الأبنية والنظم والتجهيزات، وصولاً إلى تطوير تمهين المعلّمين وهويّتهم المهنيّة[1].

كذلك هناك خطط وبرامج تعليم وتدريب مهني وفنّي مفصّلة وفي غاية الأهمِّيَّة. ويرافقها برامج خدمات وخطط متطوّرة جدّاً وشاملة لكافّة جوانب

(1) انظر الوثيقة: المنتدى الوطني للتعليم للجميع: الرؤية المستقبليّة للمملكة العربيّة السعوديّة لتنفيذ الخطّة الوطنيّة للتعليم للجميع. تقرير وزارة التربية إلى مؤتمر التعليم للجميع بيروت 2004.

حياة المتدرّب ونموّه المتكامل، ممّا لا يترك مزيداً لمستزيد. كل ذلك انطلاقاً من برامج توجيه مهني جيّدة الإعداد[1].

ورغم هذه الجهود الكبيرة التي تُبَيِّنُها التقارير من مختلف دول المجلس، إلاَّ أنَّ الخبراء والباحثين في قضايا تعليم الشباب وتأهيلهم، تتصاعد وتيرة تنبيهاتهم إلى تدارك أوجه قصور، وقضايا ذات أهمِّيَّة متزايدة في ضمان بناء مستقبل الشباب. ووتركّز هذه التنميات على وجود فجوة بين مخرجات التعليم ومتطلّبات سوق العمل، على مستوى المعارف والمهارات، ولّدت نوعاً من القطيعة بين التعليم ومراكز الإنتاج (بعد أن تشبع سوق عمل الوظائف الحكوميّة). ويلخّص بعض الخبراء هذه الفجوة في الفكرة التي تقول بأنَّ الجامعات تخرّج كفاءات متواضعة لا يحتاجها سوق العمل الذي يتطلّب كفاءات لا يجدها بين هؤلاء الخرِّيجين. فما معنى أن يتمّ تخريج أعداد متزايدة من الجامعيين الذين لا يحتاجهم سوق العمل، ولا يجدون مكاناً لهم فيه، رغم الإنفاق السخي على التعليم، وتكاثر الخطط والبرامج، ورغم التوسّع التنموي غير المسبوق في مجال الأعمال وأسواقها على اختلافها (إدارة، تجارة، إنتاج، بناء...).

يبدو أنَّ المشكلة بدأت مع وفرة الطفرة، وما واكبها من نهضة تنمويّة على جميع الصعد، وهي تتمثّل في الانهماك الكبير في توسيع التعليم كمّيّاً وإنفاق المبالغ السخيّة عليه، بدون إيلاء الاهتمام الكافي بالنوعيّة وبرامج بناء الاقتدار المتكامل. وهو أمر بدأ الوعي به متأخّراً، وأخذت توضع له البرامج الكثيرة التي أشرنا إليها. إلاَّ أنَّه يبدو أنَّ هذا الانهماك غير المتوازن ما بين الكمّ والكيف، قد خلق واقعاً ليس من اليسير علاجه، بعد أن أصبح على درجة من الرسوخ بسبب التعَوُّد. نتوقّف عند بعض ملامح هذه الحالة. إلاَّ أنَّه يتعيّن ربطها بمسألة أهمّ، وقد تكون أصعب على التغيير، تتمثّل في التوجّهات الثقافيّة والقيميّة والسلوكيّة التي رافقت طفرة الوفرة في المجتمع العربي الخليجي.

---

(1) انظر التقرير عن جهود إدارة التدريب والتوجيه والإرشاد لمعالجة قضايا الشباب (المتدرّبين في كافّة الوحدات التدريبيّة) المملكة العربيّة السعوديّة. 1426 ـ 1427 هـ.

ويطرح الأمر على مستويين يتكاملان في آثارهما ونتائجهما: ما قبل الجامعي والجامعي.

أمّا التعليم العامّ النظامي فتتكرّر الشكاوى من مجمل بناه وعمليّاته. عدم ملاءمة المناهج، مشكلات نظم التقويم، مشكلات القبول، ضعف التعليم المهني وقلّة الإقبال عليه وتدنّي قيمته الاجتماعيّة، قلّة الأنشطة الطلاّبيّة، عدم التوازن في جودة التعليم بين المدينة والريف، واختلال الفرص بين الجنسين. ويؤدّي ذلك كله إلى قلق الشباب من المستقبل، وفقدان الثقة بالنفس نظراً لتدنّي جودة الإعداد لسوق العمل. وهو ما يؤدّي إلى اليأس واللامبالاة والتبلّد، كما يؤدّي إلى اهتزاز الثقة بالمجتمع ومؤسّساته، والانحراف نحو الارتزاق بأيسر السبل بدلاً من بناء مسار مهني.

ورغم انتشار تقنيّات المعلومات في المدارس الخليجيّة على نطاق واسع إلاّ أنَّ التعامل معها يبقى أوّليّاً، ولا يرتقي إلى المهنيّة، ما عدا حالة شرائح النخبة. وكذلك الحال في مسألة اللغة الإنجليزيّة وضعفها في التعليم النظامي، على عكس مدارس النخبة. وكلا الأمرين أصبحا من مقوّمات دخول سوق العمل في القطاع الخاصّ. ومن هنا اهتزاز ثقة الشباب بنفسه وقدراته. ويفاقم الأمر شكليّة عمليّات التوجيه التربوي والمهني التي لا تقوم على أسس علميّة فنّيّة نظراً لقلّة المتخصّصين في المجال.

ومع العولمة ومتطلّباتها من الاقتدار المعرفي وصلابة الانتماء، ومتانة واتّساع الثقافة العامّة والانفتاح على العالم، زادت مشكلة التعليم العامّ فليس هناك اهتمام فعلي بالمضامين الفكريّة التي يتلقّاها الشباب في مناهج التعليم؛ من مثل التربية على المواطنة والتوعية الفكريّة والثقافيّة والسياسيّة والتمرّس بالمشاركة، ناهيك عن تكوين التفكير العلمي والنقدي والجدلي وأساليبه. المناهج غير معنيّة بالتغيير والتطوير والإصلاح رغم الإنفاق السخيّ عليها، وكثرة الخطط الموضوعة لتطويرها. فهي لا تعالج ظواهر العنف والتطرّف، ولا تربّي للتحصين ضدّها. كذلك لا تعالج قضايا ومتطلّبات الانفتاح على الدنيا والتعامل مع تحوّلاتها، والمشاركة في صناعتها. كذلك فإنَّ موضوع المرأة

وتمكينها لازال نادر الحضور. وخلاصة القول إنَّ المناهج الخليجيّة لا تعطي الطالب ثقافة كافية، بما يدور حوله وحول وطنه ومنطقته. ذلك كلّه متروك للوسائل غير الرسميّة ولمرجعيّات غير رسميّة، وبالتالي غير مضمونة من حيث توفير التحصين الثقافي والمجتمعي.

كانت المدرسة الخليجيّة كما العربيّة في بداياتها مؤسّسة ريادة التغيير نحو الحداثة والوعي وبناء الذات (كذلك كانت حال الجامعات في بداياتها). أمّا الآن فهي تتعرّض للاختراق من قبل العولمة، وعدتها من تقنيّات معلومات واتصال وأعلام وأسواق وبورصات، وتحوّلات سلوكيّة واجتماعيّة مصاحبة لها. المرجعيّات التقليديّة تتآكل بازدياد، لأنَّها لم تستطع مواكبة هذه التحوّلات (وخصوصاً التعليم الرسمي الذي هو بصدد فقدان المرجعيّة التكوينيّة للشخصيّة، فيما يتعدّى الامتحانات والنجاح والشهادة). ونشأ لذلك قطاع تعليم خاصّ بعضه نخبوي مواكب للعولمة ومتطلّباتها ونماذجها وانفتاحها واقتدارها، وبعضه تجاري سطحي يرتزق من استيعاب المتسرّبين من التعليم الرسمي، ويقدّم تعليماً شكليّاً وشهادات اسميّة. ليست المناهج وحدها هي التي فقدت مرجعيّتها، بل الإدارة وفلسفتها، والمناخ التنظيمي السائد في المدارس، ناهيك عن نسبة لا يستهان بها من المعلّمين.

أمّا الجامعة الرسميّة التي أنفق على إنشائها وتشغيلها مبالغ طائلة فهي ليست أحسن حالاً، بل إنّها لا تفعل أحياناً سوى تكريس ضعف الإعداد العلمي والشخصي الذي ينتجه التعليم ما قبل الجامعي. هنا وهناك تنتشر تقاليد التساهل في الإعداد والتقويم والنجاح، وخصوصاً في الكلّيّات غير العلميّة (كلّيّات الإنسانيّات والتربية وأقسامهما). نشير بعجالة إلى بعض الظواهر.

نبدأ بالكتاب الجامعي المتوفّر بالعربيّة في مجال الإنسانيّات. انطلقت حركة ترجمة هذه العلوم إلى العربيّة لغاية كبرى، تتمثّل في تعزيز ونشر النهضة العلميّة العربيّة. وبدأت بدايات جادّة في الترجمات والمصطلحات والكتابات. إلاّ أنَّ التدهور وتدنّي القيمة العلميّة، بدأ يتسرّب بشكل متزايد إلى الكتاب الجامعي المتوفّر بالعربيّة. ومع أنَّ هناك مؤلّفات وترجمات جادّة وتتّصف بالدقّة العلميّة،

إلاّ أنَّ المراجع ذات المستوى المتدنّي بدأت تتكاثر بين أيدي الطلاّب الجامعيين؛ وذلك على مستوى العناية بدقّة المصطلحات وترجمتها وتدقيق طباعتها باللغة الأجنبيّة في النصّ، وتدقيق طباعة النصّ عموماً. كذلك فإنَّ أسلوب الكتابة وتبويب المادّة يشكو من تدنّي التماسك والترابط والتسلسل المنطقي، ويكثر فيه التطويل. وليس من النادر أن تعرض النظريّات بشكل مجتزأ وغير دقيق، في مثل هذه الكتب. كما أنَّ هناك قصور واضح في عرض النظريّات الكبرى أو ترجمة نصوصها الأساسيّة، بشكل متكامل ودقيق. ويؤدّي ذلك كله إلى أنَّ المادّة التي تتوفّر للطالب لا تساعد، في مثل هذه الحالات، على تكوين فكر علمي متماسك ودقيق وواضح، قابل للتوظيف المعرفي وإعادة الإنتاج المعرفي. وتبقى المعارف في ذهن الطالب، بالتالي، أقرب إلى الضبابيّة والمعرفة الفضفاضة. ولقد أدّى ذلك إلى الإخلال الكبير بالهدف الذي تمّ من أجله التعريب بالأصل.

وليس غريباً والحالة هذه أن يعاني الطلاّب من صعوبة الكتابة العلميّة، كما يظهر جليّاً في الامتحانات المقاليّة؛ أو في إعداد التقارير والرسائل؛ ما يجده القارئ أحياناً هو تكديس للمعلومات، من قبل الطلاب بدون انتقاء وتبويب. تلك هي إحدى المشكلات الهامّة في تكوين الفكر العلمي. ويفاقم هذا القصور أسلوب التلقين الفوقي الشائع في التدريس الجامعي، لأسباب عديدة. منها ما هو من مسؤوليّة أعضاء هيئة التدريس، ومنها ما هو خارج مسؤوليّاتهم؛ من مثل تزايد الأعداد وتعذّر تنظيم تعليم نشط ومشارك مع ما يتطلّبه من تطبيقات. والتلقين يؤدّي إلى تقديم معلومات قطعيّة أحاديّة وفوقيّة تكتسي طابع اليقين، حيث يحدث انزلاق من اليقين الديني إلى اليقين المعرفي. مع أنَّ المعرفة كما العلم، هو من حيث التعريف متعدّد ومتنوّع ويقبل الاجتهاد والنقد والنقض والتجاوز، وإلاّ لما كان علماً، ولما تقدّمت المعرفة العلميّة أصلاً، حيث كل معرفة جديدة تقوم على نقض المعرفة السابقة عليها وتجاوزها؛ كما يذهب إليه فلاسفة العلم.

أمّا أساليب التقويم الشائعة في الجامعات الخليجيّة فيطغى عليها الاختيارات الموضوعيّة، حيث هناك جواب واحد صحيح ومحدّد سلفاً على كل سؤال أو

مسألة. وهو ما يقفل باب الاجتهاد العلمي أمام الطلاب، والذي يقوم على الاحتمالات، وإمكانات إجابات أخرى وأوجه بديلة للمسألة. ولقد أصبحت هذه الاختبارات هي التقليد الأكثر شيوعاً، بعد أن تمّ اقتباسها من الأسلوب الأميركي، الذي تجاوزها وأخذ يفرد حيّزاً كبيراً للمقالات والتفكير النقدي.

كل من التلقين والاختبارات الموضوعيّة تحيل الطالب إلى الحفظ والتذكّر، وتحرمه فرص التفكير النقدي والجدلي، وفرص الانفتاح المعرفي، والبحث عن الجديد والمغاير أو المخالف فيه. ما يتكوّن لديه هو ذاكرة معلومات في أحسن الأحوال؛ وهي مرحلة أوّليّة من مراحل المعرفة وإنتاجها. إنّها تنتج أتباع معلومات وليس أصحاب فكر ومنتجي معرفة. فهل من عجب والحالة هذه أن تخرج الجامعات خرّيجين غير مؤهّلين لتلبية متطلّبات سوق العمل القائم على الاقتدار المعرفي؟

هناك مسألتان تفاقمان من هذا الوضع. تتمثّل أولاهما في قضيّة البحث العلمي في الجامعات. هناك أساساً حظر واضح على دراسة المشكلات الاجتماعيّة وبحثها. إنّها مشكلات يجب أن لا تثار، بل يتعيّن أن تبقى مسكوت عنها، ونطاق المحظور على البحث العلمي هو في طوره إلى الاتساع بدلاً من الانحسار. فكيف يمكن والحالة هذه أن نتصدّى لقضايانا، إذا كان ممنوع على الباحثين دراستها!

وهكذا يدفع الباحثون من الأكاديميين إلى الاهتمام بموضوعات سطحيّة أو جانبيّة، لا تتصدّى لقضايا الواقع الفعليّة. ويتحوّل البحث في العديد من الحالات إلى تمرين شكلي يهدف إلى استيفاء مقوّمات الترقية. ناهيك عن هزال الميزانيّات المخصّصة للبحث العلمي، رغم كثرة الإنفاق وارتفاع الميزانيّات.

ويتمّم هذا التستّر على القضايا الواقعيّة منهج البحث المتّبع في العلوم الإنسانيّة والذي أصبح نمطيّاً رتيباً لا يكاد يمسّه التنويع أو التغيير، والذي يتناول متغيّرات قد تكون على صلة بمشكلة البحث وقد لا تكون. ونقصد بها المتغيّرات الديموغرافيّة المعروفة (سن، جنس، مستوى تعليمي، مكان سكن، حالة اقتصاديّة) تطبّق بشكل ميكانيكي على أيّ قضيّة. ولا عجب بعد ذلك أن

تأتي نتائج هذه الأبحاث غير ذات دلالة، وكثيراً ما تتناقض فيما بينها، من بحث لآخر للموضوع ذاته. ويكتفي الباحث بالمعالجة الإحصائيّة، مع غياب واضح للتحليل التفسيري النقدي المتعمّق، ولا بدّ من القول في هذا الصدد إنَّ القائمين على نشر هذه الأبحاث (رؤساء تحرير المجلاّت، والمحكمين) يفرضون هذا المنحى الوحيد، وإلاَّ فلن يقبل العمل للنشر، أو هو لا يعتبر بحثاً. وهنا يتمّ التواطؤ الخفي ما بين السلطات التي تفرض الحظر على بحث القضايا الاجتماعيّة والنفسيّة (بدعوى أنَّها حسّاسة، ولا يجوز مقاربتها)، وبين سطحيّة الممارسة البحثيّة التي تكرّسها المرجعيّات التي تنتقي وتقبل للنشر. ويبقى الواقع مفلتاً منّا. فكيف يمكن والحالة هذه إعداد طلاب جامعيين قادرين على التصدّي لكشف المشكلات الاجتماعيّة، والتجرّؤ على طرحها وبحثها وصولاً إلى اقتراح الحلول لها؟

أمّا القضيّة الثانية فتتمثّل في انقلاب هرم الأولويّات في الإنفاق. هناك إنفاق سخي على التجهيزات الماديَّة والأثاث، وتقتير يقابله في الوزن على البحث، وتوفير وسائل المعرفة وأدواتها. كما أنَّ هناك قلب للهرم، في الجامعات بحيث يتحكّم الإداريّون بالأكاديميين، مع أنَّ الأساس هو أن يكونوا في خدمتهم، كما هو مفترض في علم الإدارة. الجهود والتسهيلات يجب أن تركّز على العناصر المنتجة أو التي تؤدّي الخدمة التي توفّرها المؤسّسة (التعليم والإعداد العلمي في حالة الجامعة)، وأمّا الإداريين فوظيفتهم تتمثّل في خدمة المنتجين (الأكاديميين)، إلاَّ أنَّهم في الكثير من الأحيان، يتحوّلون إلى مرجعيّات تتحكّم بهم.

المهمّ في كل ذلك هو أنَّ العمليّة العلميّة والإعداد المعرفي يصطدمان بكل هذه المعوقات، ممّا يحدّ من فاعليّتهما في تخريج أجيال مقتدرة معرفيّاً وفنّيّاً.

أمّا الجانب الأخطر الذي سبقت الإشارة إليه، والمتعلّق بالقيم والتوجّهات السلوكيّة التي ولّدتها وفرة الطفرة، فتتلخّص باختلال ثقافة الإنجاز، حيث طغت عليها ثقافة الاستهلاك. تجعل ثقافة الإنجاز من الأداء المهني (على اختلاف ألوانه، بما فيه التعليم والتعلّم) المتميّز المرجع الأساس في تعريف الهويّة

الشخصيّة، باعتبارها هويّة منتجة في المقام الأوّل؛ سواء في الدراسة، أم في العمل. كما تجعل من الإنجاز معيار القيمة الذاتيّة والمجتمعيّة على حدّ سواء. إنَّها النقيض لمعيار القيمة القائمة على الجاه والحظّ والحظوة، والولاء والانتماء. تعني ثقافة الإنجاز أنَّ التميّز في الأداء هو صانع القيمة ومحدّد المكانة، ورافعها إلى مراتبها العليا، وهو ما يعبّر عنه في الأدبيّات المعاصرة «بحكم الجدارة Meritocracy» و«قوّة الجدارة Power of Merit». والجدارة بالتعريف لا تمنح، ولا تأتي هبة، بل هي تبنى وتصنع.

تلك هي إحدى التحوّلات الثقافيّة الكبرى التي أنجزتها المجتمعات المتقدّمة، ولحقتها في ذلك مجتمعات النمور الجدد. وذلك ما جعل نهضتها ممكنة وساعدها على احتلال مكان الريادة، سواء في التعليم وتحصيل المعرفة وبنائها، أم في الإنتاج واختراعاته المتكاثرة وتنافسه الحادّ. لقد أصبحت ثقافة الإنجاز تشكّل النظرة إلى العالم والذّات التي تحدّد التوجّه والمعيار، في التنشئة والتعليم والتدريب، وصولاً إلى بناء الاقتدار الذي يتيح الإنتاج عالي الجودة.

حين بدأت النهضة التعليميّة في دول الخليج مع وفرة الطفرة النفطيّة، وتعميم التعليم في جميع مراحله وتخصّصاته، تدخّلت هذه الوفرة بشكل سلبي لكي تحوّر مفهوم الجهد والعناء المنجز والمنمّي. لقد جعلت الوفرة الجهد والعناء (في التحصيل، كما في العمل) أموراً غير ملحّة مع تزايد إمكانات الاعتماد على الكفاءات الوافدة وعمالتها. وشاعت نتيجة لذلك تقاليد التساهل في الإعداد العلمي، حيث تتوفّر الوظائف الحكوميّة للمواطنين، وموارد الرزق على اختلافها. وظهرت ظواهر التعلّم الشكلي، والترفيع الشكلي والدرجات الشكليّة التي تواطأ الوافدون في شأنها. وأصبح همّ الأهل وأبنائهم حصول الطلاّب على أعلى الدرجات والمعدّلات، للتخرّج والحصول على وظيفة. وتحوّل الطلاب في الجامعة إلى صيّادي درجات ومعدّلات بأقلّ جهد، وأقلّ قدر من المادّة العلميّة. ولا يندر أن تتحوّل الدرجات ونجوميّتها إلى نوع من الوجاهة الاجتماعيّة والمكانة، بصرف النظر عن التحصيل الحقيقي، حتى أنَّ الكثير من هؤلاء، وخصوصاً الذين يلتحقون بالدراسة خلال العمل للحصول على درجة علميّة من أجل الترقية الوظيفيّة، يعتبرون الدرجات نوعاً من تقدير قيمتهم الذاتيّة

ومكانتهم، وليس تعبيراً عن نوعيّة ومستوى إنجازهم. وبدأت تقاليد النجاح بأيسر السبل تفرض ذاتها بمزيد من الشيوع، بصرف النظر عن متانة التكوين العلمي والمعرفي والفنّي.

القضيّة الهامّة في هذا الصدد تتمثّل في النظرة الوسيليّة للتعليم والدراسة. إنّهما لمجرّد الحصول على الشهادة وما توفّره من فرص كسب ماديّ ووظيفي. وبذلك انتشرت الدافعيّة البرانية Extrinsic Motivation التي تربط الجهد التحصيلي بالمكاسب الوظيفيّة والماديّة وبأيسر السبل. بينما أنّ ثقافة الإنجاز تركّز على الدافعيّة الأصيلة Intrinsic Motivation،[1] والتي تتمثّل أساساً في السعي إلى بناء هويّة مهنيّة تقوم على الجهد الدؤوب، في تكوين قاعدة معرفيّة ذاتيّة متينة ومستدامة النموّ والتطوّر. طلاب الجامعات الخليجيّة، ما عدا قلّة مميّزة من بينهم، يسعون وراء النجاح والتخرّج انطلاقاً من الدافعيّة البرّانيّة، ولذلك فهم يبذلون جهدهم للحصول على تنازلات من الأساتذة لتقليل الواجبات والأعباء، ويدخلون أحياناً في عمليّات تفاوض فعليّة. الهمّ الأساسي يتركّز على الانتهاء من الواجبات، وتلبية المتطلّبات، بأقلّ قدر من المعرفة التي سيمتحنون بها. وأمّا مشاريع بناء هويّة معرفيّة ونظم معرفيّة متينة، كتعبير عن الهويّة الذاتيّة المنجزة فهي تقتصر على القلّة.

ويتواطأ بعض الأساتذة، كما المعلّمين الذين سبقوهم في مراحل التعليم ما قبل الجامعي في ذلك، رغبة في الحصول على الرضى، وخصوصاً إذا كانوا من الوافدين. والواقع أنّه حتى الأساتذة من المواطنين، تحوّل الكثير منهم إلى صيّادي ترقيات بدورهم، وبأقلّ الجهود الممكنة، أو أيسرها وأسرعها. المهمّ الترقية وليس بناء هويّة معرفيّة تسهم في تطوير العلم والفكر. ونجد تدليلاً على ذلك في نوعيّة الأبحاث التي تقدّم للترقية، فهي نمطيّة تتكرّر بمسمّيات مختلفة، وموضوعات مختلفة، بنفس المنهج والمقاربة. يستوي في ذلك من يتقدّمون للترقية إلى مختلف الرتب الأكاديميّة، حيث يكمن الفارق ليس في نوعيّة المعرفة

---

(1) انظر: Kirk warren BROWN and Richard, M. RYAN (2004). Fostering Healthy self - Regulations from Within and without. Positive psychology in PRACTICE New Jersey: John wiley and Sons, Inc.

العلميّة والبحثيّة ومستواها، بل في مجرّد عددها. ولا يكاد المراجع لهذه الأبحاث أن يميّز أيّ فارق في النوعيّة بين مختلف الرتب، مع أنَّ الرتب العليا يفترض في حاملها أن يكون قد وصل إلى مستوى علمي وفكري يشكّل إسهاماً نظريّاً وعمليّاً حقيقيّاً في المعرفة. ويفاقم من هذه المسألة، أنَّ الأستاذيّة لا تُمَيَّزْ دائماً في مهامها وأعبائها، عمّا عداها من الرتب. كما أنَّها لا تشكّل مرجعيّة أكاديميّة للرتب الأدنى؛ كما هو متّبع في الجامعات العريقة في البلاد المتقدّمة، حيث الأستاذ هو المنظر والمرجع العلمي الذي يتتلمذ على يديه من هم دونه رتبة في الاختصاص، والذين يشغلون مكانة المساعدين له. فلا غرو بعد ذلك أن لا يتمّ إنتاج معرفة حقيقيّة والحالة هذه. ولا عجب بالتالي أن لا توفّر الجامعات إعداداً علميّاً وفنّيّاً متينين للطلاب، كما يفترض في الإنفاق السخي عليها أن تنتج.

هناك معوقان آخران لهما نصيب لا يستهان به من محدوديّة مردود التعليم الجامعي في الخليج.

يتمثّل الأوّل في الاستمرار بالتمسّك بالاختصاص الدقيق وتحديد نطاق الجهد ضمنه. ولذلك ندر أن اهتمّ الأكاديميّون، ما عدا نخبة مميّزة منهم، بالتكوين الفكري خارج الاختصاص. وأخطر منه، ندر أن اهتمّوا بالاطلاع على الأسس الفلسفيّة التي توجّه ما يتبنّونه من نظريّات، وما يمارسونه من مناهج بحث. إنّهم يأخذونها كما استوردوها من الغرب، بدون محاكمة أو توطين. يتعاملون معها وكأنَّها من المسلّمات ذات القدسيّة التي لا تمسّ. ويستمرّون في ذلك حتى تتغيّر هذه النظريّات في بلاد المنشأ، فيتغيّرون معها، إنَّما بعد تأخّر في المواكبة، يتفاوت في مقداره، من حالة إلى أخرى. ومن لا يلمّ بالأسس الفلسفيّة لعدّته المعرفيّة المستوردة، ولا يلمّ بعلم اجتماع المعرفة الذي يوضح لماذا نشأت وانتشرت بالأصل؛ لا يستطيع أن يمارس موقفاً نقديّاً منها، وبالتالي يظلّ عاجزاً عن تطويرها وتبيئتها؛ يستفيد من إيجابيّاتها ويراعي حدودها. والمقارنة صارخة في هذا الصدد بين بلاد إنتاج المعرفة، وبلاد استهلاكها مستوردة. هناك تقوم ورشة ناشطة للنقد والنقض والتعدّد والتنوّع والتنافس والتجاوز، ولذلك فالمعرفة تتقدّم على الدوام، وطلاّبهم يستفيدون من

هذه الورشة، أمّا طلاّبنا فيدفعون إلى التسليم شبه اليقيني الذي لا يساعد على تحريك العقول، وقدح الأذهان، وبالتالي الاستيعاب المتمكّن من المعرفة.

أمّا الظاهرة الأخرى التي انعكست سلباً على ثقافة الإنجاز المعرفي في دول الخليج فتعود إلى السلطات القائمة على شؤون التعليم؛ وخصوصاً العالي منه. باختصار لا يتمّ احترام الرتب الأكاديميّة التي يفترض أن تعبّر عن مستوى التمكّن المعرفي في التعيينات للمناصب الأكاديميّة. يحدث أن يعيّن مدراء الجامعات، وأكثر منه العمداء من ذوي الرتب التي لازالت في بداية مسارها الأكاديمي، ويكلّفون بالتالي بالقيادة الأكاديميّة، وهو أمر انتشر بحجّة التوطين ظاهريّاً. وذلك على عكس ما كانت عليه الحال في بداية إنشاء هذه الجامعات. إلاّ أنَّ التوطين لا تتمّ خدمته من خلال مثل هذه السياسات، ذات الأهداف المعروفة وغير المصرّح بها. تكون النتيجة المباشرة قصور في الرؤى الأكاديميّة، التي لم تكتسبها هذه القيادات المعنيّة بعد. وهو ما ينعكس على مجمل العمل الأكاديمي الذي يحصد الطلاّب آثاره السلبيّة في المقام الأوّل. كما أنَّه يؤسّس لتقاليد التسابق على احتلال المناصب بين المواطنين، بالطرق المعروفة، وأبرزها الولاء بدلاً من الأداء. وهو ما يقدّم نماذجاً للطلاّب تغريهم باتباع مثالها في سرعة الوصول، بدلاً من بناء الهويّة المعرفيّة والمهنيّة.

ولا بدّ قبل الانتهاء من هذا العنوان، من وقفة سريعة حول علاقة التعليم الجامعي بالتنمية المجتمعيّة العامّة. هناك في العديد من الدول الخليجيّة ثغرة في تخطيط هذه العلاقة، ناتجة عن التوسّع في الإنفاق على التعليم وفتح كلِّيّات وأقساماً لم تراعَ فيها احتياجات المجتمع النوعيّة، بل أتت تقليداً للجامعات الغربيّة في كلِّيّاتها وأقسامها. ونعني بذلك التوسّع العددي الكبير في قبول الطلاّب في كلِّيّات الآداب والعلوم الإنسانيّة والتربويّة، مقارنة بالكلِّيّات العلميّة والمهنيّة العليا. انقسمت الكلِّيّات في الجامعة الواحدة إلى مستويين: كلِّيّات النخبة التي تقبل أعداداً محدودة من الطلاّب، والكلِّيّات الجماهيريّة التي تفتح أبواب القبول على مصراعيها: تساهل في شروط القبول، وتواضع في العمليّات التعليميّة ممّا أعطى المخرجات غير المؤهّلة لسوق العمل الخاصّ. لقد أسّست السلطات القائمة على شأن التعليم العالي، للبطالة المؤجّلة للجامعيين التي

تتزايد ضغوطها على المجتمع. فهل تمّ اتباع هذه السياسة عن بصيرة وتبصّر، أم أنّها كانت مجرّد محاولة لإسكات المطالبة العامّة من المواطنين، لتوفير أماكن التعليم العالي لأبنائهم؟ أي مجرّد حلٍّ لمشكلة المطالبة من خلال التأسيس لمشكلات أكثر تعقيداً وخطورة منها، انطلاقاً من سياسات مداواة الحاضر بالحاضر؟ هذا تساؤل للتفكُّرْ بشأنه، وشأن صوابه. إلاَّ أنَّ هذا الواقع يكشف عند التحليل المتعمّق، ظاهرة قد تكون أكثر خطورة من مجرّد مسألة بطالة الجامعيين، إنَّها تتعلّق بتخطيط التنمية المجتمعيّة المتوازنة، والتي تشكّل هذه البطالة أحد أعراضها، ونقصد بذلك ندرة فرص العمل الفعليّة في مجال الدراسات الإنسانيّة في مجتمعات دول مجلس التعاون. مراجعة كتاب «دليلك نحو مستقبلك المهني والتعليمي» المعدّ جيّداً على صعيد قيمته الفنِّيَّة، من قبل الإدارة العامّة للتوجيه والإرشاد في وزارة المعارف في المملكة العربيّة السعوديّة، في العام 1422هـ، تبيّن أنَّ هناك عرض مميّز للمهن والجامعات التي توفّر دراستها وشروط القبول فيها، مع ملحق مفصَّل ووافٍ حول تصنيف المهن ومراكز التدريب الحكوميّة، والخاصّة ومجموعة الشركات التي توفّر فرصاً للعمالة. ولا يسعنا إلاَّ الإشادة بهذا الجهد الفنّي المميّز في مجال التوجيه التربوي والمهني، للطلاب المرشّحين للدراسة الجامعيّة، وهناك لحسن الحظّ العديد من أمثاله في مختلف دول المجلس.

إلاَّ أنَّ القراءة المدقّقة لهذا الدليل تكشف واقعاً مستوراً يتمّ تجاهله، ونقصد به مسألة الإنماء المجتمعي غير المتوازن الذي انخرطت فيه مجتمعات الخليج بمقادير متفاوتة.

تشير مراجعة الدليل إلى أنَّ الجامعات السعوديّة تقدّم 37 اختصاصاً، 19 منها فقط تتوفّر فيها فرص عمل. وهي اختصاصات الطبّ والهندسة والعلوم واللغات والإسلاميّات. أمّا اختصاصات الآداب والاجتماع وعلم النفس والتربية والمتاحف والآثار والبيئة والفلك، ففرص العمل فيها جدّ محدودة، مع أنَّها هي التي تستقطب أكبر الأعداد من الطلاب. لماذا تفتح نصف الاختصاصات على مصراعيها، لقبول أعداد كبيرة من الطلاب، مع العلم بعدم توفّر فرص عمل كافية فيها؟ وهو يثير السؤال الآخر لماذا أسّست هذه

الاختصاصات أصلاً؟ وما هو دورها في خدمة تنمية المجتمع العربي الخليجي، فيما يتجاوز محاكاة الجامعات الغربيّة والعربيّة الأقدم عمراً؟

يكشف هذا الواقع ظاهرة خفيّة لا بدّ من الوقوف عندها والوعي بها في دول المجلس. وهي تتمثّل في الانخراط في مشاريع البناء الاقتصادي على اختلاف مجالاته، وخصوصاً التقنيّة منها والماليّة، بدون إعطاء الاهتمام الموازي بالتنمية المجتمعيّة وعلاج مشكلاتها، وصيانة الطاقات المنتجة، والتي تشكّل الوظيفة الأساسيّة للعلوم الإنسانيّة، في بلاد المنشأ. ليس هناك سوى مجال محدود لدراسة الظواهر الاجتماعيّة والمشكلات والأزمات الناجمة عن هذا النموّ الاقتصادي، ولذلك لا وظائف ميدانيّة في علم الاجتماع الذي وضع بالأصل لدراسة هذه الظواهر وتشخيصها، وصولاً إلى إيجاد الحلول لها. لا اهتمام بالثقافة العامّة (متاحف، مكتبات، نواد أدبيّة وفنِّيَّة) والتي تقوم بوظيفة تفتيح الأذهان، وتوسيع الآفاق وإطلاق القدرات العقليّة، التي تتغذّى من خلال هذه الفنون والآداب، ولذلك فلا وظائف للخرِّيجين في هذه الاختصاصات.

هناك خطورة فعليّة على نموّ مجتمعات الخليج العربيّة، إذا استمرّت في الانخراط في هذه التنمية الاقتصاديّة، التقنيّة الماليّة، بدون تنمية البنية الأساسيّة المجتمعيّة التي تقوم بها العلوم الإنسانيّة. إنَّها حالة النموّ الاقتصادي الذي يؤدّي، مع غياب التنمية المجتمعيّة، إلى مراكمة التباينات التي بدأت مظاهر الشكوى منها تتصاعد. أسّس الغرب الصناعي القاعدة الإنتاجيّة الاقتصاديّة المعروفة، وأسّس (من خلال مختلف اختصاصات العلوم الإنسانيّة) بالتوازي معها قاعدة الصيانة المجتمعيّة، وصيانة الطاقات المنتجة وإعدادها وتسييرها ورعايتها (وهو دور علم النفس والخدمة الاجتماعيّة والإرشاد النفسي). هناك حاجة لإعادة النظر في هذه التوجّهات وتدارك قصورها قبل فوات الأوان.

أمّا الاستمرار في التستّر على المشكلات الاجتماعيّة وانعكاساتها النفسيّة والسلوكيّة (فرديّاً وأسريّاً وجماعيّاً)، فهو لا يفعل سوى تحميل المستقبل أعباءً لا يجوز أن يتحمّلها. وكما أنَّ هناك مناداة بضرورة الحفاظ على البيئة الإيكولوجيّة والاحتياط لعدم هدرها، كذلك هناك ضرورة لتعزيز التنمية

المجتمعيّة، من خلال تفعيل اختصاصات العلوم الإنسانيّة والثقافيّة، وتوظيفها في تأسيس قاعدة حصانة مجتمعيّة صلبة. وقد يبدو الإنفاق هنا هدراً ماليّاً، إلاّ أنّه تجب الموازنة بين كلفة هذا الهدر القائم على منظور أحادي الجانب للتنمية، وبين هدر المستقبل ذاته، وإدخاله في المآزق المولّدة للعنف والتطرّف. إلاّ أنّنا دخلنا من خلال هذه القضيّة في صلب موضوع شباب الخليج وقضايا العمل، التي نستكملها في العنوان التالي.

ثانياً: الشباب وقضايا العمل:

العمل هو القضيّة الأمّ في حياة الشباب، أو القضيّة الكيانيّة، لأنّها جواز العبور إلى الأهليّة الاجتماعيّة الكاملة: الإنسان المنتج، المستقلّ مادّيّاً، والذي يمكنه تأسيس أسرة واتخاذ قراراته الحياتيّة. كما أنّها القضيّة الأمّ لأنّها تولّد أكبر قدر من الإحباط والمعاناة والتشاؤم، وردود الفعل السلوكيّة السلبيّة، مثار شكوى المرجعيّات الاجتماعيّة والعامّة. وقد تكون إذا تفاقمت، المؤسّس لردود فعل التطرّف، الناتج عن الاحتقانات الكيانيّة والاحتراق النفسي.

طرح قضيّة العمالة في مجتمعات الخليج متعدّد الجوانب، كما هو حال بقيّة المجتمعات. إلاّ أنّ الخصوصيّة الخليجيّة فيها تكمن في التساؤل المشروع حول بطالة الشباب. كيف تكون هناك بطالة شباب، في مجتمعات الوفرة، والنموّ المتسارع للاقتصادات والأعمال والعمران؟ وكيف تكون هناك بطالة شباب حين تكون الديموغرافيا (أعداد السكّان المواطنين) محدودة العدد، لدرجة الخوف من اجتياح العمالة الوافدة لهذه الكيانات الوطنيّة، وما تعرفه من تسارع كبير في نموّها الاقتصادي؟ تلك قضايا نوعيّة خاصّة بالمجتمع العربي الخليجي يتعيّن التوقّف عندها وتحليلها، وصولاً إلى تدبّر وسائل التعامل معها، وهو متيسّر، طالما أنّ هذه المجتمعات لا تعاني من مآزق الندرة المصاحبة للانفجار السكّاني، كما تطرح في العالم الثالث.

بادئ ذي بدء يجب عدم التعميم على كل دول المجلس، وعلى كل الشرائح الشبابيّة، فيما يطرح من قضايا. هناك تفاوت في مسألة العمالة وتوفيرها

للشباب، بين بعضها البعض. هناك دول لا يعاني فيها الشباب من أزمات دخول سوق العمل. بينما تبرز الصعوبات في دول أخرى، وهي الحالات التي سيتناولها التحليل.

وعلى مستوى الشرائح الشبابيّة، فإنَّ هناك شريحتين من أربع، من الفئات التي سبق عرضها، لا تعاني من أزمات دخول سوق العمل. أوَّلهما فئة النخبة، التي حظيت بأفضل رعاية نفسيّة وأسريّة، وأفضل إعداد تربوي وتعليمي ومهني. هذه الفئة، أعدّت جيّداً لسوق العمل المعولم، ولذلك فهي تجد فرصها بسهولة للولوج والنجاح فيه. دليلنا على ذلك أولئك الشباب الخليجي الذين سرعان ما يتركون وظائفهم في القطاع الخاصّ المتقدّم، كي يؤسّسوا أعمالهم الخاصّة على اختلافها. وكأنَّ الوظيفة كانت مجرّد فترة تدريب على سوق العمل والتمكّن من آليّاته ومقتضياته ومتطلّباته. وهي كذلك الفئة التي يبحث عنها سوق العمل المعولم، ويقدّم لها المغريات. ويدعم ذلك شبكة العلاقات الأسريّة بين الأهل وبين قيادات ومرجعيّات السوق، لأنَّهم جميعاً يشكّلون الجماعة ذاتها، بحياتها الاجتماعيّة والمهنيّة والعامّة. وكأنَّ هذه الجماعة حلّت في عصر العولمة واقتصاد السوق، محلّ الأسرة الممتدّة وإمكاناتها.

وأمّا الشريحة الثانية فهي فئة الشباب المحظي، والذي تعوّض إمكانات الأسرة ونفوذها عن قصور إعداده العلمي والمهني. فمكانه محفوظ وحياته المستقبليّة مضمونة (إرثاً، وزواجاً، وكسباً) بعد أن يتجاوز ما يسمّى بسنّ الطيش والعبث. إنَّهم بعض أبناء الأسر ذات النصيب الأكبر من مغانم الوفرة، والتي تمسك بزمام المال والأعمال، وتتحالف مع السلطات المتحكّمة بموارد الوفرة والبحبوحة. ذلك أنَّ المجتمع العربي الخليجي، أو بعض دوله على الأقلّ، هي في وضع فريد. فالقبيلة أو العشيرة هي المسيطرة على الموارد التي حملتها الطفرة النفطيّة. فالثروة هنا لم تكن نتيجة تراكم الإنتاج، كما هو الحال في البلاد المتقدّمة؛ حيث يتحكّم رأس المال بالسلطة. بل إنَّ السلطة هي التي تتحكّم بالموارد وبأوجه إنفاقها، حيث يصيب المقرّبين منها والموالين لها النصيب الأوفر من الغنيمة. وهو ما يشكّل، مع تزايد وعي الشباب بفضل الانفتاح الإعلامي، أحد أبرز أسباب الاحتقانات عند الشباب غير المحظي،

ومن غير النخبة. إنَّه الإحساس بالغبن المعيشي الذي يتحوّل إلى غبن عام، تنسحب آثاره على الأمن المجتمعي. وهنا تبرز قضيّة الواسطة التي بدأت تتعالى منها الشكوى في قضيّة إيجاد وظيفة، حتى من قبل شباب دول المجلس الأفضل ظروفاً لهذه الجهة.

تطرح الواسطة قضيّة هامّة وخاصّة في آن معاً. إنّنا لسنا بصدد مجرّد قنوات تعريف كما يجري في البلاد المنتجة الأخرى، بل بصدد الشعور بأنَّ السلطة المسيطرة على ثروات الوفرة وجماعات نفوذها، هي التي تتحكّم بفرص العمل (التوظيف)، وتسخّرها لتعزيز هذا النفوذ، وكسب المزيد من الموالين والتابعين، أو حرمان المعارضين، وكذلك تجاهل وإهمال من لا يهمّها أمرهم من الشرائح المهمّشة من السكّان والشباب.

وقبل الاسترسال في هذا التحليل، لا بدّ من تحديد الشريحة التي نتكلّم عنها في هذا الصدد. إنَّها فئة الشباب المكافح من أجل تحسين ظروف حياته؛ ممّن يلتحقون بالتعليم العامّ والجامعات الوطنيّة، وخصوصاً في التخصّصات التي تندر فيها فرص العمل. ويضاف إليها الفئة الرابعة المهمّشة والتي أطلقنا عليها تسمية شباب الظلّ ممّن لم يتابعوا دراسة منتظمة، وتحوّلوا في أحسن الأحوال إلى التعليم المهني، أو نالوا قسطاً متفاوتاً في قيمته من التدريب المهني. وفي أسفل سلّمهم هناك من لم يحظَ بأيّ من ذلك، ممّن ينخرطون في الأعمال الحرفيّة، وأعمال الارتزاق بوسائلهم الخاصّة.

شريحة الشباب الجامعي المكافح هي التي تسلّط عليها الأضواء في تقارير العمالة والبطالة، خصوصاً بطالة الجامعيين، وهي التي تعيش أزمات العمالة على اختلاف مظاهرها.

إحدى مشكلاتها الكبرى، ممّا تمّت الإشارة إليه، تكمن إمّا في نوع الاختصاص الذي تابعته في الجامعة والذي تندر فيه فرص العمل، أو في تواضع مؤهّلاتها ممّا يجعلها عاجزة عن استيفاء متطلّبات سوق الأعمال الخاصّة، العالية فنّيّاً ولغويّاً وتمكّناً مهنيّاً. فرصها الأساسيّة تتمثّل في طمع بوظيفة حكوميّة، ترتزق منها وتؤسّس لها حياة أسريّة واجتماعيّة. وهنا تطلّ

الشكاوى من الواسطة برأسها، وتتعالى صرخاتها. من هو مقرّب من السلطة ومراكز النفوذ أو له قنوات وصول إليها، ومن هو مبعد أو منسى (مهمّش).

وكما هو معروف، فإنَّ دول المجلس حين بدأت خيرات الوفرة، أسّست لها دولاً وأجهزة، واستقطبت أعداد كبيرة جدّاً من المواطنين في مختلف الوظائف، كما قدّمت ولازالت الكثير من التقديمات الماديَّة والتربويّة والصحِّيَّة بشكل غير مسبوق، وغير مألوف في مجتمعات أخرى. ولازالت شرائح كبيرة من المواطنين تنعم بهذه التقديمات، وهو ما أسّس منذ البداية للمآزق الراهنة بعد تزايد السكّان.

خيرات الوفرة المفاجئة أسّست لمشكلتين بدأتا تلقيان بظلالهما على مجتمعات دول المجلس، وكلتاهما كان يصعب التخطيط بعيد المدى لعدم مجابهتها، والاحتياط لآثارها.

أمّا الأولى فهي التوسّع شبه الانفجاري في التعليم العامّ والجامعي بدون العناية الكافية بالنوعيّة وبناء القدرات الفعليّة، أي بدون التمكين. المهمّ الحصول بأيسر السبل على الشهادة جواز العبور إلى الوظيفة المتوفّرة. وهو ما أسّس تعليميّاً (وعلى اختلاف المراحل) لتقاليد التساهل والمعدّلات المرتفعة إنّما الشكليّة، إذ أنَّ الوظيفة مضمونة في جميع الحالات، وبصرف النظر عن الكفاءات الفعليّة. ذلك أنَّ الوفرة الماليّة استخدمت ليس لبناء الاقتدار والكفاءات المضمونة، بل في كثير من الأحيان للتغطية على تدنّي الإنتاجيّة الحكوميّة، وتواضع أداء الموظّفين، في مختلف الدوائر والمؤسّسات العامّة. وتتمّ هذه التغطية من خلال استئجار العمالة الفنيَّة الوافدة للتسيير الفنّي والتقني والإداري المتخصّص للأعمال.

وقد يكون أخطر ما في هذه الظاهرة وأشدّه أثراً على مستقبل العمالة والإنتاجيّة في دول المجلس، هو عدم بناء ثقافة الإنجاز والإنتاجيّة لدى الأجيال الطالعة، وتراخي تقاليد الجهد والعمل الدؤوب الذي كان شائعاً عند الكبار قبل الطفرة. انحسرت رؤية وهويّة الإنسان المنتج من خلال الجهد والإعداد

الذاتي، بشكل أخذ يؤثّر على نموّ مجتمعات الخليج بشكل واضح في العديد من المواضع.

الكلّ يطمح بالوظيفة الحكوميّة لما فيها من ضمانات وظيفيّة وحياتيّة معروفة. والكل يقبل على الوظيفة كمورد من موارد الرزق التي يكملها بمشاريعه الخاصّة بعد الدوام الرسمي. أصبح العمل الوظيفي أقرب إلى دوام فيه شيء من الإنجاز الذي يعفي من المساءلة، والكثير من جهود التقرّب وإظهار الولاء من مركز النفوذ المسؤول. باختصار أخذت تشيع حالات النظر إلى الوظيفة الحكوميّة، باعتبارها النصيب المستحقّ من الغنيمة التي وفّرتها الطفرة النفطيّة للمحظيين، ولم تعد مسألة جهد وتعاقد على الجهد، مقابل الأجر والتقديمات. وهو ما يفتح باب التنافس على الولاء والتقرّب بدلاً من باب التنافس على الإنتاج والجودة. وخصوصاً أنَّ الأقلّ حظّاً من الغنيمة ينظرون بعين الضيق والغبن إلى الأكثر حظّاً وحظوة منهم. وعليه فلقد تأسّس معيار تقويم الولاء في الوظائف، بدلاً من تقويم الأداء. ويظلّ الموظّف محمياً ومغطّى طالما كان تقييم ولائه مرتفعاً، ولو تواضعت نوعيّة أدائه. لا يطرح ملفّ رداءة الأداء، إلاَّ إذا اختلّ تقويم الولاء. احتقان الشباب الجامعي الذي يعاني من البطالة يقوم أساساً على أرضيّة الحظوظ والحظوة والحرمان منها، مع ما يجرّه من مواقف سلبيّة معروفة. تعلو المناداة بحقوق المواطنين بالوظائف، بدون أن تثار قضيّة الكفاءة وقوّة التأهيل المهني والفنّي ومتانته، والقدرة الفعليّة على الإنتاج ذي الجودة.

ويرتبط هذا الأمر كلّه، بما أُطلق عليه في المجتمعات الخليجيّة اسم «دولة الرعاية». والواقع أنَّ دول الخليج أنفقت بسخاء غير مسبوق، وفي فترة زمنيّة قصيرة على معظم قضايا الرعاية الصحِّيَّة والتربويّة، والحياتيّة العامّة للمواطنين. وتحوّلت الرعاية أحياناً إلى ما يشبه إغداق الخدمات نظراً لوفرة الخيرات. إنّنا في الواقع ليس بصدد دولة رعاية كما هي معروفة في الغرب الصناعي، بل بصدد دولة بحبوحة ورفاه حين عمّ الرخاء. في الدول الصناعيّة المتقدّمة كان هناك نضال طويل من أجل حصول المنتجين على تقديمات الرعاية المعروفة (صحّة، تعليم، ضمانات، بطالة وشيخوخة). إنّما هذه التقديمات كانت ولازالت تمثّل المقابل المستحقّ للجهد الإنتاجي المضني، الذي يبذله العاملون

في مختلف القطاعات. إنَّها تقديمات تأهيل الطاقات العاملة المنتجة وتدريبها وإعدادها وصيانتها كي تعطي أفضل إنتاج ممكن.

أمّا دولة الرعاية الخليجيّة، فلقد قامت على منظور فريد لدى المواطنين والمسؤولين على حدّ سواء، يتمثّل في النصيب من الغنيمة، بدون مقابل فعلي ومكافئ من الجهد والإعداد والإنتاج. إنَّها نظرة الطفل المدلّل والمحظي الذي يأخذ بدون مقابل. وهنا يبرز التنافس، وتطلّ الغيرة برأسها (شأن الأخوة في العائلة الواحدة): من هو المحظي، ومن هو الأكثر تدليلاً؟ ولذلك يقارن المواطنون أنفسهم بأبناء عمومتهم، في الدول الأكثر بحبوحة وإغداقاً للأعطيات على مواطنيها، ويعبّرون عن عدم رضاهم.

ولقد ساهمت السلطات في إرساء هذه النظرة، حيث امتلكت الثروة النفطيّة، وتولّت زمام الصرف على مختلف المرافق والشرائح السكّانيّة. إنَّها نقلت إلى الحداثة التي حملها انفتاح الوفرة تقاليد البطركيّة القبليّة، حيث يوزّع رئيس القبيلة المغانم على الأتباع والأفراد كل حسب مكانته وولائه...

تلك هي بعض أوجه الديناميّة القائمة وراء أزمات بطالة الجامعيين، مصدر الشكوى المتزايدة. ولا ضرورة هنا للإشارة إلى الإحصائيّات المعروفة جيّداً والكاشفة جيّداً، التي يقدّمها خبراء خليجيّون مشهود لهم بالعلميّة والموضوعيّة، في تقاريرهم المنشورة. تلك هي الأسباب التي دعت العديد من دول الخليج إلى وضع الاستراتيجيّات العملاقة للتدريب المهني والفنّي لعلاج مشكلات الانطلاقة الأولى، التي لم يعد بالإمكان الاستمرار في توجّهاتها. ولم تكد تبنى تقاليد الجهد وثقافة الإنجاز والاقتناع بضرورتهما لولوج المستقبل، حتى برزت انتكاسة في هذه الجهود الطيّبة تتمثّل بحمى البورصات وأسواق المال والأسهم التي اجتاحت الخليج. ومعها أصبح الجهد طويل النفس لبناء الذات والإنجاز، يبدو نوعاً من البلادة والغباء وقلّة الحيلة. قامت مافيات الأسهم والبورصات في عمليّة نهب كبرى لمدّخرات المواطنين وجنى عمرهم، من خلال التلاعب بأسعار أسهم الشركات الإنتاجيّة والخدميّة التي تمّ بناؤها بكثير من الجهد. وقامت عمليّة تضليل للمواطنين بإمكانيّة الثراء

السريع وشبه السحري، من خلال شراء الأسهم التي تحقّق (كما هو موعود) الأرباح الطائلة بين عشيّة وضحاها.

وبرزت فئة المرتزقة من خبراء أسواق المال والأسهم، وبعضهم أبعد ما يكونوا عن الخبرة، بهذا العالم وآلياته وديناميياته المحرِّكة. وأخذوا يقدّمون أنفسهم للمواطنين على أنَّهم يحملون لهم الثراء الموعود، من خلال نصائح بعضها مجاني والآخر مدفوع الأجر، بالشراء هنا أو هناك. ولا يندر أن يتحوّل بعض الناس العاديين إلى ادعاء الخبرة، وترك مهنهم وأعمالهم الأصليّة، والانخراط في هذا المجال. وشجّع على ذلك كله انفجار الانفتاح على الدنيا، وكونيّة سوق المال، الذي لا يعدو كونه سوقاً طفيليّة يرتزق من سوق الإنتاج الفعلي، من خلال عمليّات تلاعب كبرى. كما شجّع على هذه الحمّى قصور القوانين والأنظمة والضوابط على مثل هذه التعاملات الماليّة في دول المجلس. والنتيجة معروفة: خسائر فادحة، في زمن قياسي. لم تنهب مدّخرات المواطنين فحسب، بل نهبت معها نسبٌ كبيرة من أرصدة احتياط دول المجلس، التي اضطرّت إلى تغطية بعض هذه الخسائر. من قاموا بهذا النهب ظلّوا المجهول الأكبر، خارج كل حساب ومساءلة. وقد لا تكون الخسارة المعنويّة أقلّ فداحة، ممّا يتمثّل في ضرب معنى الجهد وثقافة الإنتاج والبناء ذي النفس الطويل، بما هو الضامن الوحيد للتنمية المستدامة، وللانتماء للوطن والحفاظ على ثرواته ومقدراته في الآن عينه. ذلك أنّ سوق الأسهم لا وطن لها، كما هو شأن السوق الماليّة. والمنخرط فيها لا انتماء له سوى الربح الآني، ثم التحوّل إلى موقع آخر داخل الحدود أو خارجها (والثاني هو الأغلب).

وهنا يبرز التساؤل المشروع: لماذا تُغْرَقْ شاشات القنوات التلفزيونيّة الخليجيّة الأرضيّة منها والفضائيّة بأخبار البورصة والأسهم؟ لماذا هناك شريط متحرّك ودائم في أسفل الصورة، في معظم البرامج. ولماذا هذا التأكيد على أسواق المال، مع غياب فاضح لسوق الإنتاج، على الشاشات الخليجيّة؟ ولماذا هذه البرامج المتكاثرة مع الخبراء والمحلّلين الماليين المزعومين؟ وما هي نتائج هذا الإغراق الإعلامي على الجهد والإنتاج والإنتاجيّة؟ ما هو نموذج

النجاح الذي يقدّم للمواطنين عموماً وللشباب خصوصاً، من خلال هذا الإغراق؟ إنَّه يقدّم نموذجاً واحداً يتمثّل بأنَّ الجهد طويل النفس هو عناء وقصور، وقلّة حيلة. وأنَّ المهارة والشطارة هي في التحوّل إلى اصطياد الفرص الماليّة وجني الأرباح «وصناعة المال» كما يقال في التعبير الأميركي «Making Money». هل قدّر القائمون على أمر هذه القنوات، وحتى على الصحافة الورقيّة، حيث يزداد عدد صفحات الأسهم وأخبار المضاربات، آثار هذا الإغراق الذهني على المشاهدين، والشباب منهم خصوصاً، وبالتالي على معنى الجهد والعمل؟ ما هي الغاية من هذا الإغراق، إذا كان لخبراء السوق الماليّة شاشاتهم ومرجعيّاتهم الخاصّة؟ وما هو مصير بناء الأوطان، وتوظيف طاقات الشباب في العطاء، مع هذه التوجّهات التي يبالغ فيها الإعلام المرئي؟ أين هي أجهزة الرقابة على الأمن المجتمعي، وأمن المستقبل، في عمليّة التلاعب بالثروات الوطنيّة هذه، وإغواء الجميع على الانخراط فيها. وما هي آثار إحباط الشباب ودافعيّتهم إلى الجهد والبناء والإنتاج على مصير الأوطان؟ أسئلة مطروحة للبحث وتدارك الأمور. وإلاَّ فإنَّ مشاريع التدريب العملاقة التي توظّف لها المبالغ الطائلة، والتي تنخرط فيها العديد من الدول الخليجيّة، ستتعرّض للدوران في الفراغ، وتتحوّل بالتالي إلى جهود وموارد مهدورة. على المسؤولين وقيادات المجتمع العربي الخليجي التنبّه، وتدارك مخاطر تحوّل الجهد المنتج المعتاد إلى مسألة ثانويّة، من قبل الموظّفين والعاملين والمنتجين على اختلافهم، حين تنشدّ أفكارهم وأحلامهم وتوظّف طاقاتهم بالجري وراء الأسواق الماليّة وغواياتها. إنَّ البناء والنماء والانتماء هو المعرّض للخطر حقّاً. يتعيّن عليهم تحصين المواطنين، والشباب خصوصاً، من عدوى فيروس الأسهم سريعة الانتشار وكبيرة الأخطار والأضرار على سلامة المستقبل، من خلال حصرها في مواقعها المهنيّة، وفرض أشدّ الضوابط عليها.

تشكّل المواقف من العمالة الوطنيّة والعمالة الوافدة، واحدة من كبريات مشكلات قضايا العمل لدى الشباب الخليجي، عرف الخليج نهضة تنمويّة اقتصاديّة غير مسبوقة تاريخيّاً، في زمن قصير جدّاً. بلغ النموّ الاقتصادي خلال 3 عقود من أوائل السبعينيّات إلى أوائل 2000 حوالى 500% بناء لدراسة حنان

خليفة من وزارة العمل في مملكة البحرين عام 2003[1]. في حين تضاعف عدد سكّان دول المجلس حوالى 3 مرّات في نفس الفترة. وتضاعف الدخل مرّتين خلال عقد واحد (كمشكي، 2004)[2]. وتبلغ العمالة في القطاع الخاصّ في دول المجلس أكثر من 90% من مجموع العمالة (الجلال، 2004)[3]، في الوقت الذي تتعاظم فيه البطالة الخليجيّة منذ 15 سنة باضطراد (الجلال، 2004). نحن بصدد ما يشبه طوفان عمالة وافدة، أصبحت تهدّد بعض الكيانات الوطنيّة ذاتها، كما أنّها أثّرت بشكل واضح على ثقافة الإنجاز والإنتاج والجهد.

تنبّهت الهيئات المسؤولة لهذه الأخطار، وأطلقت خططاً كبرى للتدريب والتأهيل، بهدف إحلال العمالة الوطنيّة محلّ الوافدة. ووظّفت لهذه الخطط الموارد الماليّة والبشريّة الهامّة والسخيّة. كما قدّمت الكثير من الاقتراحات الفنّيّة للتنسيق والتكامل على صعيد العمالة بين دول المجلس (الجلال، 2004). وبالطبع فإنّ سوق العمل في القطاع الخاصّ كان هو المستهدف. إلاّ أنّ هذا السوق أحبط عمليّاً جلّ هذه الجهود، وذلك لسببين اثنين. يتمثّل الأوّل في العولمة وتوجّهاتها في العمالة، والتي تتبع سياسة الأسواق الحرّة القائمة على مبدأ حاكم هو «قتل الكلفة» Cost Killing بمعنى تحقيق أعلى أرباح ممكنة بأقلّ تكلفة تشغيل. ويتمثّل قتل الكلفة هذا بمبادئ ثلاثة هي: إعادة الهيكلة التي يوصي بها البنك الدولي ويفرضها على مختلف المجتمعات (Reengineering)، من خلال إلغاء التقديمات والضمانات التي تؤثّر على

(1) انظر: حنان الخليفة (2003). دراسة أوضاع القوى العاملة والتشغيل وجهود وزارة العمل في مجال تشغيل الشباب. مملكة البحرين.

(2) انظر: د. محمد صالح كمشكي (2004). بناء الموارد البشريّة الوطنيّة في دول مجلس التعاون: كتاب البحث العلمي وتحليل الأزمات الاجتماعيّة والاقتصاديّة في البحرين والخليج العربي. مركز البحرين للدراسات والبحوث.

(3) انظر: أ. د. عبد العزيز بن عبد الله الجلال (2004). السوق الخليجيّة المشتركة ودورها المحتمل في مواجهة مشاكل تزايد أعداد الخرّيجين الجامعيين في دول مجلس التعاون. كتاب البحث العلمي وتحليل الأزمات الاجتماعيّة والاقتصاديّة في البحرين ودول الخليج. مركز البحرين للدراسات والبحوث.

أرباح الأسهم. ويتمثّل المبدأ الثاني في الحدّ من أعداد العمالة (Downsizing)، ممّا يشيع من صرف أكبر قدر من العمالة التي يمكن الاستغناء عنها من الخدمة، وزيادة مكننة الأعمال. وتشكّل العمالة الأجنبيّة عالية التأهيل وقليلة الكلفة، المبدأ الثالث out-sourcing. وهو ما أدّى بالشركات العملاقة إلى تصنيع منتجاتها، في البلاد الفقيرة ذات الطاقات العاملة قليلة الكلفة جدّاً.

اتّبع أصحاب الأعمال في الخليج هذه التوجّهات من خلال استقدام هذا الفيض من العمالة الوافدة، بحجّة عدم وجود كفاءات وطنيّة. إلاً أنّهم انطلقوا قبلاً من ذهنيّة جني الأرباح والمغانم، من الثروات الوطنيّة التي وفّرتها الطفرة النفطيّة، وبدون تحمّل نصيبهم من مسؤوليّة التنمية البشريّة الوطنيّة والإسهام فيها.

وكلا الأمرين عطّل عمليّاً جلّ مخطّطات إحلال العمالة الوطنيّة، بوسائل عديدة تلتف على القوانين الموضوعة. وهي وسائل التفاف معروفة عرضت حنان الخليفة (المرجع السابق، 2003) بعضاً منها، ممّا يشيع في سوق العمل الخليجي: إصرار أرباب الأعمال على سياسة الأجر الأدنى مقابل الجهد الأعلى المفروض على العمالة الوافدة؛ الرغبة في التحكّم المطلق بالعامل لجهة التقديمات والصرف من الخدمة، الالتفاف على الحدّ الأدنى للأجور (الذي فرض بغرض تشجيع الإحلال الوطني)، من خلال تعاقدات على أجور وهميّة حسب القانون، يدفع عمليّاً جزء منها فقط للعامل الوافد؛ تأجير رخص الاستثمار للعمالة الوافدة، وكذلك جني الأموال من المتاجرة بالتأشيرات الحرّة.

كل هذه التصرّفات، لا يمكن أن تطبّق مع العمالة الوطنيّة التي تتطلّب التقديمات والضمانات الوظيفيّة، وتملك إمكانيّة المطالبات والاعتراضات والشكاوى. وهو ما يجعل أرباب الأعمال يتّهمونها بقلّة الإنتاجيّة، وكثرة المطالب. وكما تقول حنان الخليفة في تقريرها الكاشف (نفس المرجع، 2003) فإنّ ما حدث فعلاً نتيجة لخطط الإحلال الوطنيّة، ليس إحلالاً فعليّاً، بل هو مجرّد توسّع في سوق الأعمال، مع تزايد النموّ الاقتصادي. ولقد

انعكس هذا التوسّع في زيادة أعداد العمالة الوطنيّة، التي كان لها نصيب جزئي من هذا التوسّع، بينما بقيت حالة الطلب على العمالة الوافدة على نفس مستواها السابق. وهي تردّ هذا الأمر إلى عدم اقتناع أرباب العمل بسياسات الإحلال لأنّها تؤثّر على أرباحهم. والنتيجة أنَّه نشأ في دول المجلس سوقان للعمالة: واحد أساسي يقوم على العمالة الوافدة، وآخر رديف وثانوي يقوم على العمالة الوطنيّة. والمهمّة الكبرى تتمثّل في السعي لقلب هذه المعادلة، وصولاً إلى تأسيس قاعدة مهنيّة وأخلاقيّات عمل صلبة، تشكّل وحدها ضمانة التنمية المستدامة والحصانة المجتمعيّة.

والواقع أنَّ أجيال الشباب الطالعة في دول المجلس، ومع ازدياد الوعي ودرجة التعلّم والخبرة من ناحية، وتزايد الحاجة إلى العمل والكسب لتأسيس حياة كريمة، مع انحسار تقديمات دولة الرفاه من الناحية الثانية، بدأت تتوجّه بشكل متزايد نحو الجهد والإعداد الذاتي والاستعداد للعمل المنتج، على اختلاف مجالاته ومستوياته. هناك توجّه متزايد نحو الانخراط في العمل والتخصّص المهني، وهناك وعي متزايد بأهمِّيَّة ثقافة الإنجاز والإنتاج كوسيلة لبناء مستقبل. ويبقى على جيل الكبار أن يلاقي هذه التوجّهات المعافاة، وخصوصاً رجال الأعمال في القطاع الخاصّ من بينهم. فلقد آن أوان إسهامهم في التنمية المستدامة والمشاركة في توفير كلفتها. فإذا حدث ذلك تصبح قضيّة البطالة على اختلاف مستوياتها في دول المجلس، مسألة يسيرة الحلّ، نظراً لوفرة الموارد وخطط التأهيل والتدريب، وقلّة أعداد العاطلين، وإمكانيّة استيعابهم.

الفصل الرابع

المشاركة في العمل العامّ

تمهيد:

تشكّل المشاركة في العمل العامّ أحد أبعاد عمليّة التنشئة الهامّة، منذ الدخول إلى المدرسة وما بعدها من مراحل، وهي في الواقع تبدأ في الأسرة قبل ذلك. وهي مشاركة تعدّ للمواطنة الفاعلة والنشطة، وصولاً إلى العضويّة الاجتماعيّة الكاملة حين دخول سوق العمل. وتتخذ المشاركة العديد من الأشكال والمجالات والمستويات، تبعاً لمختلف المراحل العمريّة وخصائصها، ومهام كل منها. من هنا فالبحث في قضاياها عند الشباب، والناشئة قبلهم، هو بحث في صلب الإعداد للمواطنة المستقبليّة.

تتعالى الشكاوى خليجيّاً لدى الكبار من انصراف الشباب عن المشاركة في العمل التطوّعي، وسلبيّتهم وقلّة دافعيّتهم، وعدم إقبالهم على أنشطة هذا العمل والالتحاق ببرامجه وجمعيّاته. وترد أمر هذه السلبيّة وما يرافقها من قلّة دافعيّة إلى عدم رغبة الشباب بالعطاء، وتحوّلهم إلى البحث عن الملذّات والمسرّات على اختلاف ألوانها، وتدنّي روح المسؤوليّة والمبادرة لديهم. إلاّ أنّه لا بدّ من التأكيد على أنّ العمل التطوّعي ليس سوى أحد أبعاد المشاركة، وأنّه لا بدّ أن يتلازم مع الإعداد للمشاركة في الحياة العامّة؛ السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة المحلّيّة والوطنيّة.

كما أنّ الأمر لا يخصّ العمل التطوّعي وحده، بل يتصل بقضيّة المشاركة وأسسها ومقوّماتها، وسبل تيسيرها وتوفيرها، ومعوقات قيامها.

ولذلك ففي مقابل شكوى الكبار ترتفع أصوات جيل الشباب من حرمانهم من فرص المشاركة الحقيقيّة، وتوفير فرص العطاء وأبوابه أمامهم، من خلال سياسات أتباعهم وفرض الانقياد عليهم، وصولاً إلى تهميشهم عن الشأن العامّ، حتى فيما يخصّ أدوارهم وإسهاماتهم وتلبية حاجاتهم وتحقيق تطلّعاتهم المستقبليّة.

تلك هي الإشكاليّة التي يتعيّن درسها وفحصها في موضوع المشاركة. لا بدّ أن يأخذ هذا الدرس بالاعتبار كلاًّ من هذين الموقفين المتعارضين اللذين يشكّلان وجها القضيّة. كما لا بدّ منهجيّاً من طرح قضيّة المشاركة بكامل أبعادها ومجالاتها، وليس الاقتصار على مسألة العمل التطوّعي مسلوخة عن القضيّة العامّة. ذلك أنَّ العزوف عن هذا العمل، ليس سوى أحد أعراض هذه القضيّة، ممّا يتعيّن بحثه وفحصه ضمن إطاره العامّ المتكامل.

وعلى الصعيد المنهجي ذاته، لا بدّ من التأكيد على قضيّة العطاء عند الشباب. العطاء، وروح التضحية والبذل تشكّل أحد الدوافع الأصيلة لروح الشباب وخصائصه. وكما يحبّ الشباب الحياة وإثارتها وحيويّتها، ويحبّ المغامرة والانخراط فيها، والتجديد وخوض غماره، فإنَّه يحبّ البذل والعطاء، الذي يصل حدّ التضحية بالحياة ذاتها. أوليس جلّ شهداء حركات الاستقلال الوطني عالميّاً من الشباب؟ أوليس الشباب هو أوّل من يهبّ ويتحرّك وينزل الساحة ويبذل بدون حساب، حين تقع القضايا الكبرى في الوطن؟ روح العطاء هي إذن أصيلة لدى الشباب، ممّا يرتبط بأقصى لحظات تحقيق الذات لديه، واستحقاق جدارة الرجولة والنجاح في اختبارها. وعليه فإذا كان هناك من تراخ في العطاء وعزوف عنه، وقلّة دافعيّة إليه عند الشباب الخليجي، كما عند سواه، فما ذلك سوى أحد أعراض حالة غير عاديّة تحتاج إلى فحص وتشخيص. لماذا يهبّ الشباب إلى العطاء بدون حدود في اللّحظات الكبرى التي تشكّل تهديداً للوطن والجماعة، ويعزف عن المشاركة في العمل التطوّعي في الحالات العاديّة؟ لماذا يمتلك الشباب الخليجي درجة عالية من الانتماء الوطني، والمشاعر الوطنيّة، ولكنّه يَعْزِفُ عن المواطنة (العضويّة الاجتماعيّة المدنيّة) Citizenship والمشاركة النشطة في مهامها؟ قد تكون هذه هي المشكلة الفعليّة التي يتعيّن بحثها.

ولا بدّ هنا بالتالي من التمييز بين الهويّة الوطنيّة والانتماء الوطني والقومي، وبين المواطنة وأدوارها ومهامها. الشكوى هي من هذه الأخيرة. أمّا الانتماء الوطني فهو راسخ، كما تشير إليه كل الدراسات.

أمّا الاعتبار المنهجي الآخر، فيتعلّق بفئات الشباب المختلفة. فهي ليست متساوية من حيث فرص المشاركة والإسهام فيها، سواء في العمل التطوّعي، أو المشاركة في صناعة قرارات تسيير المجتمع. وبالتالي فلا بدّ من التمييز بين أوضاع كل فئة، وتجنّب إطلاق التعميمات التي تعيق وضوح التشخيص وبلورة الرؤى، وتدبّر وسائل التدخّل والعلاج.

أخيراً، وعلى الصعيد المنهجي، لا بدّ من وضع قضيّة المشاركة على اختلاف أنواعها، ممّا نحن بصدده، ضمن سياقها التاريخي خليجيّاً، وحتى عربيّاً. إنَّها تاريخيّاً قضيّة مستجدّة، برزت مع التحوّلات الاجتماعيّة الاقتصاديّة الكبرى والمتسارعة التي عرفتها مجتمعات الخليج العربيّة، مع حلول الوفرة التي حملتها الطفرة النفطيّة. لم تكن هذه القضيّة تطرح في مجتمع الندرة، كما أنَّها لم تكن تطرح خلال حركات التحرّر والاستقلال وبناء دول الخليج؛ ذلك أنَّ مشكلة الشباب ذاته لم تكن تطرح حينها. كان دخول سوق العمل واكتساب العضويّة الاجتماعيّة الكاملة مبكراً في فترة الندرة، نظراً للحاجة إلى الطاقات العاملة لكسب الرزق، وما كان يصاحبها من تحمّل مبكر للمسؤوليّات الراشدة، بما فيه الزواج المبكر والوالديّة المبكرة. كانت المشاركة متاحة منذ سن مبكرة، بل كانت مطلوبة بإلحاح لتلبية الحاجات المعيشيّة.

كما أنَّ مجتمع الندرة كان يتّصف بالروح الجماعيّة التي تميّز العلاقات الأوّليّة. نظام التساند والتعاضد الذي يشارك فيه الجميع كان ملزماً وحيويّاً للحفاظ على بقاء الجماعة، نظراً لندرة الموارد، وأخطار كوارث الطبيعة والصحّة. كان على الجماعة أن تتولّى أمورها بنفسها، من خلال توظيف كل طاقاتها المتوفّرة.

كذلك كان الحال خلال مراحل النضال من أجل الاستقلال الوطني حيث

التعبئة عامّة لطاقات المجتمع، وأوّلها طاقات الشباب ودافعيّتهم للعطاء والتضحية، من خلال أطر العمل الوطني التي كانت ناشطة في معركة الاستقلال هذه.

مع الوفرة، وبعد الاستقلال وتأسيس الكيانات الوطنيّة، تغيّرت الظروف والمعطيات والموارد والإمكانات والاعتبارات، وزالت البنى الأوّليّة التقليديّة، أو انحسر دورها، كما هو معروف. وبالتالي تغيّرت الحاجات والوظائف والأدوار، ونتج عن الوفرة المادِّيَّة وتحوّل البنى الاجتماعيّة وفرة في الطاقات الشابّة خصوصاً، والتي لم تعد الحاجة إليها ذات أولويّة وإلحاح. وبرزت ظواهر طول فترة الإعالة، وتأخّر دخول الشباب إلى العضويّة الاجتماعيّة الكاملة والفاعلة (النشاط المنتج). كما برزت ظواهر تهميش أدوار الشباب الذين لم تعد هناك حاجة ماسّة لطاقاتهم وعطائهم، بعد أن استتبت أنظمة السلطة على اختلافها. وغطّت الوفرة جُلّ الحاجات المعيشيّة للمجتمع، التي كانت تغطّي بجهود طاقاته العاملة والمنتجة. كما برزت ظواهر إضافيّة تتمثّل أساساً في الانخراط بالاستهلاك والإفراط في ألوانه، التي توفّر البحبوحة وسائله وإمكاناته، مع انفجار انفتاح مجتمعات الخليج العربي على العالم، وعلى الأسواق وتوجّهاتها الاستهلاكيّة.

بذلك وضعت بذور أزمة المشاركة وقضاياها التي أصبحت مصدر شكوى الكبار والشباب على حدّ سواء. نبحث إذاً في هذين الشكويين على التوالي: شكوى الكبار من عزوف الشباب عن العمل التطوّعي، وشكوى الشباب من تهميشهم عن العمل العامّ، والمشاركة في صناعة القرارات المتعلّقة بمصيرهم ومصير الوطن.

يتعيّن قبلاً التأكيد على أهمِّيَّة مشاركة الشباب ومردودها المزدوج، كما وردت في «دليل السياسات المعنيّة بتمكين الشباب»[1].

تدخل المشاركة ضمن سياسات توسيع خيارات الشباب من أجل ممارسة

---

(1) انظر دليل السياسات المعنيّة بتمكين الشباب (2006) القطاع الاجتماعي ـ إدارة السياسات السكّانيّة والهجرة ـ جامعة الدول العربيّة.

حقوقه: التأهيل ـ التشغيل ـ المشاركة الاجتماعيّة والسياسيّة. تمثّل المشاركة قيمة مضافة لإنجاز أهداف برامج الإنتاج والتنمية من الناحية الثانية. تمثّل مشاركة الشباب، والناشئة قبلاً العنصر الفاعل في الانتماء والالتزام بقضايا الوطن العامّة، والخروج من الأنانيّات الفرديّة. كما تمثّل العبور إلى الرشد والاستقلاليّة، والتدريب عليهما، وتنمية روح المسؤوليّة على صعيد المواطنة، وتعزيز الولاء للوطن ومؤسّساته. كما أنَّ المشاركة تجسِّرْ الهوّة بين الشباب وجيل الكبار، ممّا يرسي أسس التفاهم والقبول المتبادل، وتضافر الجهود. وعليه فالمشاركة هي حق وضرورة وطنيّة. إنّها حقّ أخذ الفرصة في دور ومكانة يحقّقان الذات والقيمة والاعتبار، من خلال مشاركة الشباب في نشاطات ذات معنى فعلي بالنسبة لاحتياجاتهم وإمكاناتهم وطموحاتهم. إنَّها ضخّ دم متجدّد في الأولويّات وتحديدها، حين تؤخذ بالحسبان في رسم السياسات العامّة والأهليّة. إنَّها فرصة وقيمة مضافة، وليست ترفاً أو لهواً أو نشاطاً ثانويّاً.

إنَّها من الحقوق الإنسانيّة للشباب Youth Human Rights كما تقول الوثيقة، وليست عبئاً أو منَّةً. ذلك أنَّ التمكين في العلم والعمل، كما في المواطنة، يبنى أساساً بالممارسة، وليس بالتلقين النظري والدعوات العامّة.

أوّلاً: الشباب والعمل التطوّعي:

العزوف عن العمل التطوّعي هو، كما رأينا، أحد مصادر شكوى الكبار من الشباب. وهنا لا بدّ من طرح السؤال: هل أنَّ هذا العزوف حقيقي ومقصود من قبل الشباب، أم أنَّه نتاج لسياق اجتماعي عام يتّصل ببعض التوجّهات الفاعلة في المجتمعات الخليجيّة من ناحية، وبدور الكبار في عمليّة التنشئة، من ناحية ثانية، وبواقع جمعيّات المجتمع المدني وإداراتها وقياداتها وأنشطتها من الناحية الثالثة؟ الشباب من حيث التعريف مدفوع إلى العطاء؛ إذا وجد الإطار المحفّز والمطلق لحماسته، وتوظيف حيويّته وإقباله على العطاء. فلا بدّ إذن أن تكون هناك عوامل تحول دون ذلك، ممّا يتعيّن التوقّف عنده: لا بدّ أوّلاً من تعريف سريع وبسيط لمفهوم «العمل التطوّعي». وهو تعريف نقتبسه عن هدى

المحمود[1] التي طرحت قضايا هذا العمل بشكل جيّد وموضوعي في مملكة البحرين: «العمل التطوّعي هو عبارة عن مجموعة من الجهود والنشاطات والبرامج التي تنفّذ على صعيد المجتمعات والبيئات المحلّيّة المختلفة من قبل أفراد أو جماعات، وفي مختلف مجالات الخدمة العامّة: اجتماعيّة، اقتصاديّة، صحّيَّة، تربويّة، إسعاف وإغاثة إلخ... وتسهم هذه الجهود في التنمية المجتمعيّة، وفي علاج بعض المشكلات والأزمات. وتتميّز أساساً بأنَّها جهد يقدّم بدون مقابل، من مواقع الإحساس بالمسؤوليّة الجماعيّة». ويصل العطاء أحياناً حدّ تحمّل مخاطر حقيقيّة طبيعيّة أو إنسانيّة، كما في التطوّع في حالات الكوارث والحروب. وهنا يتألّق الشباب عادة بشكل مميّز وموضع التقدير والفخار. والشباب الخليجي ليس بغريب عن ذلك، كما تشهد عليه جهود الإغاثة التطوّعيّة التي يقوم بها نفر من شبابه، في العديد من مواقع الأزمات والكوارث في العالم العربي.

ومن الضروري التمييز في هذا المقام، ما بين العمل التطوّعي والعمل الخيري. الأوّل يقوم على البذل والعطاء من الجهد الذاتي مع تحمّل بعض المشاقّ والأخطار، بينما أنَّ الثاني يتمثّل في بذل المال من أجل مساعدة المحتاجين. هناك عوامل عديدة جدّاً تؤدّي إلى عزوف الشباب الخليجي عن العمل التطوّعي.

من أبرزها، واقع جمعيّات المجتمع الأهلي وأعمالها التطوّعيّة. ذلك أنَّه رغم جهودها القيمة، فإنَّ برامجها في الكثير من الحالات تميل إلى الرتابة والتقليديّة والنمطيّة، ممّا لا يثير حماس الشباب الذي يحتاج إلى الشعور بالحيويّة والأهمِّيَّة والتأثير والجدّة. ويضاف إلى هذا الأمر أنَّ قيادات هذه الجمعيّات لا تفسح المجال للشباب للمشاركة في اتخاذ القرار وإدارة البرامج. بل تتوقّع منه أن يكون مجرّد أدوات منفّذة، تخدم وجاهة القيادات. وبالمناسبة تأخذ العديد من الدراسات حول واقع هذه الجمعيّات خليجيّاً وعربيّاً عليها، أنَّ

---

(1) هدى المحمود (1997) الشباب والعمل التطوّعي. ورقة عمل مقدّمة لورشة العمل المنعقدة بنادي العروبة، ديسمبر 1997، المنامة.

شطراً منها تحوّل بالواقع إلى مراكز وجاهة اجتماعيّة، تحتكرها قلّة من القيادات المسيطرة، والتي حوّلتها إلى نوع من القلاع أو الحصون، على غرار أمراء القلاع في القرون الوسطى. إنّها للمباهاة والوجاهة والمشاركة في المناسبات العامّة والوطنيّة، وتصدر المجالس في الندوات والمؤتمرات، أكثر ممّا هي للعمل ذي الطابع التغييري الذي يمكن أن يشدّ الشباب. وليس من النادر كذلك أن تكون مواقع لجني المغانم الماديّة، من خلال ما تتلقّاه من مساعدات. إنّها باختصار مواقع تتعرّض للاحتكار. وما عدا قلّة قليلة نشطة فعلاً منها، لا يندر أن تكون هذه الجمعيّات مستوعبة تماماً من قبل السلطات السياسيّة التي تموّلها وتفرغها من مضمونها، في حالة من مدّ السلطة لنفوذها إلى مختلف مواقع الشبكة المجتمعيّة وإحكام السيطرة عليها. في هذه الحالة يكون من الطبيعي أن ينصرف الشباب عن هذه المؤسّسات والعمل فيها، نظراً لروح التمرّد والرغبة بالتجديد، والحاجة إلى الإحساس بالاستقلاليّة والمبادرة التي تحرّكهم.

تتمثّل واحدة من أبرز معوقات المشاركة التطوّعيّة في مثل هذه الجمعيّات في فقدانها لدورها الوظيفي الأصلي، من خلال تقادم القيادات وتأزيلها، ونمطيّة برامجها، وتقادمها من ناحية، ومن خلال منافسة دولة الرعاية لها في تقديم الخدمات للمواطنين. فلقد كان من بركات البحبوحة النفطيّة أن مكّنت الدول العربيّة في الخليج من الإنفاق السخي على مختلف الخدمات الصحّيّة والاجتماعيّة (بما فيها المساعدات الماليّة للمحتاجين والعاطلين عن العمل)، وسواها من أوجه الخدمة. وبالطبع فليس هناك مجال للمزاحمة في القدرة على تقديم الخدمات. وهذا ما حوّل العديد من الجمعيّات التي كانت فاعلة وتستقطب طاقات العطاء من الشباب، إلى هياكل ومسمّيات شكليّة، أي حوّلها إلى مجرّد مراكز وجاهة للقيادات التي تحارب جهود الشباب للمشاركة في القرار والتسيير.

إلاّ أنّ هناك بعداً بنيويّاً للموضوع، نشأ مع الطفرة النفطيّة، وقد يكون مسؤولاً أساساً عن عزوف الشباب عن العمل التطوّعي.

من مظاهر هذا البعد انحسار الأطر الاجتماعيّة التقليديّة التي تقوم على

المساندة والتآزر والعطاء، وحلول ميول الكسب الماذّي والتسابق عليه، أملاً بالإثراء السريع وشبه السحري. حلّت الفرديّة محلّ الروح الجماعيّة، وحلّ الجري وراء الكسب المادِّي وما يتيحه من بذخ في الإنفاق والاستعراض الاستهلاكي، محلّ قيمة العطاء. العطاء لم يعد جهداً يحتلّ موقع النجوميّة في التقدير الاجتماعي، بعد أن حلَّت وجاهة المال والإنفاق مكانه. والنتيجة المباشرة لذلك هي بروز معايير ونمذجة اجتماعيّة جديدة، لا تشجّع الشباب على العطاء والبذل الذي أصبح يبدو وكأنَّه سذاجة وقلّة حيلة، وخروج عن روح العصر. لم يعد النموذج هو الإنسان المعطاء الذي يحظى بالتقدير والمكانة، بل أصبح هو الناجح في الأعمال والصفقات واستعراض مظاهر الثراء. ولا يندر أن يسيطر هؤلاء الأثرياء على مؤسّسات المجتمع المدني وقيادتها، ليس من أجل العطاء بل من أجل زيادة الوجاهة وتعزيز النفوذ. وهو في الواقع ما ينفر الشباب المثالي الذي لا تغيب هذه الظواهر والممارسات ودلالاتها عن وعيه.

أمّا المظهر الآخر لهذا التحوّل البنيوي فيتمثّل بتغيّر توجّهات التنشئة في الأسرة والمدرسة. فلقد أخذ يطغى على التنشئة بعد طفرة الوفرة، نموذج الجهد الأقلّ وتراجع مفاهيم المسؤوليّة والواجب. أصبح الأطفال يرضعون الخدمات والتقديمات. وتعمّمت رضاعة التقديمات على الناشئة والشباب المحظي بشكل خاصّ. إنَّهم الشباب المستهلك بدون جهد. وليس في هذا النموذج من مجال للعطاء، وبالتالي للبذل في العمل التطوّعي. إنَّهم يرضعون من خيرات بحبوحة وثراء أهلهم، التي حملتها الطفرة النفطيّة وتوزيع مغانها.

وقد يكون الأخطر من ذلك، الميل غير المعلن للسلطات على اختلافها إلى اتباع الشباب، وفرض أنماط السلوك الانقيادي عليهم، من خلال مختلف أساليب التلقين المدرسيّة والتعليميّة التي تجعل مرجعيّة التلميذ خارج ذاته، أو أنَّها تحول دون تنمية هذه المرجعيّة. وبالتالي تتعطّل مبادرات العطاء والبذل التي تتلازم بالضرورة مع الاختيار الحرّ والمرجعيّة الذاتيّة. غالبيّته السلطات السياسيّة وغير السياسيّة تجهد في العمل على ضبط طاقات الشباب لضمان تبعيّتهم، في حرب مستمرّة وغير معلنة على كل ميول والتمرّد التي تعبّر عن

الكيان الذاتي للشباب. وبالطبع فإنَّ هذا يعطّل مبادرات العمل التطوّعي، والدافعيّة إليه.

والواقع فإنَّ مدارس التعليم العامّ، لا تشكو فقط من قصور إعداد الاقتدار الشخصي للتلميذ من خلال الإفراط في حشو الأذهان بالمعلومات، بل كذلك ليس في برامجها مجال للتدريب على العمل التطوّعي الفعلي، الذي يستلزم المبادرات الذاتيّة والانفتاح على المجتمع والتفاعل معه، والمشاركة في قضاياه. ذلك أنَّ كل مشاركة ستفتح مجال النقد والاعتراض بالضرورة على المشكلات والأزمات التي يعاني منها أيّ مجتمع، في أيّ مكان وزمان. الأفضل إبقاء الطلاب الجامعيين وما قبل الجامعيين ضمن الجدران، ممّا يريح رأس السلطات ويحتاط لمفاجآت تفتح الأعين على المشكلات، وردود فعل الاعتراض والتمرّد.

وبالمقارنة نجد أنَّ المدارس والجامعات التي تعدّ فئة النخبة من الشباب تفرد في مناهجها وبرامجها مكاناً للتدريب على القيادة والمهارات الاجتماعيّة، إضافة إلى ساعات العمل التطوّعي التي تشكّل متطلّبات إلزاميّة في الدراسة، إضافة إلى الحرص على تنمية مهارات التفاعل مع الحياة اليوميّة (سوق العمل، والبيع والشراء مثلاً). ولذلك فلا تطرح المشكلة هنا حيث يجد الشابّ ذاته، ويخوض معركة بناء مشروع وجوده وانغراسه الاجتماعي.

أمّا شباب الظلّ، الذي لم يعرف طعم الشباب أصلاً في العديد من الحالات، نظراً لولوجه سوق العمل والعناء منذ سنّ مبكرة، فهو خارج موضوع العمل التطوّعي. إنَّه يلهث وراء تلبية متطلّبات الحياة وأعبائها التي فرضت عليه. أو هو يتمرّد ويدخل في فئة غير المتكيّفين.

تطرح المشكلة الفعليّة في العمل التطوّعي بالنسبة لتلك الشريحة من الشباب الذي يكافح من أجل بناء مستقبل ومكانة، ممّا عرضنا لخصائصه. هذه الشريحة تتعرّض لكل قضايا العمل التطوّعي ومعوقاته التي تمّت الإشارة إليها في هذا العنوان. إنَّهم الشريحة التي تتحرّق شوقاً للعطاء وصناعة مكانة ودافعيّة للعطاء، تتجلّى في إقبالهم بدون تردّد على الخدمة في حالات الكوارث المحلِّيَّة أو

العربيّة العامّة. وقد يتطوّعون خارج الحدود، في مختلف مشاريع التنمية التي تموّلها الدول العربيّة الخليجيّة من القطاعين الرسمي والأهلي. وهنا بدأ الخطر يطلّ برأسه حيث أنَّ القطاع الأهلي التطوّعي بدأ يخضع لسلطة الأصوليّات الدينيّة التي أصبحت قادرة على استقطاب طاقات العطاء والبذل التي تحمل معنى وقيمة، وتوفّر الاعتبار الذاتي للمشاركين فيها، من خلال الارتباط بقضايا وقيم عليا، ولو أنَّه يساء استخدامها من خلال هذه القيادات الأصوليّة.

خلاصة القول إنَّ شكوى الكبار من عزوف الشباب عن المشاركة تحتاج إلى إعادة نظر جدِّيَّة فيها. إنَّها شكوى من أعراض التحوّلات الاجتماعيّة التي حملتها الوفرة، تتجلّى في سلوكات الشباب والكبار سواء بسواء. ولا جدوى من علاج البعد الظاهري لهذه الشكوى. بل لا بدّ من الذهاب إلى ما وراء الأعراض، والتصدّي لبحث الأسباب ذاتها (التي تتعرّض لعمليّات طمس مقصود ومسكوت عنها). ذلك أنَّ الكشف عن هذه الأسباب يؤدِّي إلى التورّط وتوجيه الاتهام إلى انحراف الممارسات، بينما أنَّ الشكوى من الأعراض لا تورّط أحداً بل تزيل المسؤوليّة عن مواقعها الأصليّة، إلى مواقع بديلة، إلاَّ أنَّها تظلّ عاجزة عن تقديم العلاج الفعلي. ولكن هذه الملاحظات لا يجوز تعميمها على وجه الإطلاق. فلا زال هناك نسبة لا يستهان بها من هيئات المجتمع المدني وجمعيّاته تعمل بشكل فاعل وعلمي في مختلف مجالات التنمية المجتمعيّة، وتشكّل من خلال هذه الفاعليّة أحد مقوّمات الحصانة المجتمعيّة، التي تمثّل قوّة المجتمع المدني أحد مقوّماتها الأساسيّة.

ثانياً: المشاركة في الشأن العام:

ذلك ما يصبّ في صلب المواطنة وعضويّتها الفاعلة. وهو ما يشكّل مصدر شكوى فئة من الشباب والكبار على حدّ سواء. ومع أنَّ المواطنة تستوعب العمل التطوّعي، الذي عرضنا له في العنوان السابق، إلاَّ أنَّها تتضمّن أيضاً مفهومين متكاملين ومترابطين هما: الالتزام بقضايا المجتمع، وحقّ العضويّة المشاركة النشطة فيه. وتتفاوت أوضاع الشباب الخليجي على هذا الصعيد، ممّا يمكن عرضه إجمالاً في أربع فئات، مقتبسين في ذلك المصفوفة التي قدّمها

د. سمير عبد المجيد القطب أحمد (2003)[1]. تتمثّل المصفوفة في بعدين هما درجة التقبّل للمجتمع والسلطة كمحور عامودي، ودرجة الاهتمام بقضايا المجتمع كمحور أفقي.

لدينا فئة أولى ذات درجة اهتمام متدنٍّ بقضايا المجتمع، متلازمة مع درجة تقبّل متدنّية بدورها. وهي تشكّل فئة الشباب المنسحب اللامبالي المهمّش والمغترب عن قضايا المجتمع، لا هو مكترث ولا يجد له مكاناً في المجتمع. إلاّ أنّه لا بدّ من التأكيد على أنَّ هذا الخمول والانسحاب من الاهتمام بالمواطنة هو في أغلب الأحوال مجرّد ردّ فعل دفاعي، وليس حالة أصيلة. إنَّه قد يخفي وراء هذا الانسحاب والتبلّد شحنة هائلة من الإحباط والغليان الداخلي على الذات والمجتمع في آن معاً. وهو ما قد يتفجّر أحياناً في حالات الشغب، وردود فعل العنف التي تفاجئ السلطات، من قبل شريحة شبابيّة يبدو عليها السكون الخامل والمقيم. ذلك أنَّ ردّ الفعل الدفاعي هذا هو في الأصل لحماية الذات من الاستبعاد والتهميش وانعدام الحيلة، والإحساس بضياع المكانة التي تولّد مشاعر غير قابلة للاحتمال. إنّنا بصدد سيكولوجيّة الإنسان المقهور، والإنسان المهدور التي فصلنا القول فيها في مؤلّفين معروفين[2]. السكون والخمول البادي على السطح، والذي تطمئنّ له السلطات الأمنيّة، وتشكو منه قيادات المجتمع المهتمّة بالشباب، ما هو سوى مظهر خادع، وهنا تكمن خطورته تحديداً.

أمّا المربّع الثاني فيتمثّل في فئة الشباب ذات درجة التقبّل العالية جدّاً لأوضاع المجتمع كما هي، وذات الامتثال والتبعيّة للسلطة. إنّها تلك الفئة الراضية عن وضعها، وعن الوضع العام، ولا ترى من ضرورة للتغيير. يدخل ضمنها فئة الشباب المحظوظ الذي ينعم بالخيرات والتقديمات بدون جهد

---

(1) انظر الدراسة المفصّلة للدكتور سمير القطب أحمد (2003) التي قدّمها لجائزة الشيخ خليفة بن سلمان حول الشباب والعنف، وتحمل العنوان «ظاهرة عنف الشباب في المجتمع العربي».

(2) انظر مصطفى حجازي: كتاب سيكولوجيّة الإنسان المقهور وكتاب سيكولوجيّة الإنسان المهدور، وكلاهما من نشر المركز الثقافي العربي: بيروت.

مقابل. ولقد أوضح كل من د .نجّار، ود .النقيب (2006) في دراستهما حول استطلاع آراء الشباب الخليجي، أنَّ هناك شريحة تتمثّل في هذه الحالة من الرضى في بعض دول الخليج ذات الوفرة الماليّة العالية، مع محدوديّة عدد المواطنين، وبالتالي الشباب من المواطنين.

وفي المربّع الثالث تقع الفئة المناقضة للفئة المحظيّة. إنَّها تمثّل الحالة العليا من درجة الاهتمام بأحوال المجتمع وضرورات التطوير والتغيير، مع درجة متدنّية من تقبّل الوضع الراهن، وخصوصاً ممارسات السلطات الراهنة المعتبرة مسؤولة عن مشكلات المجتمع وتدنّي فرص شبابه. إنَّها الفئة الوسطى من الشباب المتعلّم ذي الوعي الحادّ بأمور المجتمع، والوعي الحادّ بالغبن اللاحق بها، وقلّة فرصها. وهي فئة التمرّد والثورة التي تتحيّن الفرص للتعبير عن ذاتها وطموحاتها وإحباطاتها. ولقد بيّنت دراسة النجّار والنقيب (المشار إليها أعلاه)، أنَّ هناك شريحة فعليّة من هذا الشباب في بعض دول الخليج العربيّة، تزداد حجماً مع تفاقم أزمات بطالة الشباب الجامعي. هنا يبلغ الاحتقان أعلاه، ويعبّر عن ذاته في رفض معلن للسلطات ومشروعيّة ممارساتها. إنَّها الفئة التي تستهدفها كل الحركات المعارضة للنظام السياسي؛ سواء أكانت أصوليّة متطرّفة، أمّ حزبيّة علمانيّة معارضة.

أمّا المربّع الرابع فيتمثّل بتلك الفئة ذات درجة التقبّل العالي للواقع السياسي والعامّ، مع درجة متقدّمة من الالتزام بالتغيير. إنَّها تنشط بشكل إيجابي ومبادر من ضمن النظام الراهن. ويغلب أن تندرج ضمنها فئة شباب النخبة التي تخظى بفرص طيّبة في الإعداد والتأهيل والمكانة، تتلازم مع تطلّعات مستقبليّة قويّة للتغيير والتطوير.

وكما أنَّ قضيّة العمل التطوّعي تحيل إلى إشكالات بنيويّة تمّت الإشارة إليها، كذلك فإنَّ قضايا المشاركة في الشأن العامّ السياسي والاجتماعي تندرج ضمن حالات بنيويّة، لا بدّ من الإشارة إلى بعض ملامحها.

بادئ ذي بدء يتضح من الاطّلاع على التقارير والخطط والاستراتيجيّات والأدبيّات الخاصّة بالشباب الخليجي، أنَّ هناك غياباً واضحاً للعمل السياسي

في كل هذه الخطط والأدبيّات. استراتيجيّات الشباب تركّز على الرعاية الفوقيّة، وشؤون الانتماء والصحّة والتعليم وسواها، ولا تفرد باباً للمشاركة السياسيّة. وإن فعل بعضها، فيأتي الكلام عامّاً ضمن موضوع تنمية المواطنة باعتبارها حقّاً وواجباً. أمّا عمليّاً فلا نجد خططاً واضحة للشراكة السياسيّة، أو على الأقلّ الشراكة النشطة في الممارسة والتدخّل وصناعة القرار وإسماع الصوت، وإبداء الرأي. تطرح أحياناً مبادرات في مجال المواطنة على شكل التخطيط لإنشاء برلمانات شباب لتدريبهم على التمرّس بالعمل القيادي الاجتماعي/السياسي. إلاّ أنَّ هذه لا تعدو في الواقع كونها تذويقة مقتبسة عن بعض البلاد الغربيّة. وهي على كل حال تقتصر على بضعة عشرات من الشباب، لسنا ندري كيف سيتمّ اختيارهم. والأغلب أنَّهم سيكونون من فئة شباب النخبة التي لا تحتاج أصلاً لمثل هذه الاحتفاليّة التي لا تنفذ عادة، رغم كثرة الدعاية لها والإعلان عنها، والتباهي بها في الندوات والملتقيات الخاصّة بالشباب.

على أنَّ الغياب السياسي، أو المشاركة النشطة في الشأن العامّ ليس بمستغرب، طالما أنَّ هناك قيوداً كبيرة وكثيرة في بعض دول الخليج العربيّة على إنشاء وتسيير المنظّمات والهيئات والمؤسّسات (أحزاب، نقابات، جمعيّات، اتحادات. . .) التي تهتمّ بالشأن العامّ، مشاركة وتقريراً وتسييراً وتغييراً. ينطبق ذلك على الكبار وعلى الشباب على حدّ سواء، كما أنَّه ليس بمستغرب حين يحظّر النشاط الطلاّبي الهامّ في الجامعات ويحجر عليه، إلاَّ أن يكون تحت سيطرة السلطات الجامعيّة شبه الكاملة، والتي لا تترك من مجال للمبادرات الطلاّبيّة، إلاَّ حالات شكليّة، تكاد تكون احتفاليّة أو رمزيّة. وهو حظر يتوسّع باضطراد كلّما ظهرت مطالبة، أو قام تحرّك يتعلّق بإحدى القضايا الوطنيّة العامّة. حتى التحرّكات ذات الطابع القومي العربي يطالها الحظر والحجر بازدياد مضطرد، ليس في الخليج وحده، بل في الدول العربيّة ذات التقاليد العريقة بالعمل الوطني والقومي.

ولقد بدأ يتشكّل لدى السلطات خليجيّاً وعربيّاً على حدّ سواء، مواقف سلبيّة من هذه الفئة من الشباب والذي تعتبره عقبة أو عبئاً، وصولاً إلى اعتباره كتلة

عدديّة زائدة عن اللزوم[1] تقلق راحة السلطات، ويرفع في وجه مطالباتها تهمة الإخلال بالاستقرار والنظام والأمن العام، أو حتى تلقي في وجهها تهمة الخروج عن التقاليد الأصيلة والعادات الراسخة، وصولاً إلى تهمة الضلال.

هذه الوضعيّة تهيّئ التربة لانتشار التيّارات الأصوليّة التي تقودها الجماعات والجمعيّات الدينيّة التي حظيت ردحاً طويلاً بحماية ورعاية السلطات لاستخدامها كأدوات في محاربة التيّارات الليبراليّة والقوميّة، ممّا هو معروف عربيّاً وخليجيّاً.

إنّنا بصدد حالة الشباب المأزقي الذي يحرم من فرص الولوج إلى العضويّة الاجتماعيّة الكاملة (عمل، إنتاج، سكن، زواج. . .) من ناحية، مع فقدان الدور العام في النضال الوطني خلال مرحلة الاستقلال، الذي لم يعد قائماً، ولم تعد هناك حاجة، في نظر السلطات المجتمعيّة، له بعد أنَّ استتبّ الأمر لها. ويفاقم هذا المأزق درجة الوعي الحادّ لدى هؤلاء الشباب. إنَّه مأزق الوعي بالحرمان من فرص العضويّة والاستبعاد والتهميش عن الدور والمكانة والمشاركة في الشأن العام. تجهد السلطات لممارسة المزيد من الضبط، وفرض المزيد من تحديد هامش الحركة والتحرّك والمطالبة والتعبير، في التعامل مع هذا الشباب العبء والزائد عن اللزوم. وهي تشكو من تطرّفه وتمرّده وتخشاهما. إلاَّ أنَّها لا تفعل بذلك سوى التأسيس لمزيد من الاحتقانات وتراكم الرفض. وحين تبرز بعض حالات التمرّد، تسارع إلى إجراء الدراسات حول الشباب وفورات عنفه، وكأنَّها فوجئت بها، أو كأنَّ الأمر هبط هكذا من حيث لا ندري، أو نتج عن قوى خفيّة.

والطريف بالأمر أنّ هذه الدراسات تبالغ بتضخيم هذه الظواهر وأخطارها، وتعميم أحكام العنف على الشباب، ونوازعهم التي تدخلها في باب الاضطرابات النفسيّة والسلوكيّة، التي يكثر الحديث عنها في الأدبيّات التي تتناول أوضاع الشباب بالدرس.

---

(1) انظر كتابنا: سيكولوجيّة الإنسان المهدور (2005)، حول هدر الشباب.

تبقى الإشارة إلى مسألة ثقافيّة خليجيّة/عربيّة ممّا يتمثّل فيما تمّت تسميته في الأدبيّات باسم «البنية البطركيّة». وهي البنية الفوقيّة/التبعيّة التي تقدّم الحماية والرعاية والمغانم، مقابل الولاء والخضوع والتبعيّة للكبار الذي يحتكرون السلطة والقرار والثروات ويوظّفونها في تعزيز سلطتهم وترسيخ نفوذهم. هذه البنية تتخلّل مختلف أبعاد وعلاقات النسيج الاجتماعي: بدءاً بالأسرة الأبويّة التسلّطيّة، ومروراً بالمدرسة وعلاقات السلطة فيها، ووصولاً إلى كل مواقع السلطة العامّة الإداريّة والاجتماعيّة والسياسيّة. وهنا تبرز ظاهرة تأزيل احتكار السلطة، التي تُرْبَطْ بالاستقرار والأمن والأمان، كما تربط بأصالة العادات والتقاليد والقيم.

ينتج عن هذه الحالة الثقافيّة التي يصيب مجتمعات الخليج منها حظّ وافر من الشيوع، أمران يهدّدان مستقبل الأمن المجتمعي والحصانة المجتمعيّة والتنمية المجتمعيّة. أوّل الأمرين هو ترسيخ ثقافة العلاقات الفوقيّة التبعيّة وشيوعها. وهي ثقافة تمنع نشوء ذهنيّة المشاركة والتكافؤ والندِّيَّة، والحوار، والإقناع والاقتناع، ممّا يشكّل أسس العمل العامّ الفعّال. وهنا يتحوّل الكلام المتكاثر عن الديموقراطيّة، إلى مجرّد شعارات. وهو ما يؤسّس بالتالي إلى الذهنيّة المتصلّبة أحاديّة المرجعيّة الفوقيّة، التي تميّز الحركات الأصوليّة المتطرّفة: الجواب الواحد الصحيح ذي المرجعيّة الفوقيّة، وكل ما عداه ضلال، إن لم يكن كفراً.

أمّا الأمر الثاني فهو هدر طاقات الشباب الطامح إلى التغيير والتطوير والنماء والتطلّع إلى المستقبل.

همّ السلطات المجتمعيّة في هذه الحالة، وفي أحسن الأحوال يتمثّل في اتباع الشباب وتحويل طاقاتهم إلى مجرّد أداة لخدمة استتباب السلطة القائمة ونفوذها، في الإدارة والمجتمع والتربية، كما في السياسة. يكمن المأزق في هذه الحالة في تأزيل الوضع القائم، وقمع قوى التغيير الذي يواكب الحياة وتحوّلاتها، والمستقبل وتحدِّياته. إنَّه السير على خطى الأوّلين، لقاء رضاعة الحماية والتقديمات في حالة من تكريس الطفليّة التبعيّة، لدى الشباب والكبار

سواء بسواء. فكيف ولماذا يحرم المجتمع من توظيف طاقاته الحيّة المتجدّدة المتمثّلة بالشباب وطموحاتهم وتوقهم إلى التغيير والنماء؟ وهل حدث تقدّم في أمّة من الأمم بدون تجاوز يسهم فيه كل جيل نامٍ بدوره في دفع المجتمع إلى الأمام، من خلال تجاوز أوجه النقص في ممارسات جيل الكبار رغم كل قيمتها؟ أوليست الحياة ذاتها وبطبيعتها، هي عمليّة تجاوز وتجديد دائمين؟ تلك هي بعض أخطار مآزق هدر طاقات الشباب وإبعادهم عن المشاركة الفاعلة والنشطة في الشأن العام. وهي أخطار لا بدّ من الوعي بها، وتدبّر وسائل علاجها وتجاوزها. والمجتمع العربي الخليجي في وضعيّة مميّزة من حيث الإمكانات والفرص، لتحقيق هذا التحوّل الضامن لديمومة المستقبل واستمرار نمائه. وأمّا الشباب الخليجي، وعلى عكس ما تروّج له الأدبيّات بمبالغات لا تقوم على أيّ أسس من الواقع، فهو الأقلّ عنفاً من العديد من شباب المجتمعات الأخرى. وهو بالتالي الأكثر استعداداً للانخراط في ورشة البناء والنماء من موقع الانتماء والقبول. أمّا ما عدا ذلك فلا يعدو كونه ظواهر استثنائيّة يسهل علاجها، ولا يقاس عليها، كما لا يجوز تعميمها. تتلخّص القضيّة في إتاحة الفرصة للشباب في بناء مكانةٍ ومستقبلٍ ودور اجتماعي نشط، وصولاً إلى العضويّة الاجتماعيّة الكاملة والفاعلة.

الفصل الخامس

الشباب الخليجي وقضايا الهويّة: ما بين الانفعال والفعل

تمهيد:

تكاد قضايا هويّة الشباب الخليجي أن تكون من أكثر القضايا تعقيداً وتعدّداً في الأوجه والمتغيّرات الفاعلة فيها. بدءاً من بناء هويّة ذاتيّة شخصيّة تحدّد للشباب من هو وماذا يريد أن يكون، وما هي صورته عن ذاته، مروراً بالهويّة الوطنيّة وقضايا الانتماء، ووصولاً إلى الهويّة القوميّة والإسلاميّة العامّة. وكلا الأمرين يشكّل تحدّياً للشباب عموماً. فكل الشباب عليه مهمّة بلورة هويّة ذاتيّة متماسكة يقدّم ذاته من خلالها، ويتوافق مع مفهومه عن ذاته. إنّما يضاف إلى هذه المهمّة عند الشباب الخليجي، قضايا الهويّة الوطنيّة والقوميّة الأكثر تحدّياً. ويتداخل الأمران معاً كي يزيدا من أعباء هذه المهمّة. ذلك أنَّ المجتمع العربي الخليجي يمرّ بمراحل انتقاليّة متسارعة مع انفجار الانفتاح على الدنيا. فالهويّة مطروحة على هذا الصعيد الاجتماعي الوطني لدى الكبار أصلاً، ولا تقتصر على عمر الشباب وأزمة الأصالة المعروفة.

ويطرح أمر الهويّة على المستوى العام، نتيجة لمتغيّرات أخرى أساسيّة أبرزها التحوّلات التي يشهدها المجتمع العربي الخليجي، والتي تمسّ كل بناه التقليديّة، وجوانب حياته وممارساته وقيمة وتوجّهاته ومعاييره ومرجعيّاته. هذه التحوّلات أتت متسارعة، ممّا جعل قضيّة التغيير تتخذ طابعاً ضاغطاً يتصف بالتجاذبات والثنائيّات والتداخلات، على عكس التحوّلات التدريجيّة التي توفّر عنصر التماسك والاستمراريّة في عمليّة التغيير. أمّا العنصر الآخر الذي قد يكون أكثر

ضغطاً، فهو أنَّ هذه التحوّلات الاجتماعيّة لم تكن داخليّة المنشأ أو نتيجة لنموّ طبيعي، كما هو الحال عادة في الفترات التاريخيّة المستقرّة، بل إنَّها أتت في العديد من أوجهها ومجالاتها مفروضة من الخارج، مع انفجار الانفتاح على العالم، ودخول القوى التي واكبت هذا الانفتاح على البنى والمرجعيّات والمعايير والقيم التقليديّة. ولهذا فالشكوى تتصاعد عند الدارسين الاجتماعيين، من الثنائيّات والتجاذبات والازدواجيّات التي طرأت على الناس والممارسات. الازدواجيّة ما بين التقليد والمحافظة وبين الحداثة. الازدواجيّة ما بين التديّن ومعاييره، وبين متطلّبات وسلوكات الانخراط في الأعمال ومنطقها المصلحي الانتفاعي. الازدواجيّة ما بين قيم الأصالة التقليديّة من تعاون وتساند وتآزر وصدق في القول والفعل، وبين منطق السوق وتلاعباته المعهودة. الازدواجيّة في الزيّ والملبس والسلوك ما بين الإفراط في التعلّق بمظاهر التغريب وسلوكاته، وبين العقليّة التي لازالت محافظة. بروز التنوّعات المتعارضة في التوجّه والممارسة بين مختلف الشرائح السكّانيّة، لدرجة الصدام ما بين تديّن مفرط وتزمّت تقليدي، وبين انطلاق في العولمة وآفاقها المفتوحة على كل جديد ومتحوّل مع إدارة الظهر للماضي. كذلك هي حال الانقطاع بين الأجيال، حيث جيل الكبار يعيش في عالم ورؤية محافظة وتقليديّة للعالم، وما تتصف به من تقاليد وعلاقات، وبين جيل الشباب (أو فئة منهم على الأقلّ) الذي بدأت تتغيّر مرجعيّاته من الآباء إلى قواعد المعلومات وعالمها بكل إثاراته وتحدّياته ومعطياته وتحوّلاته.

ويعاني الشباب على هذا الصعيد، من ازدواجيّة خطاب الكبار ذاتهم في موقفهم من أبنائهم: التناقض بين ما يحاولون فرضه على الأبناء من معايير وقيم وسلوكات، وبين سلوكاتهم هم التي لا تراعي دوماً هذه المعايير والقيم. وعلى وجه الإجمال تتلخّص هذه الإشكاليّة في تخلخل المرجعيّة المتماسكة، وذات المستوى المعقول من الاستقرار والاستمرار الذي يمكن الشباب من بناء هويّته في إطار منسجم.

إلاَّ أنَّ هناك قضيّة كبرى أخرى تأزّم بناء الهويّة المتماسكة لدى الشباب، ممّا

يتمثّل في سلسلة الانتكاسات القوميّة التي عرفها العالم العربي بعد الاستقلال، والتي كان لها انعكاساتها الخليجيّة. يشكّل الانتماء القومي/الإسلامي أحد المكوّنات الأساسيّة للهويّة الذاتيّة والوطنيّة العامّة. وبالتالي فلقد حملت هذه الانتكاسات والمحن التي حلّت وتحلّ ببعض أقطار العالم العربي، معاناة كبرى تكاد تبلغ حدّ الصدمة للهويّة القوميّة والوطنيّة. صدمة جرح الهزيمة التي لا تجد الردّ الفعّال عليها، وصدمة جرح الكبرياء وما تولّده من غضب واحتقان وثورات تعتمل في الداخل، وتظهر على السطح في بعض المناسبات. ذلك أنَّ الإنسان بحاجة ماسّة من أجل الحفاظ على توازنه النفسي، إلى مقوّمات فخار واعتزاز بانتماءاته، حتى تصل هويّته إلى الحالة المطلوبة من الانسجام والتماسك.

ويضاف إلى هذه الأبعاد التي تجعل من الهويّة وبناؤها وانسجامها وتماسكها قضيّة إشكاليّة، تهميش الشباب عن العمل العامّ، والحرمان من الدور النشط الذي يحمل القيمة والمكانة والدلالة، ويبني الهويّة مصدر الاعتزاز الذي شاع خلال مراحل النضال من أجل الاستقلال الوطني. الشباب مهمّش وممنوع عليه التمرّد والتظاهر والتعبير والاحتجاج، ناهيك عن النضال من أجل مقاومة هذه الهزائم التي تنزلها بأوطانه قوى التدخّل الكبرى. كما أنَّه مهمّش من حركات الاحتجاج والاعتراض على الأوجه المظلمة للعولمة، والتي يرى آثارها مفروضة عليه وعلى مجتمعه. كل ذلك يجعل هويّته في حالة أزمة. وهو ما يدفع بالشباب إلى اللجوء إلى العديد من آليات الدفاع للخروج من مأزق الهويّة الذي فرضه عليه السياق التاريخي السياسي الاقتصادي الراهن.

من هنا نجد ردود الفعل التي تتفاوت ما بين الإفراط في التديّن المتزمّت وصولاً إلى إدانة كل شيء، وتكفير كل شيء والحرب على كل شيء، وبين الإفراط في الانغماس بمظاهر الاستهلاك والإثارة والمتع الآنيّة والأنانيّات اللذويّة الشخصيّة مع إدارة الظهر للمجتمع وانتماءاته وقضاياه، وبين حالات احتقان نفسي لا تجد لها وسائل للتعبير، والتي تولّد صراعات وأزمات نفسيّة وسلوكيّة.

ذلك كلّه يجعل من مسألة الهويّة الذاتيّة والعامّة قضيّة فعليّة تطرح بحدّة على

المجتمع العربي الخليجي. نحن بإزاء تعدّد الأطر الاجتماعيّة القبليّة، الريفيّة، الحضريّة، ومفرطة الحداثة. ولكل منها مرجعيّاتها وتوجّهاتها وتفضيلاتها، على مستوى الهويّة وبنائها وتحديدها. وهو ما يضاعف تعقيد قضيّة الهويّة العامّة. ومن هنا الاهتمام بالموضوع على المستوى البحثي العلمي، كما على مستوى قيادات المجتمع. وكل ذلك له امتداداته العربيّة، ممّا يجعل قضيّة الهويّة أزمة عربيّة بامتياز طال طرحها والحديث بشأنها، منذ ما يزيد عن نصف قرن.

الشباب الخليجي في حالة أزمة هويّة وتحديد هويّة، على المستوى الذاتي العائد إلى مرحلة النموّ وخصوصيّاتها. والمجتمع العربي الخليجي في حالة أزمة هويّة من خلال الازدواجيّات وتسارع التحوّلات، والأمّة بحالة أزمة هويّة، من خلال ما تعانيه من انتكاسات وما يفرض عليها من معارك وينزل بها من هزائم. وتتلخّص هذه كلّها في قضيّة نوعيّة هي أزمة الهويّة المنفعلة، التي يكاد يفلت زمام الأمر من أصحابها وحامليها بمقادير متفاوتة. وذلك في مقابل الهويّة الفاعلة التي تصنع ذاتها وتحدّد خياراتها وتوجّهاتها: إنّها أزمة النديّة في التفاعل والتعامل، مع العالم، في عصر الانفتاح الكوني الذي لم يترك مجالاً للانغلاق والانكفاء.

ولا بدّ في هذا المقام من توقّف عند نقطة منهجيّة في النظر إلى قضيّة الهويّة وبحثها. هناك خطأ منهجي نقع فيه نحن العرب جميعاً يتمثّل في الرؤية الثباتيّة المستقرّة للهويّة، من منظور بنيوي كياني مستقرّ، والذي أخذ يتعرّض للتهديد وبالتالي للتخلخل. ليس هناك علميّاً هويّة ثابتة بشكل قطعي وجامد، حتى في أكثر المجتمعات استقراراً؛ هناك دوماً تحوّل بمقادير متفاوتة، ضمن الثبات والاستمراريّة. في مقابل هذه النظرة الثباتيّة البنيويّة يتعيّن الشغل على الهويّة من منظور التحوّل والتغيير الذي يشكّل طبيعة الحياة والنماء ذاتهما.

من خلال هذا المنظور التغييري النمائي تصبح الهويّة هي ما نصنعه وننتجه ونمارسه ونشارك فيه، وما ننجزه[1]، أي هويّة بناء نسهم فيه عالميّاً، وليس هويّة بنيويّة ثباتيّة كيانيّة معطاة بما هي كذلك. المهمّ في هذا المنظور هو الإسهام

(1) علي حرب (2005). هكذا أقرأ ما بعد التفكيك. بيروت: المؤسّسة العربيّة للدراسات والنشر.

المنتج والفعّال وذي القيمة الذي يوفّر مصدر الاعتزاز الذاتي والوطني والقومي، كما يوفّر اعتراف العالم بنا وبدورنا. عندها تصبح الهويّة صناعة مستقبل ومصير، ولا تعود قضيّة مفلتة من السيطرة.

ذلك هو لبّ موضوع الهويّة عربيّاً وخليجيّاً، ممّا ينعكس مباشرة على قضاياها عند الشباب.

نبحث تباعاً في هذا الفصل مسائل بناء الهويّة الذاتيّة عند الشباب، ونعرض من ثم تنوّع قضايا الهويّة بتنوّع شرائحهم. ونركّز في هذا المقام على قضايا الهويّات التقليديّة القبليّة / العشائريّة، والهويّات المعولمة المقابلة لها، وبروز نزعات الهويّة الأصوليّة وما تحمله من عنف وتطرّف، ونختتم بمناقشة خصائص الهويّة الديناميّة الفاعلة والمنتجة، باعتبارها الخيار المستقبلي الذي يوفّر فرص صناعة المصير، والشراكة العالميّة، ومعهما الانسجام مع الذات والوطن والأمّة، وبالتالي الانتماء الفاعل بدلاً من الانتماء المأزوم.

أولاً: تعريف الهويّة وتحديدها، وبناء الهويّة الذاتيّة:

قبل الخوض في مختلف القضايا التي تمّت الإشارة إليها لا بدّ من وقفة سريعة عند تعريف الهويّة وتحديدها، واستعراض عمليّة تكوين الهويّة الذاتيّة في مطلع سنّ الشباب.

١ ـ تعريف الهويّة وتحديدها: يميّز وفقي حامد أبو علي (2003)[1]، بناء للأدبيات في الموضوع ما بين الهويّة الشخصيّة والهويّة الحضاريّة. أمّا الهويّة الشخصيّة فتمثّل إحساس المرء بأنّه هو... هو، وأنّه مشابه لنفسه في هذا الزمان وهذا المكان، في الحاضر والماضي والمستقبل. إنّها صورة ذاتيّة معقّدة تتطوّر خلال التنشئة والتفاعل الاجتماعي. وينطوي تكوين الهويّة على الإحساس باستمرار الكيان النفسي الذاتي، إضافة إلى استمراريّة الانتماء والتماهي بالكيان الاجتماعي. إنّها باختصار تماهي الشخص مع صورة ذاته بطابعها المستقرّ

(1) انظر: وفقي حامد أبو علي (2003). الشباب وأزمة الهويّة: في ظلّ التغيّرات والتحدّيات المعاصرة. جائزة الشيخ خليفة بن سلمان: مركز معلومات المرأة والطفل ـ البحرين.

والمستمرّ نسبيّاً، رغم التحوّلات التي تطرأ على مفهوم الذات هذا، مع التقدّم في مجال بناء مشروع الوجود وإنجازاته.

إنّها تتضمّن الكيان المتميّز عن الآخرين الذي يهيّئ القدرة على تجربة الذات باعتبارها حالة متماسكة ومتفرّدة لها حدودها وخصائصها ولها استمراريّتها، وتتجسّد في المواقف والاتجاهات والسلوكات. إنّها ماهيّة الشخص، أي ما هو عليه، وما يطمح أن يكونه ويصيره. ذلك هو بعد محتوى الهويّة، الذي يشتمل على الخصائص المحدّدة لها والتي توفّر التفرّد والتميّز في بنيته الشخصيّة وسماتها وقدراتها وميولها وتوجّهاتها وتفاعلاتها.

أمّا البعد الثاني فيتمثّل في قيمة الهويّة، أو قيمة محتوى الهويّة ومكوّناته وعناصره ومكانة الشخص. ويقوم الإنسان عادة بتقويم هويّته ما بين جوانب إيجابيّة يعتزّ بها ويعتبرها موطن قوّته الذاتيّة، وجوانب سلبيّة أو قصور تولّد الضيق والصراع الذي قد يصل حدّ رفض الذات.

محتوى الهويّة لا يولد صراعاً ولا أزمة هويّة، إنّما تنشأ هذه الأزمة عن تقويم الهويّة وخصائصها ومكانتها، سواء على المستوى الذاتي أم على المستوى الاجتماعي العامّ. أزمة الهويّة عند الشباب الخليجي تنبع إذاً من عمليّة تقويمهم لذاتهم ولوجودهم في العالم، كما تنبع من تقويمهم لمحتوى هويّتهم الاجتماعيّة والحضاريّة (الثقافيّة)، ممّا يتراوح ما بين الاعتزاز بالانتماء، وبين الثورة على مظاهر الانكسار والخيبات التي تمرّ بها الأمّة.

على الطرف الآخر من الهويّة الشخصيّة، هناك الهويّة الوطنيّة، والدائرة الأوسع منها المتمثّلة بالهويّة القوميّة والإسلاميّة، ممّا يطلق عليه العلماء. تسمية «الهويّة الحضاريّة». ويقصد بها تلك الملامح والخصائص والتوجّهات والخيارات والخصوصيّات التي تميّز مجتمعاً ما عن غيره من المجتمعات. وهناك عدّة دوائر للهويّة على المستوى الشخصي: في نقطة المركز تقع الهويّة الذاتيّة، تحيط بها دائرة الهويّة العائليّة والعشائريّة والقبليّة، ثمّ تستوعب الهويّة الوطنيّة هذين المستويين، وهي تستوعب بدورها من خلال الهويّة الإقليميّة (الخليج العربي وأقطاره) بما له من خصائص مميّزة سياسيّة واقتصاديّة وجغرافيّة

ومناخيّة وثقافيّة. تأتي الدائرة الثقافيّة العربيّة كي تستوعب هذه الأطر، وهي تندرج بدورها ضمن الدائرة الإسلاميّة الأوسع فيها. وأخيراً هناك الهويّة العالميّة المتمثّلة في الشراكة في العولمة وقضاياها.

وتتصف هذه الدوائر بالتفاعل بالاتجاهين؛ أي تبادل التأثُّر والتأثير والتحديد المتبادل، في عمليّة ديناميكيّة حيويّة. كما يؤدّي هذا التفاعل الدينامي المتبادل إلى حركة من التغيير الذي يتفاوت في سرعته ومجاله ومستواه، من فترة تاريخيّة إلى أخرى. وهكذا فالهويّة الذاتيّة، وصولاً إلى الهويّة الوطنيّة والحضاريّة، ليست جامدة وتتكوّن مرّة واحدة ونهائيّة، بل هي تتصف بالاستقرار والاستمرار من خلال التغيير، وإلاّ دخلنا في حالة تبدّد الهويّة وضياعها. وهو ما يشكّل مصدر الشكوى والمخاوف على الهويّة في الأدبيّات المتداولة. هناك بالطبع قاعدة من الثوابت التي تشكّل النواة الأساسيّة للهويّة. إلاّ أنّها ثوابت حيّة متحرّكة ومتطوّرة تتخذ حالات وأشكالاً متنوّعة، تبعاً لعمليّة الحياة ذاتها وتفاعل دوائر الهويّة. من هنا فإنَّ الكلام في الثوابت والشكوى من التحوّلات لا يمكن أن يتخذ طابع الجمود والسكون، في عصر انفجار الانفتاح على الدنيا، وتحوّل العالم إلى كيان متبادل التأثّر والتأثير. ومن هنا فالانغلاق ومقاومة التغييرات مسألة شبه مستحيلة، وإن هي حدثت فإنَّها تؤدّي إلى التحجُّر والموت والخروج من التاريخ الحيّ. وهم العودة إلى الاستقرار والثبات المميّز للمجتمعات التقليديّة، هو أقرب إلى الحلم والتمنّي منه إلى الواقع الفعلي.

ضمان الوجود وضمان استمراريّة الحيويّة لا يتمثّلان إذاً بالتصلّب الدفاعي المنكفئ، بل بتدبّر أمر إدارة التغيير في الهويّة، في اتجاه نمائي يساعد على إحراز المزيد من التقدّم والشراكة، من الانفتاح على الدنيا وفرصها، وتمكين الهويّة الوطنيّة من خلال تعزيز قدرتها على التعامل مع التحدّيات الخارجيّة من جانب، وتنشيط ديناميّتها الحيويّة الداخليّة من الجانب الآخر. الموقف المنهجي المعافي هو إذن ذاك الذي ينهض إلى إدارة الحركة وتغذية حيويّتها، بما ينمّي الهويّة، وليس في الوقوع في الدفاعات السلبيّة التي تتمسّك بوهم الحصانة الثباتيّة. ذلك هو الخيار الذي يتعيّن أن تقدّمه المجتمعات لشبابها الذي هو من حيث التعريف عنصر الحيويّة والنماء.

كذلك فإنَّ بحث الهويّة الوطنيّة يتطلّب الأخذ بالحسبان تفاوت حالاتها وتوجّهاتها ومستوياتها، تبعاً لمختلف الشرائح الاجتماعيّة. هناك شرائح أكثر ميلاً للمحافظة والتمسّك بالتقاليد، وهناك في الطرف المقابل الشرائح الأكثر انفتاحاً على الدنيا وعلى التغيير. وهناك بينهما عدّة حالات من تفاوت المحافظة والتقليد من جانب والتغيير من جانب آخر. وتتوقّف حالة الهويّة في أيّ مرحلة تاريخيّة في المجتمع على نتيجة توازن القوّة بين مختلف هذه الشرائح، ممّا يجعلها تمرّ بفترات من الإقدام والانفتاح والتحرّك، وأخرى من الانكفاء والتصلّب.

٢ ـ مهام تكوين الهويّة الذاتيّة لدى الشباب: لا يوجد إنسان بدون هويّة ذاتيّة، أو هويّة مواطنة أو هويّة حضاريّة. إنَّها من مكوّنات الوجود الأساسيّة. ولذلك فلا مبرّر إطلاقاً للخوف من أن يصبح الشابّ الخليجي بدون هويّة. تكمن المسألة في نوعيّة هذه الهويّة، وليس في وجودها أو غيابها.

الهويّة الإنسانيّة ذات جذور بيولوجيّة راسخة تتمثّل في التعلّق بالأرض والانتماء إلى مجال حيوي. ويتساوى الإنسان في ذلك مع كل الكائنات الحيّة التي لها مجال حيوي تدافع عنه بضراوة.

الطفل يبحث عن هويّة ويبني هويّة، بدءاً من اسمه الشخصي واسم عائلته ومكانته بين الأخوة، ثمّ توسّعاً إلى الأسرة الممتدّة والحيّ والمدرسة والوطن والمنطقة الحضاريّة. إنَّها عمليّة مدفوعة ذاتيّاً، لا تفرض أو تخلق من فوق، بل هي توجّه على صعيد المحتوى والقيمة. تُطْرَحْ الهويّة الذاتيّة بحدّة خاصّة، تتخذ تسمية «أزمة الأصالة» في المراهقة وأوّل الشباب.

ينخرط الشباب في بناء الهويّة المتماسكة من خلال الشغل على مفهوم الذات (ما هي هذه الذات وما سيرورتها وخصائصها، وتميّزها؟) وتنشط في هذه الحالة مسألة الاستبطان والتأمّل الذاتي، والوعي الحادّ بالذات والكيان الشخصي، التي تشكّل أحد خصائص مرحلة الشباب. ولا يتحقّق الشباب كتجربة ذاتيّة، إلاَّ إذا قام كل منهم بقدر أدنى من الاشتغال على الذات، وبناء الموقع والمكانة والدلالة ضمن الجماعات المرجعيّة. وكلّما تبلور مفهوم

متماسك ومصدر قيمة عن الذات، عبر الشاب إلى مرحلة النضج والرشد، كما يذهب إليه أريك أريكسون في حديثه عن مراحل العمر الثمانية ومهامها (حجازي، 2000)[1]. تتجلّى الصحّة النفسيّة للمراهق ومرحلة أوائل الشباب في بزوغ هويّة شخصيّة متماسكة، وصورة عن الذات واضحة ومصدر قيمة، واعتزاز بالكيان الذاتي، ممّا يشكّل مدخل العبور إلى سنّ الرشد. وفي المقابل يمثّل الفشل في بناء هويّة متكاملة وطغيان انتشار الأدوار إلى الضياع والتشتّت في النظرة إلى الذات، والوقوع في مشاعر الضياع والغربة عن هذه الذات، ممّا يشكّل المدخل إلى الاضطرابات النفسيّة والسلوكيّة.

وينخرط الشاب في عمليّة مقارنة ذاتيّة مع الأشخاص المرجعيين والجماعات المرجعيّة، والتأثّر بأحكامهم ومعاييرهم، والنمذجة مع المقرّبين إليه منهم في الملبس والأذواق والسلوكات. كما أنّه يتمايز عن جماعات الكبار ممّا يفتح ملفّ صراع الأجيال، وحتى الهوّة بين الأجيال. ويكمل ذلك المرجعيّة الاجتماعيّة العامّة التي يعيش فيها الشاب وما تحمله من قيم.

يطرح على الشباب في مرحلة البداية هذه ثلاث مهام أساسيّة في بناء الهويّة الذاتيّة وهي: الاستقلاليّة Autonomy والاستقلال Independance، والأصالة Originality (كوثر، 2003، ص 85 ـ 90)[2]. ويقع الكثير من الشباب العربي والخليجي في تناقض ما بين الاستقلاليّة والأصالة التي ينمّيها في سلوكه ومواقفه وانتماءاته الشبابيّة، وبين تعذّر الاستقلال عن الأهل واستمرار التبعيّة، بسبب طول فترة الإعالة. وهو ما يولّد لديه صراعات ومواجهات وأزمات، كلّما طالت فترة الإعالة وتأخّر الاستقلال. ويشكّل التماسك والانسجام بين هذه العناصر الثلاثة مرحلة الدخول في سنّ الرّشد على المستوى الوجودي: يتوصّل الشاب لأن يكون شخصاً على طريقته الخاصّة، في أسلوب حياته وخياراته. ولا بدّ له كذلك من حسم الصراع، أو تسويته على

(1) انظر مصطفى حجازي (2000). الصحّة النفسيّة: منظور تكاملي للنموّ في البيت والمدرسة. بيروت: المركز الثقافي العربي.

(2) انظر تقرير تنمية المرأة العربيّة: الفتاة المراهقة: الواقع والآفاق: (2003): تونس. مركز دراسات المرأة العربيّة للتدريب والبحوث.

الأقلّ ما بين التفرّد والتبعيّة للأهل، وبين التفرّد والقطيعيّة الذوبانيّة في مجتمع الشباب وثقافتهم.

على الأهل والمسؤولين أن يتفهّموا معركة الشباب هذه في بناء هويّته الذاتيّة، وأن ييسروا له سبل كسبها وتجاوزها. وبالتالي عليهم تجنّب الشكوى والتبرّم والإرغام والصدام، والدخول في مواجهات فرض الإرادة وكسر العظم. ذلك أنّ شباب الخليج تحديداً بحاجة ماسّة إلى بناء هويّة أصالة ضروريّة بل حيويّة، لولوج عالم العولمة وتحدّيّاتها ومتطلّباتها من الاقتدار النفسي الذاتي.

ثانياً: فئات الشباب وتنوّع قضايا الهويّة:

لا تطرح قضايا الهويّة، في مختلف فئاتها الذاتيّة والوطنيّة والحضاريّة (القوميّة/الإسلاميّة)، بنفس التوجّه والشدّة والتأزّم أو الانسجام، على عكس ما تطرحه الأدبيّات في الموضوع. ذلك أنّ هذه الأدبيّات، من دراسات واستطلاعات ومسوح، تشتغل كما سبق بيانه على فئة واحدة من فئات الشباب الخليجي، وهي فئة الشباب المنخرط في التعليم العام والتعليم الجامعي الوطني وهي لا تطال، حسب علمنا، الفئات الثلاث الأخرى، حيث لا تتوفّر معطيات عنها. ولذلك لا بدّ من تصويب الطرح وتناول أوضاع الهويّة بشيء من التخصيص، ممّا يجعلها تتخذ مناحٍ وأشكالاً متعدّدة. كما يتميّز شباب هذه الفئات في اختلاف شدّة أزمة الهويّة، ممّا يجعل الأمر يكاد يختلف نوعيّاً من حالة إلى أخرى.

بادئ ذي بدء يشترك جميع الشباب الخليجي، كما العربي في تبنّي الهويّة العربيّة الإسلاميّة لأنّها مكوّن أساسي من مكوّنات انتمائهم. ويتبيّن ذلك من مختلف استطلاعات الرأي، ومواقف الشباب وجمهور الناس عموماً. الكل يتابع قضايا الأمّة. والكلّ يتألّم لانكساراتها. والكل يثور على ما تتعرّض له من ظلم وتمييز، وكيل بمكيالين في التعامل مع قضاياها من قبل دول الهيمنة العالميّة. وبالمقابل الكل يعتزّ بالانتماء الحضاري (القومي/الإسلامي)؛ ويعتزّ بتراث الأمّة وتاريخها العريق. ولكنّ الإجماع في الانتماء يترجم اختلافات في

الالتزام بالعمل والسعي لتغيير واقع الأمّة. هناك فئات تعيش واقع الانكسار بحدّة نفسيّة خاصّة، باعتباره جرحاً للكرامة الوطنيّة والذاتيّة، وبالتالي تتوق للثورة على المهانة وتتطلع لاسترداد الكرامة. ويدخل ضمنها فئة شباب الظلّ (الفئات الشعبيّة المهمّشة من الشباب)، وفئة الشباب الجامعي الذي تتناوله الأبحاث بالدراسة. في هاتين الحالتين، تنصب النقمة على القيادات وتبعيّتها الذي يعاش كتفريط بالحقوق، والتسبّب بالهزائم. كما يخلق الصراع مع الهويّة الوطنيّة التي تختزل في الكثير من الحالات في السلطات والمتنفذة التي صادرت الوطن، وكرّست نوعاً من التماهي بين الوطني وبين وجودها ذاته. وتتصعّد الأزمة (أزمة جرح الكبرياء الوطني) ويتفاقم الاتهام للسلطات، لدى هاتين الفئتين نتيجة لتوسّل أساليب القمع الأمنيّة، وقمع حرّيّات التعبير والمشاركة والفعل، ممّا يعاش على أنّه فرض للاستكانة على الجماهير، وهي سمة عربيّة عامّة راهناً.

بالمقابل فإنَّ الانتماء القومي/الإسلامي يظلّ انتماءاً مبدئيّاً ساكناً لا يتحرّك إلاَّ في المناسبات الكبرى أو حين حصول أحداث جسام على مستوى الأمّة، عند الفئة المحظيّة وفئة شباب النخبة. الانتماء العام هو عبارة عن هويّة اسميّة شكليّة في أغلب الأحوال، عند فئة الشباب المحظي الغارق في ترف الاستهلاك. أمّا عند فئة النخبة فهو مكوّن أساسي من مكوّنات الهويّة، وحاضر دائماً على مستوى النيّة والاستعداد، ولكنّه يتراجع إلى الخلف مع صدارة اهتمامات الانخراط في العولمة وإنجازاتها، وخوض غمار تحدِّيّاتها والاستفادة من فرصها. نستعرض بإيجاز قضيّة الهويّة عند كل من هذه الفئات الأربع

١ ـ **فئة الشباب المحظي**: يكاد لا يكون لديها أزمة هويّة، نظراً لأنَّ وضعها وإمكاناتها تجعل الأمر محسوماً. على خلفيّة الانتماء الشكلي المناسباتي للهويّة العامّة، تتمثّل هويّتها في حالة فريدة من الانتماء القبلي/العائلي المتداخل والمتآلف (بدون أيّ صراعات أو أزمات)، مع الهويّة الاستهلاكيّة في مختلف أحوالها. هناك انتماء قوي إلى العائلة ذات النفوذ، المنتمية بدورها إلى قبيلة شديدة الولاء للسلطات الحاكمة، إن لم تكن حاكمة أو مشاركة فاعلة في السلطة هي ذاتها، وبالتالي تحظى بقسط وافر من المغانم المصاحبة للولاء.

يشعر هؤلاء الشباب فعلاً بأنَّهم محظيّون بهذا الانتماء العائلي/القبلي الذي يملك النفوذ الكبير والمال الوفير. انطلاقاً من هذه الحظوة، وعلى خلفيّة هويّة الانتماء هذا، ينخرط هؤلاء الشباب في هويّة «وجاهة الاستهلاك»: سيّارات فارهة، حياة إثارة، انخراط في ملذّات الحياة داخل الوطن وخلال الأسفار خارجه. تصبح الهويّة وقوّتها في مدى السبق إلى الاستهلاك، والمكانة فيه. إنَّهم شباب الفورميلا، والسياقة التي تتبارى بالسرعة والإثارة: في سيّارات رياضيّة، أو درّاجات ناريّة تشكّل أقوى وأحدث الصرعات التكنولوجيّة. إنَّهم جماعات التفحيط وارتكاب أخطار المرور، وإثارة الضجيج الذي يشكّل الهويّة الاستهلاكيّة البرانيّة، عوضاً عن الهويّة الذاتيّة الأصيلة والمليئة. وهم ذاتهم أبطال «المولات» وثقافة المولات حيث يشكّلون فئة الوجاهة الاستهلاكيّة، ويستعرضونها من خلال ملء وجودهم بالسلع، واقتناء آخر صرعات التكنولوجيا والموضة. إنَّهم روّاد أماكن اللّهو ومتعه، وما يوفّره من شعور بالقيمة والأهمِّيَّة الملازمين للقدرة الاستهلاكيّة. إنَّهم أصحاب هويّة الرفاه والبحبوحة

٢ ـ **فئة شباب النخبة**: قد تكون هذه الفئة الأكثر حظّاً على صعيد بناء الهويّة الذاتيّة ومقوّمات قوّتها وتماسكها. إنَّهم الفئة التي توفّرت لها منذ البداية الظروف الأكثر ملاءمة لبناء هويّة ذاتيّة من خلال ما نالوه من رعاية وتوجيه، وما يتمتّعون به من مكانة وأهمِّيَّة في الأسرة. وكذلك من خلال نوعيّة الدراسة المتميّزة، التي تؤهّلهم لبناء هويّة علميّة مهنيّة عالية، إضافة إلى العناية بتنمية شخصيّاتهم على مختلف الصعد المعرفيّة والنفسيّة والاجتماعيّة. وهم الذين يتكوّن لديهم هويّة ذاتيّة متماسكة نظراً للخبرات الإيجابيّة النمائيّة التي تتوفّر لهم: الاقتدار الشخصي والعلمي، والمهني من بعده. وهم الأوفر حظّاً على مستوى الهويّة المهنيّة نظراً لتأهيلهم الجيّد لولوج سوق العمل بيسر، وعلى مستويات مهنيّة قياديّة، توفّر المكانة وأهمِّيَّة الدور والعمل، والارتقاء المهني، إضافة إلى المردود المالي.

هذه الفئة منتمية إلى الأمّة، ومنتمية إلى الوطن، ولو أنَّها تقف مواقف نقديّة من سوء الممارسات من مختلف فئات السلطة الاجتماعيّة، والدينيّة والسياسيّة. إلاَّ أنَّه نقد يتخذ منحى المطالبة بالتغيير من ضمن الانتماء. إلاَّ أنَّها الفئة الأكثر

انتماءاً إلى هويّة العولمة في أسواقها وإنجازاتها وانفتاحها الكوني، وهي الفئة الأكثر مواكبة لتسارع تحوّلات العولمة، وخوض غمار تحدّيّاتها، والاستفادة البنّاءَةْ من فرصها. وبينما أنَّ الفئة المحظيّة تعيش في هويّة الحاضر والراهنيّة (حيث لا هموم مستقبليّة عندها)، ومتعها، فإنَّ فئة النخبة تعيش في الهويّة المستقبليّة بامتياز، في حالة إقبال على الدنيا وتفاؤل بالقدرة على التعامل مع متطلّباتها. إنَّها تعيش هويّة البناء والنماء أساساً، ممّا لا يمنعها من المشاركة في الهويّة العامّة.

٣ ـ فئة شباب الظل: هذه الفئة من الشباب المهمّش، الذي لم يحظَ بفرص تعلّم وتمهين ملائمة، والتي تدخل سوق العمل في سنّ مبكر لتلبية حاجات الأسرة الماديَّة، أو هي تتعثّر في ولوج سوق العمل المتمهّن، لا تعاني بدورها من صراع الهويّة وأزماتها. ذلك أنَّ صراعها هو مع السلطات ذات النفوذ، التي تستأثر بخيرات الوطن. إنَّها فئة الشباب الغريب في وطنه على صعيد المكانة والمشاركة والبقاء في دائرة الظلّ، وفئة الحرمان من خيرات الوطن. إنَّها تحمل هويّة الحرمان وتغذّيها بمشاعر الغبن والاحتقان النفسي، وبالتالي اشتعال أحاسيس الثورة والتمرّد تنفجر في حالات الاضطراب الاجتماعي، على شكل عنف وتخريب للحيِّزْ العامّ. يبدو هذا العنف التخريبي مجّانياً للملاحظ الخارجي، كما للسلطات التي قد تفاجأ به وتحاربه بلا هوادة. إلاَّ أنَّه بالنسبة لهذه الفئة المهمّشة عنف له ديناميّاته الخاصّة: إنَّه صرخة الاحتجاج على الغبن المفروض. إنَّه نداء البحث عن الاعتراف المرفوض (من هنا تسمية الظلّ التي نعيّن هذه الشريحة بها). كما أنَّ التخريب والتكسير لا يستهدف الممتلكات العامّة التي تخصّ المواطنين (في نظر هذه الفئة)، بل هو تخريب وتحطيم لملكيّات تخصّ السلطة وأصحاب النفوذ والحظوة الذين وضعوا اليد على الحيّز العامّ. لا يحسّ هؤلاء الشباب حين يحطّمون، بأنَّهم يعتدون على ملكيّات تخصّهم أو تخصّ ذويهم ومواطنيهم، بل هم ينالون من السلطات من خلال إنزال الخسائر بممتلكات تخصّها في رأيهم ولا تخصّ الحيّز العامّ.

وأمّا هويّتهم العامّة فهي راسخة، تتمثّل بالانتماء الديني المحلّي. إنَّهم يستبدلون السلطات الدينيّة المعارضة وطنيّاً، بالسلطات المنفّذة التي يتمّ التنكّر

لها ولشرعيّتها ومشروعيّتها. تحلّ الهويّة الدينيّة محلّ الهويّة الوطنيّة. وهو ما يفتح الباب أمام حالات التزمّت والتعصّب والعصبيّة الدينيّة، والإفراط فيها. كما تؤسّس إلى الارتماء في أحضان القيادات الدينيّة المحلّيّة المسيّسة والمتصارعة مع السلطة. وتبرز ظاهرة الانتماء (كهويّة) إلى الجماعات الدينيّة التي تشكّل جزيرات في الوطن، لها حياتها وممارساتها وتوجّهاتها ومرجعيّاتها. إنَّها الهويّة البديلة عن الهويّة الوطنيّة، تستمدّ مزيداً من القدرة التعويضيّة عن الغبن المادّي والتهميش الاجتماعي، من خلال المرجعيّة الدينيّة الماورائيّة. إنَّها الهويّة المضادّة وغير المأزومة؛ الهويّة التي تَنْشُدْ إلى الفردوس الموعود

٤ ـ **فئة الشباب المكافح وأزمة الهويّة**: هذه الفئة هي التي نالت، كما تمّ بيانه، النصيب الأكبر من الدراسة والبحث، كما أنَّها الفئة الأكثر استهدافاً من قبل السلطات المعيّنة بأمر الشباب. وهي ذاتها الفئة التي تعيش أشدّ درجات تأزّم الهويّة الذاتيّة والوطنيّة، وجرح الكرامة القوميّة. إنَّها في قلب دوّامة التجاذبات والثنائيّات والتفاوت ما بين تدنّي الإمكانات، مع تقدّم درجات الوعي، نظراً لما نالته من حظوظ تعليميّة، ولانفتاحها على عالم المعرفة وقواعد المعلومات والإعلام.

تبدأ أزمة الهويّة على المستوى الذاتي نظراً لما يعانيه شباب هذه الفئة من تباعد الأهل عنهم من ناحية، وفرض تسلّطهم ووصايتهم عليهم من الناحية الثانية. يشكو الشباب من صعوبات الحوار، ومن عدم تفهّم الأهل لهم ولدرجة وعيهم، وعدم تقدير مستوى النضج الفعلي الذي يتمتّعون به. كما يشكون عموماً من فقدان النموذج الإيجابي المنمّى في البيت والمدرسة والجامعة، حيث العلاقات فوقيّة في الحالات الثلاث. وهم يشكون على مستوى بناء الهويّة الذاتيّة من قلّة فرص تنمية الشخصيّة سواء في البيت أو المدرسة أو الجامعة.

كما أنَّهم الأكثر تأزّماً على مستوى الهويّة الذاتيّة، نتيجة للحظر المتشدّد والمفروض على الحياة العاطفيّة وتجلّياتها المشروعة، مع ولوج سنّ الشباب، وتأخّر فرص الإشباع العاطفي، نتيجة لتزايد مدد البطالة بعد الدراسة. ومن هنا بروز المعاناة العاطفيّة والنفسيّة والسلوكيّة، والإحساس بالغربة.

وأمّا الهويّة الوطنيّة فهي متأزّمة بالضرورة عند هذه الفئة من الشباب. إنَّهم مبعدون عن المشاركة الفاعلة في الشأن العام، بعد انتهاء معارك الاستقلال واستئثار الكبار في القطاع العامّ والأهلي بالمناصب وتأزيل السلطة والقيادة. كما أنَّهم محرومون من التعبير عن ثوراتهم على الغبن اللاحق بالأمّة، والتي توضع على حساب السلطات السياسيّة والاقتصاديّة.

ويزداد تأزّم الهويّة الوطنيّة نتيجة لتفتّح وعي هؤلاء الشباب بفضل الانفتاح الإعلام الفضائي العالمي، وبسبب توفّر قواعد المعلومات التي تكشف وتفضح على مدار الساعة وعلى مدى الساحة الكونيّة. إنَّهم على وعي بممارسات الكبار الذين يفعلون عكس ما يقولون. والذين يفرضون عليهم معايير متشدّدة، بينما ينطلقون هم في مغامراتهم من كل نوع، وممارساتهم الماليّة اللاأخلاقيّة، وانتهازيّتهم وتحايلاتهم وتزلّفهم بحثاً عن المكاسب المادّيَّة، والجري وراء المنافع الخاصّة. إنَّهم يعانون من هذا التناقض الذي ينتشر في المجتمع ولدى الكبار، بين المصرّح به والمتحدّث عنه من ناحية، والممارس والمتكتّم عليه من الناحية الثانية (ولو أنَّه مفضوح فعليّاً).

وتصل أزمة الهويّة الذاتيّة متفاعلة مع أزمة الهويّة الوطنيّة في تأخّر الدخول إلى العضويّة الاجتماعيّة الكاملة (العمل والمهنة والسكن والزواج) وتدنّي فرصها. إنَّهم يهمّشون ويظلّون في وضعيّة المعلّق: يستقلّون نفسيّاً وذهنيّاً، ولا يتاح لهم الاستقلال المالي والمهني والاجتماعي.

تلك هي حالة الهويّة المأزومة، التي يتفاعل فيها الذاتي والوطني والقومي، ويتبادل التأثير والتأزيم. إنَّها الهويّة المحرومة من أن تكون أو تصير، إلاّ بالكدّ والعناء. إنَّها هويّة المستقبل الغامض وغير المضمون. وهي بالتالي الهويّة التي تولّد حالات الصراع النفسي وأزماته: من يأس، واستسلام وإحساس بالغربة عن الذات وعن المجتمع، والإحساس بالعجز عن الفعل، وانسداد آفاق الحياة. ذلك ما يتكرّر بشكل رتيب في شهادات هؤلاء الشباب عربيّاً، ممّا يصيب الخليج منه نصيب يتفاوت في شدّته ومقداره من حالة إلى أخرى. وتلك هي الوضعيّة والشرط الإنساني اللذان يؤسّسان لحالات احتقان الشباب ويحمل

خطر تحوّلهم إلى أدوات عنف بدلاً من أن يكونوا قوّة الحياة والنماء والعطاء. هذا الشباب مليء بالنوايا الإيجابيّة، والاستعداد للعطاء، والحرص على الانتماء، وصناعة المستقبل الكريم للذات والوطن والأمّة. وما يبدر عنه من تمرّدات وردود فعل سلبيّة، ليس سوى نتاج لإعاقة بنائه لمشروعه الوجودي المنغرس وطنيّاً وقوميّاً.

وكما أنَّ هناك عدّة فئات من الشباب تتنوّع قضاياها في مجال الهويّة، فإنَّ كل فئة منها تعرف تنوّعاً داخليّاً في هذه المسألة من حيث الاتجاه والشدّة. ما تم عرضه في هذا المقام لا يعدو كونه اتجاهات عامة لا تنطبق بشكل نوعي على كل حالة بمفردها. ذلك أنَّ ما عرض غير مبني على دراسات ميدانيّة معمّقة ودقيقة وشاملة، بل هو بني على الأدبيّات المتداولة في الموضوع[1].

ثالثاً: هويّة الشباب ما بين الأصالة والعولمة والأصوليّة:

وكما هو شأن قضايا الشباب التي لا يمكن فهمها بعمق، إلاَّ من خلال وضعها في سياقها الاجتماعي بمختلف أبعاده، كذلك هو حال الهويّة وتنوّعها عند الشباب. إنَّها باختصار ليست مسألة تنبع منهم ذاتهم، بقدر ما هي تتشكّل من خلال الشرط الوجودي الذي يجدون ذواتهم فيه، في إطارهم الاجتماعي. الهويّة الخليجيّة ليست أحاديّة ثباتيّة، كما تمّ بيانه في مقدّمة الفصل، بل هي مزيج، شأن كل هويّة في كل المجتمعات وشرائحها، من عناصر ناتجة عن

(1) انظر خصوصاً كل من:

* وفقي حامد أبو علي (2003). الشباب وأزمة الهويّة: في ظلّ التغيّرات والتحدّيات المعاصرة. مركز معلومات المرأة والطفل. البحرين. وخصوصاً الصفحات 67 ـ 87 حيث عرضت نتائج الاستبيان المطبّق عيّنة من 300 شابّ وشابّة كويتيين ووافدين ما بين سن 15 و25 سنة من الثانويين والجامعيين والمتخرّجين.

* بابكر عبد القادر في دراسته الهامّة عن الشباب السعودي.

* غادة مصطفى أحمد إسماعيل (2004). هويّة الشباب في عصر العولمة. مركز معلومات المرأى والطفل: البحرين.

* باقر النجّار وخلدون النقيب (2006) استطلاع اتجاهات الشباب في دول مجلس التعاون. منتدى التنمية: البحرين.

القوى الفاعلة سياسيّاً وثقافيّاً واجتماعيّاً. الهويّة الخليجيّة الراهنة والتي تعرّضت لسيل التحوّلات التي عرفها المجتمع الخليجي تتنازعها ثلاثة اتجاهات أو قوى: الأصالة القبليّة والعشائريّة، والعولمة وطوفانها في أوجهها الإيجابيّة والسلبيّة، وعن هذين الاتجاهين وتفاعلهما برز المدّ الأصولي الذي يستهدف الشباب أساساً، باعتبارهم القوّة الحيّة والحيويّة في المجتمع. ولا بدّ من تحليل عمليّة التفاعل بين هذه القوى كي نفهم الواقع الراهن، وما يتّصف به من ديناميّات وما يتولّد عنه من ظواهر، بدأت تشكّل موضوعاً للتوجّسات والمخاوف المشروعة، ونعني بها التطرّف الأصولي.

انخرط الخليج في المدّ القومي التحرّري مع نحوّ حركات الاستقلال الوطني التي سادت العالم العربي، والتي حملت مشروعاً، هو أقرب إلى الحلم، في بناء دول وطنيّة ذات مجتمع مدني قوي بمؤسّساته، وخياراته وشعاراته في العدالة والمواطنيّة والمشاركة. وكان مشروعاً ذا توجّه مستقبلي، للشباب الدور النشط فيه، والمكانة المركزيّة باعتبارهم عماد صناعة المستقبل في أيّ أمّة.

على أنَّ هذا المدّ لم يذهب بعيداً، بل سرعان ما تعرّض لانتكاسات متلاحقة، وهو ما يزال في بداياته. أبرز أسباب هذه الانتكاسات التي تجلّت في عدد من الهزائم القوميّة، تعود إلى نقاط الضعف والقصور الذاتيّة التي غلّفت بشعارات كبرى وغذت أحلاماً طموحة. سرعان ما تحوّلت حركات التحرير إلى حركات استبداد عسكري أو حزبي سيطرت عليها مجموعة قليلة تدور حول زعيم أوحد، أو قائد فذّ وأبدي. وتشكّلت حالة من العصبيّة العسكريّة أو الحزبيّة، أو حتى العائليّة أتبعت المجتمع ومؤسّساته وقواه الحيّة لإرادتها وخدمة أغراضها. وبالتالي نسف المشروع الوطني المستقبلي، وأوغلت هذه العصبيّات الجديدة في القضاء على كل من ليس أداة في خدمتها. ووصل الحال إلى إفقاد المجتمع لمناعته التي جعلت إلحاق الهزائم به سهلة؛ خصوصاً أنَّ المؤسّسات التي أنشأتها هذه العصبيّات السياسيّة كانت شكليّة أكثر منها فعليّة، وانخرطت في حروب النفوذ والمغانم، أكثر ممّا اشتغلت على بناء المشروع الوطني المدني، بما يتضمّنه من مواطنيّة.

وهكذا خاب الأمل ووقع الحرج النرجسي وتراكمت مشاعر المرارة، وضربت الأصالة القوميّة الوطنيّة التي يمكن أن تمدّ الهويّة بأسباب القوّة والمتانة والاعتزاز الذاتي.

على أنَّ الأصالة القبليّة أسهمت، بكل الوسائل المتاحة لها، في إحباط هذا المشروع القومي الوطني، من خلال الحرب التي لا هوادة فيها، ليس فقط على قيادات هذا المشروع، بل خصوصاً على التنظيمات السياسيّة والشعبيّة والثقافيّة الداعمة لهذا التوجّه. تمّ القضاء، على هذه القوى الوطنيّة ذات الطموح المدني. حورب الفكر النقدي، وحورب الانفتاح، وحوربت الفلسفة والسياسة والثقافة ذات المنحى المدني المؤسّسي بلا هوادة. وفرضت بالمقابل العصبيّات القبليّة، التي جيّرت الوطن وثرواته ومؤسّساته لخدمة سلطتها ونفوذها. وعُزِّزَتْ الثقافة العصبيّة، مكان الثقافة المدنيّة المؤسّسيّة، والهويّة العصبيّة مكان الهويّة الوطنيّة المدنيّة.

وكما هو معروف في علم الاجتماع[1] فإنَّ العصبيّة من حيث التعريف وكما حلّلها ابن خلدون تقوم على النسب والغلب، والشوكة التي يتمتّع بها زعيم العصبيّة، أو عشيرته أو عائلته، ويفرضها على القبيلة أو الجماعة بأكملها، ويتولّى زمام السلطة. وتقوم العلاقات، رغم ما فيها من شورى، على المرتبيّة وقرب دوائر العلاقة أو القرابة من مركز السلطة. وتوفّر العصبيّة مشاعر الانتماء والعزوة، والافتخار بالأصل والحسب، وبالتالي توفّر مقوّمات هويّة قويّة، إلاَّ أنَّها هويّة ثباتيّة تقوم على الأصل، وليس على الفعل والإنجاز. كما يوفّر الانتماء الحماية والرعاية والنصيب من الغنيمة، حسب قرب دائرة الانتماء من السلطة المركزيّة. إلاَّ أنَّ هذه مرهونة بما أسماه الجابري «أخلاق الطاعة»[2] والولاء والتبعيّة غير القابلة للنقاش. وبالتالي فالعصبيّة التي تمثّل سيسيولوجيّة القبليّة الأساسيّة، ترسّخ ذهنيّة قطعيّة، أحاديّة فوقيّة تبعيّة. لا مجال فيها

(1) انظر أعمال محمد عابد الجابري، بهذا الخصوص ودراساته عن ابن خلدون، وعن نقد العقل العربي الديني والسياسي والأخلاقي، وكلها من نشر مركز دراسات الوحدة العربيّة.

(2) انظر محمد عابد الجابري (2001). العقل الأخلاقي العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة.

لاستقلاليّة في الرأي والفكر. إنَّها تكرّس وضعيّة تبعيّة طفليّة، لقاء رضاعة المغانم وتوفير الحماية. أي أنَّها تؤسّس للتصلّب الذهني والتعصّب المغلق على الذات والمعادي للآخر (إن لم يكن حليفاً، أو تابعاً). وهو ما يبذر بذور الاستبداد السياسي، والتصلّب الأصولي في آن معاً.

والواقع أنَّ العصبيّات القبليّة تستوعب مؤسّسات المجتمع المدني وتسخّرها لخدمة نفوذها ومغانمها، كما أنَّها تصادر مفهوم الوطن ذاته، بما هو كيان فوقي يتجاوز أيّ شرائح اجتماعيّة فيه ويستوعبها. وبذلك تتشكّل الأوطان القبليّة، التي لا مجال فيها لهويّة مواطنيّة مدنيّة مشاركة. تتوسّل العصبيّات في فرض نفوذها، وفي صراعها مع قوى المجتمع المدني ذات النزعة الليبراليّة التحرّريّة، التحالف مع قوّتين إحداهما داخليّة، والأخرى خارجيّة.

أمّا القوّة الداخليّة فتتمثّل كما هو معروف، من الشواهد العربيّة والخليجيّة، في التيّارات الدينيّة مفرطة التزمّت، والتي تحارب الهويّة القوميّة الليبراليّة والمنفتحة. ولذلك تشجّع بعض هذه الدول، كل تيّارات التطرّف الديني باعتبارها الوحيدة القادرة على مجابهة التيّارات التحرّريّة الليبراليّة المتهمة بأنَّها تتبع البدع الغربيّة وتتنكّر للأصالة. وتقوم هذه القوى على مبدأ التحريم أساساً في تدجين النفوس، وقولبة العقول، وفرض اتباعها ليقين واحد وحيد، مع اعتزاز بالانتماء الديني، يضع الجماعة في مرتبة الحقّ والعصمة بالنسبة للجماعات الأخرى. إلاَّ أنَّ العصبيّات السياسيّة بدأت تخشى تهديد هذا التيّار الأصولي لكيانها، بعد أن استخدمته في حربها على التيّارات الليبراليّة الوطنيّة المدنيّة، وأخلت الساحة لهذا التيّار.

أمّا القوّة الخارجيّة التي تحالفت معها العصبيّة السياسيّة فهي قوى الهيمنة الدوليّة السياسيّة/ الاقتصاديّة التي توفّر الحماية لهذه العصبيّات، وبالتالي تسيطر عليها وتستتبعها مقابل هذه الحماية. وهي ذاتها القوى التي شنّت الحرب الشاملة وبلا هوادة على حركات التحرّر الوطني، وأحبطتها، من خلال التحالف مع العصبيّات السياسيّة في تشجيع التيّارات الدينيّة ومدّها، بكل ما يلزم من وسائل القوّة والانتشار. وهي بدورها بدأت تشنّ معركة كونيّة على هذه

الأصوليّات الدينيّة، بعد أن استنفذت أغراضها في ضرب التيّارات الوطنيّة الاستقلاليّة.

على أنَّ قوى الهيمنة السياسيّة الاقتصاديّة هذه، والتي تتحكّم بالعولمة وتوجّهاتها، أنتجت في الآن عينه الأوجه المظلمة لهذه العولمة. ذلك أنَّ العولمة حمالة أوجه. فبالإضافة إلى انفجار الانفتاح الكوني وقواعد المعلومات والذكاء الجماعي والتي أسّست لنوع من المواطنة الكونيّة، وللهويّة العابرة للثقافات، ممّا يمثّل وجهها المشرق، تتضمّن وجهاً وحشيّاً مظلماً، تمثّل حروب الهويّات، أحد أبرز تجلّياته، التي تهمّ موضوعنا الراهن. النهب المنظّم لخيرات المجتمعات النامية، تلازم مع تخريب منظم لحركات البناء الوطني المستقلّ. وانفجار الانفتاح على الكون تلازم مع محاولات هيمنة كونيّة، توسّلت تفجير حروب الهويّات في طول العالم وعرضه، وخصوصاً في العالم الإسلامي والعربي، بما فيه من ثروات طبيعيّة يتمّ السطو عليها. وكي يستتب أمر هذا السطو لا بدّ من تفجير الصراعات المحلّيّة: العرقيّة والطائفيّة والمذهبيّة، في خطّة مبرمجة ومتنقّلة من حروب الهويّات وإثارة العصبيّات، وباختصار نشر فيروس العنف الذي يغذّي حروب الهويّات. ومن المعروف أنَّ هذا الفيروس سريع الانتشار، وأنَّ الهزائم والانكسارات والاستبدادات الوطنيّة من ناحية، والعصبيّات القبليّة وتوسّل الأصوليّات في حربها على طموحات الاستقلال الوطني من الناحية الثانية، لم يترك مناعة كافية للكيانات الوطنيّة، أمام فيروس عنف حروب الهويّات هذا.

وهكذا بدأت تتفاقم الأصوليّات الدينيّة والعرقيّة والمذهبيّة وتكتسح مكوّنات الهويّة. وكلّها تقوم على تمجيد العصبيّة الداخليّة، ورفعها فوق مستوى الآخرين؛ الضالّين أو المشركين، أو الظالمين، لا فرق. وتغذّي عدوانيّتها تجاه الجماعات الأخرى بالتطرّف والأحاديّة في النظرة، والقطعيّة في الأحكام: جماعة العصبيّة الخيّرة وموطن الكمال والحقّ، في مقابل الجماعات الأخرى الضالّة أو الكافرة، أو الظالمة أو المعتدية. وتتغذّى في الآن عينه، آليّة شعور العصبيّة بالغبن اللاحق بها من قبل العصبيّات الأخرى، وهو ما يفجّر سلوكات العنف الذي لا يعرف حدوداً، ضدّ هذه العصبيّات الأخرى، ويتخذ العنف غير

المحدود طابعاً شرعيّاً ومشروعاً. ويصبح نوعاً من الواجب السامي النبيل لإحقاق الحقّ ورفع الجور والظلم. وهنا لا تزال الحواجز من طريق العنف فقط بل يتحوّل إلى أمر سماوي، أو رسالة سامية، وبالتالي واجباً لا يجوز التقصير فيه. في الحين عينه الذي تسحب فيه من الآخر شرعيّته الإنسانيّة وحرمة كيانه، بعد أن يتحوّل إلى العقبة أمام إحقاق الحقّ، أو يتحوّل إلى مصدر الشرور التي تنزل بالجماعة الناجية. فيروس العنف هذا (المحرّك لحروب الهويّات) يشتغل تبعاً لمبدأ العدوى الانفعاليّة التي تجتاح أعضاء الجماعة، وتعطّل قوى العقل والمنطق والواقع والتمايز فيها. والأخطر من ذلك أنَّ هذه الديناميّة قادرة على مدّ الهويّة الشخصيّة للجماعة وأعضائها بقوّة غير مسبوقة، قوّة الرسالة السامية والمرجعيّة المتعالية التي تغيّر دلالة وجود الأعضاء، وتسبغ عليه نوعاً من الفخار والعزّة والرفعة والعصمة. هل من عجب بعد ذلك من انتشار حروب الهويّات في عالمنا العربي والإسلامي والذي يتهدّد الخليج بدوره؟ وهل من عجب من انتشار الأصوليّات واستقطابها لشرائح الشباب الذين أحبطت لديهم كل أسباب بناء هويّة وطنيّة منفتحة، يجدون فيها ذواتهم ومكانتهم ويصنعون مصيرهم؟

من غير المجدي منهجيّاً وعلميّاً، في تقديرنا، أن نجعل من مسألة العنف والتطرّف قضيّة خاصّة بالشباب أو نابعة منهم، وبالتالي يجب أن تعالج باعتبارها اضطراباً من اضطراباتهم. شباب الخليج، حسب تجربتنا الأكاديميّة والإكلينيكيّة والبحثيّة، هم من أقلّ الشباب عنفاً على مستوى السلوكات الصريحة. إنَّهم يشكون ربما من فرط الامتثال، واستمرار الميول التبعيّة الطفليّة، وقلّة مظاهر التمرّد. إلاَّ أنَّ هناك شرائح مأزومة من ضمنهم، يتراكم الاحتقان في نفوسها ويظهر على شكل إفراط في سلوكات التزمّت تجاه مختلف مظاهر الحياة، وبروز ميول التكفير التي تتخذ مظاهر السلوك العدائي للدنيا ومتعها وأفراحها، وبالتالي لناسها[1]. إنَّها شرائح تدافع عن وجودها المهدور، ومكانتها المفقودة من خلال توسّل هذه الهويّة المتزمّتة المتطرّفة التي تؤسّس للعنف الاجتماعي

(1) انظر دراسة بابكر عبد القادر عن الشعب السعودي، وما تعرضه من معطيات هامّة وكاشفة.

والسياسي. إنَّها نتاج غرس بذور الأصوليّة الدينيّة، واستخدامها كأداة في الحرب على الحركات الوطنيّة الليبراليّة المدنيّة المستقبليّة. وهي نتاج الحرب على الفكر المنفتح، من خلال تحريم تدريس الفلسفة والفكر السياسي والليبرالي، ومحاربة الفنون على اختلافها التي تغذّي الطاقات الحيّة وتفتح الأذهان، وتنمّي قوى العطاء والنماء، والتفاؤل والوفاق مع الذات والكون.

على أنَّه لا يجوز التهويل بشأنها ومداها وانتشار عنفها، كما هي حال ردود أفعال السلطات، حين تحدث بعض أحداث العنف، بل يجب دراسة ديناميّاتها وسياقاتها التاريخيّة الاجتماعيّة السياسيّة والثقافيّة، والعمل على علاجها ضمن هذه السياقات. كما لا يجوز التعميم وإطلاق الأحكام على كل الشباب العربي بأنَّه يعاني من آفة العنف؛ كما يكثر في الدراسات التي تقدّم لنيل الجوائز، والتي تعالج موضوع العنف وتهول من تفاقم أخطاره وانتشارها. وهي في ذلك تقوم بممالأة السلطات وتبرّر جهودها من خلال الدراسة التي تظلّ على سطح الظواهر والسرد النظري واستبيانات استطلاعات الرأي. وهي حين تفعل، تكون قد وقعت ضحيّة الترويج للحملة التي تشنّها قوى الهيمنة الكونيّة، التي تجعل من كل شابّ عربي ومسلم إرهابيّاً بالاحتمال، وموضع شكّ وحيطة وحذر[1].

شباب الخليج العربي غير مصاب بفيروس العنف، وهو لازال في صحّته النفسيّة، وعافية هويّته الوطنيّة، إذا استثنينا مواضع التوتّر والاحتقان الوجودي

(1) انظر على سبيل المثال الدراسات العديدة التي قدّمت إلى جائزة الشيخ خليفة بن خليفة 2003 حول محور العنف والمتوفّرة في مركز دراسات المرأة والطفل ـ البحرين وخصوصاً كل من درامة سمير عبد المجيد القطب أحمد، ومختار بن أحمد نيوبلي، وسحر سيّد أمين خضر، ومنصور جواد صادق وسواهم. وكلّها تتضمّن تعميمات ومبالغات عن عنف الشباب العربي والخليجي بدون أساس من الواقع سوى الانسياق وراء التهويل الإعلامي والسياسي. وأمّا ظواهر العنف السياسي والعامّ فهي مجرّد اختلاجات تشير إلى حالات من الاحتقان ولكنّها ليست من باب العنف المنظّم والمخطّط له دوماً. وأمّا ظواهر الإرهاب التي تصدر عن الشباب هنا وهناك فهي تحتاج إلى دراسة معمّقة لكل حالة بذاتها وصولاً إلى استكشاف ديناميّاتها ودوافعها ومحرّكاتها والتدخّل العلاجي بناء لذلك. ويجدر في هذا المقام التمييز الواضح بين العنف العام والسياسي وبين العنف المدني الجنائي الذي لا تخلو منه أيّ جماعة إنسانيّة.

لدى الشرائح المهمّشة والتي حرمت فرص المكانة وبناء هويّة إيجابيّة انتمائيّة نمائيّة، وفرص العبور إلى العضويّة الاجتماعيّة الكاملة والفاعلة. هناك ضرورة لطرح قضايا المجتمع العربي الخليجي بالعمق وصولاً إلى تعزيز مسارات النماء والانتماء، وعلاج المآزق البنيويّة، كوسيلة أساسيّة، وملزمة لبناء الحصانة المجتمعيّة وعافية الكيان وسلامته. وهو طرح يتطلّب جهوداً مثابرة وطويلة النفس، وليس مجرّد إدارة بالأزمات تدفع إلى التحرّك حين تقع المشكلات، أو تحدث الاضطرابات. ويبقى شباب الخليج هو الرصيد الاستراتيجي المستقبلي المضمون، بدلاً من النظر إليه كعبء أو تهديد. وبالتالي لا بدّ من توظيف كل الموارد الضروريّة، لإطلاق طاقات الحيويّة والحياة والتفتّح والانفتاح والاقتدار لديه، أي إطلاق مقوّمات بناء هويّة نمائيّة انتمائيّة. ذلك أنَّ قمع جذورة الحياة والانفتاح على الدنيا لن يقضي عليها، ولن يوفّر استكانة وامتثالاً دائمين، بل هو يعود عنفاً مهدّداً للأمن الاجتماعي.

رابعاً: من الهويّة الثباتيّة المنفعلة إلى الهويّة الديناميّة الفاعلة:

كل المجتمعات لها هويّتها السياسيّة الانتمائيّة المتمثّلة في بطاقة الهويّة وجواز السفر، والكيان الجيوسياسي. ولكن بعضها عندها أزمة هويّة، أو تعاني من أزمة هويّة من مثل حال العرب عموماً، بينما بعضها الآخر لا يعاني أزمة هويّة. هناك إذاً هويّة جيوسياسيّة تميّز كل كيان اجتماعي، وهويّة ثقافيّة هي مصدر أزمته أو اعتداده بذاته. تلك هي الهويّة الفاعلة المنجزة المنتجة، أو على العكس الهويّة المنفعلة المتلقّية والمأزومة. اليابان والصين ومثلهما أميركا أو إنجلترا أو فرنسا لديها هويّات جيوسياسيّة. إلاَّ أنَّ هويّتها الثقافيّة التي تقدّم مجتمعاتها ذاتها من خلالها، تتمثّل في إنجازاتها التقنيّة والعلميّة والفكريّة والأدبيّة والثقافيّة والفنِّيَّة. هذه الإنجازات التي تجعلها فاعلة حيويّة، صانعة لحاضرها ولمستقبلها، وصانعة لمكانتها على الساحة العالميّة، تقوم على بناء الاقتدار التقني والعلمي والمعرفي والثقافي. هو الذي يفرض ذاته على الساحة العالمية. وهو الذي يخترق الهويّات المنفعلة التي تستورده وتستهلكه بدون أن يكون لديها ما تقايض به، أو تتداوله معه. وهنا تبرز أزمة الاختراق والتهديد

للهويّة. وفي الآن عينه الذي تستورد فيه الهويّات المنفعلة، منتجات الهويّات الفاعلة وتستهلكها، فإنَّها تنكفئ إلى الموقع الدفاعي، أو موقف الندب والشتم واتهام الهويّات الفاعلة بالهيمنة وتهديد الهويّة الأصيلة.

تلك هي أحد أبرز وجوه أزمة الهويّة عند الشباب العربي والخليجي. لا يجدون ذاتهم في هذه الهويّات المنفعلة ولا يشعرون بالقدرة والمكانة والمنافسة على الساحة العالميّة. هويّتهم المنفعلة الدفاعيّة/الاستهلاكيّة لا توفّر لهم أسباب الاعتزاز بانتماء يتّصف بالحيويّة والديناميّة والحضور. أمّا الانتماء إلى التاريخ العريق والماضي المجيد وسواهما من مظاهر الهويّة البنيويّة الثباتيّة، فلا يحلّ الأزمة، ولا يمكنه فرض ذاته، كما تفرض الصين ذاتها من خلال إغراق السوق العالميّة بمنتجاتها، غير القابلة للمنافسة على صعيد الكلفة. أو كما تفرض ألمانيا ذاتها من خلال علومها وفلسفتها وفكرها؛ ممّا جعلها تحتلّ مكانة المعلّم في بدايات القرن العشرين، وما قبله لكل من أميركا واليابان. أو كما تفرض ذاتها من خلال منتجاتها التقنيّة ذات المستوى العالي من الإتقان غير القابل للمنافسة. لم تكن اليابان متقدّمة كألمانيا، ولكنّها تعلّمت منها، بدون حرج ولا غضاضة، وأصبحت تفرض ذاتها بمنتجاتها التقنيّة المعروفة. خرجتا كلتاهما مهزومتين ومدمّرتين من الحرب العالميّة الثانية، وها هما تشغلان راهناً المكان الثاني والثالث في الاقتصاد العالمي. ليس من خلال المباهاة بالقيصريّة، أو بالساموراي، بل من خلال بناء الجدارة والاقتدار اللذان يشكّلان هويّة كل منهما راهناً وفي المستقبل على الساحة العالميّة.

وها هي دبي، خليجيّاً، بصدد بناء هويّة الإنجاز واحتلال المركز المرموق إقليميّاً وعالميّاً، ليس من خلال المباهاة بالأصل والحسب والعصبيّة، بل من خلال إطلاق العنان للطاقات المنتجة وللأفكار الرائدة، وللمشاريع الجريئة. وبلدان الخليج الأخرى تملك الإمكانات والموارد كي تحقّق اختراقات وإنجازات مماثلة، إذا اتخذت من الفعل والإنجاز والإنتاج هويّة متجدّدة لها. إنّما لا يقتصر الأمر في الحالتين على سوق الأعمال، بل لا بدّ من إقامته على قاعدة علميّة ومعرفيّة وخلقيّة صلبة، كما فعلت ماليزيا. ولا بدّ من إطلاق العنان للطاقات الحيّة من عقالها، وتحريرها ممّا يفرض عليها من تحريم وتجريم. ولا

بدّ من إطلاق العقول المتفتّحة وتحريرها من ألوان الحظر المتكاثرة، ومن التفكير الأحادي المقنّن والمدجّن الذي لا ينتج عنه سوى التبعيّة والانفعال والانقياد. تلك هي إحدى أبرز وظائف الثقافة والفنون على اختلافها: إطلاق الطاقات الحيّة وتحرير الأنفس وتفتّح الأذهان. وذلك هو ما فعله الغرب الذي وفّر وسائل النجاح لثورته الصناعيّة من خلال الثورة العلميّة والفلسفيّة من ناحية، وثورة الفنون والآداب المتفتّحة على الحياة من ناحية ثانية. الغرب يصرف بسخاء على هاتين الثورتين ليس من باب الترف، بل من قناعة بأنّ الإنجازات التقنيّة والصناعيّة الرائدة والمبتكرة والمتجدّدة، لا تصدر إلاّ عن أجواء ومناخات ثقافيّة منفتحة، وإلاّ عن إنسان أطلقت طاقاته الحيّة، وتمّ تعهّدها بالتنمية، وتحرّر ذهنه من قيود التزمّت، محلّقاً في آفاق الأفكار الرائدة والمدهشة التي تتحوّل من ثم إلى تقنيّات تكتسح الأسواق، وفنون وآداب تغزو الثقافات.

ذلك هو سبيل ولوج شباب الخليج إلى الهويّة الفاعلة المنتجة والمنجزة، وذات القدرة على الخروج إلى الساحة العالميّة، وتنافس الجودة حامي الوطيس الذي يحكمها. الشباب الخليجي، مثل كل شباب آخر في طول الدنيا وعرضها، هو من حيث التعريف من يحمل بين جوانحه طاقات الحياة والنماء، وروح الطموح والمغامرة والانفتاح على كل جديد. ذلك هو معنى كونه الرصيد الاستراتيجي المستقبلي، باعتبار الشباب مشروع مستقبل أساساً. هكذا يبني هويّة ومكانة يعتزّ بهما. أمّا حصار نفوس الشباب وأذهانهم، بالتحريم والتجريم والاتباع والإخضاع، وقمقمة طاقاتهم الحيّة وإحباط توقهم إلى الانطلاق ومغامرة التجديد، فلا تؤدّي إلاّ إلى الخواء وفقدان المناعة الذي يجعل الأوطان قابلة للاستباحة. ولا جدوى عندها من شكوى أو ندب أو شتم، في عالم يقوم على قانون القوّة والاقتدار.

الفصل السادس

الشباب الخليجي وأوقات الفراغ:
ترويح وبناء ذات، أم هدر وهويّة استهلاك؟

تمهيد:

تطرح مختلف الأدبيّات التي تتناول قضايا الشباب الخليجي، بالدراسة والبحث، مسألة أوقات الفراغ. وهي مسألة تشكّل مثار شكوى الشباب ذاتهم. الكبار يتّهمون الشباب بأنّهم قد انصرفوا عن الثقافة والقراءة، إلى أنشطة تشكّل أضراراً خلقيّة وسلوكيّة متعدّدة الألوان تؤذيهم، كما تؤذي المحيط. كما أنّهم متهمون بالميل إلى الكسل واللامسؤوليّة. وأمّا الشباب فيضعون اللّوم على قلّة إمكانات الأماكن (من مؤسّسات وأندية) التي يستطيعون قضاء أوقات مفيدة ضمنها، ومن خلال برامجها وتجهيزاتها. والواقع أنّ الحديث عن أوقات الفراغ هو بحدّ ذاته ملفت للنظر، إذ المقصود فيه تلك الأوقات خارج دوام الدراسة والقيام بواجباتها، أو التدريب أو العمل. وما يزيد من التساؤل هو حجم هذه الأوقات الكبير، وخصوصاً خارج أيّام الدراسة. ما معنى أن يعيش الشباب أوقات فراغ كبيرة؟ وما معنى أن يكون في حياته فراغ أصلاً؟ هذه الأوقات هي في الأساس أوقات ترويح وصيانة ذاتيّة واستعادة النشاط، بعد جهد الدراسة أو التدريب والعمل، وليست مجرّد فراغ يحيل إلى مسألة «الفراغ الوجودي»، خصوصاً حين يتمّ الحديث عن قتل الوقت، أو تقطيع الوقت، أو تمضيته.

إنّنا في الأصل، وخلال تنظيم دورة الحياة والنشاط والراحة، بصدد وقت حرّ يخصّص في الأساس للتنمية الذاتيّة التي تستكمل التنمية المعرفيّة أو

المهنيّة. هذا الوقت الحرّ هو لبناء مشروع الذات، واستكمال مقوّمات توازن الوجود: من تنمية هوايات على اختلافها، إلى اكتساب مهارات تعزّز التمكّن الذاتي والوجودي، وتجعل الحياة مليئة بالجهد والفرح والراحة، والارتقاء بالقدرات المختلفة. إنَّها فرصته لاستكمال إنماء تلك الجوانب من الوجود، التي لم تقم الدراسة النظاميّة أو التدريب، أو عمليّات التنشئة بتوفير فرص إنمائها.

فإذا كان هناك قضيّة أوقات (بالجمع ممّا يدلّ على خطورة الأمر) فراغ تشكّل مصدراً للشكوى والمعاناة، فإنّما يدلّ ذلك على الثغرة الوجوديّة التي يعانيها أسلوب حياة هذا الشباب. الذي يُفترض أن ذلك أن يضجّ بالحيويّة والحياة، ونهم الإقبال على الدنيا بكثافة، تزيد عن أيّ أوقات راحة، أو فترات حرّة من الأنشطة والواجبات النظاميّة. فما معنى أن يكون لدى الشباب الخليجي أوقات فراغ، غير مليئة بالحيويّة والحياة والإقبال على تنمية الهويّات والمهارات والاستمتاع بممارستها؟ وهل نحن بصدد أوقات فراغ أم بصدد أسلوب حياة، ونمط وجود؟ وهو أسلوب حياة لا تقع مسؤوليّته على الشباب وحدهم، بل الأغلب أن يكون أسلوب حياة يفرضه الواقع الاجتماعي، بخصائصه وديناميّاته وتوجّهاته.

وحيث إنَّ الفراغ لا يمكن أن يظلّ فراغاً، فما هو إذاً أسلوب الحياة الذي يملأ هذا الفراغ؟ ما هي توجّهاته وأنشطته ومعاييره، وما هي مرجعيّته وأسباب ذلك كله؟ وإلى أيّ مدى توفّر أساليب الحياة هذه التي تملأ الفراغ، التنمية الشخصيّة والنفسيّة والاجتماعيّة والمهاريّة التي تشكّل وظائف الوقت الحرّ. ذلك أنَّ الأمر يتجاوز مجرّد الشكوى من قلّة إقبال الشباب على هذه الأنشطة المنمّية، أو شكواهم ذاتهم من قلّة توفّر فرصها، وصولاً إلى طرح قضيّة الثقافة السائدة، أو التي لها، على الأقلّ نصيبٌ وافرٌ من الانتشار.

وبالطبع يتفاوت الأمر من حيث الحدّة والتوجّه والشكوى تبعاً لمختلف الشرائح الشبابيّة، التي درجنا على استعراض أوضاعها، في مختلف القضايا التي تتناولها هذه الدراسة بالبحث. ففئة شباب النخبة ليس عندها مشكلة وقت

فراغ عموماً. إذ إنَّ فرص حياتها غنيّة بالأنشطة التي تبني التمكّن والاقتدار، خلال الدراسة والتدريب والعمل، كما خلال الأوقات الحرَّة التي تخصّص لأنشطة الترويح التي توفّر الصيانة ومتعة الحياة، وكذلك للأوقات الحرّة التي تملأ بالأنشطة المنمّية للهويّات والمهارات الحياتيّة. إنَّها تمثّل الوجود المليء، على عكس الوجود الخاوي الذي تتناوله الأدبيّات بالبحث.

كذلك فإنَّ فئة الشباب المحظي لا تعاني من أوقات فراغ بمعنى خواء الوجود، بل إنَّ وجودها مليء بأسلوب الحياة الاستهلاكي، بكلّ متعه الآنية وإثاراته وإفراطه في استعراض مظاهر النعمة والوفرة.

تطرح مسألة أوقات الفراغ بحدّة خاصّة عند الفئة الوسطى التي تشكّل موضوع مختلف الدراسات. وأمّا فئة الشباب المهمّش، أو شباب الظلّ فهي لا تكاد تدخل في الحسبان عند طرح الموضوع. ولو أنَّ أوضاعها الخاصّة، وما تفرضه عليها أعباء الحياة والتزاماتها وإرغاماتها لا تترك لها الكثير من أوقات الفراغ، حيث تستنفذ طاقاتها الحيّة عموماً في العمل. إلاَّ أنَّ هناك حيّزاً من الفراغ وهو أبعد ما يكون عن توفير فرص التنمية الذاتيّة والارتقاء بنوعيّة الحياة، وهو يحتاج إلى عناية خاصّة، لأنَّه يشكّل، في تقديرنا، ذلك الحيّز الحرج الذي يشكّل قنابل العنف الموقوتة التي يمكن أن تتفجّر في حالات الاضطراب الاجتماعي.

الكثير من هؤلاء الشباب يشكّلون الكتل العاملة أو العاطلة عن العمل بمقادير متفاوتة، والتي ليس لديها من إمكانات لاستهلاك المتع المتوفّرة للفئات المحظيّة. إنَّهم يجتمعون في الساحات العامّة في وضعيّة المتفرّج والمحروم من حظوظ الاستهلاك التي يراها واحدهم أمامه، في حالة من تراكم الاحتقان الداخلي، وتصاعد مشاعر الغبن. يحسّ من يعبر أمامهم بنظرات التوتّر والتعبئة النفسيّة والعصبيّة عندهم. ويحسّ الملاحظ المدقّق، أنَّه يكفي عنصر مفجّر كي يحرّك ردود فعل سلوكيّة جماعيّة لديهم تتخذ طابع العنف على القطاع العام، وفي أحسن حالاتهم يفرغون طاقاتهم في ساحات القرى من خلال كرة القدم، على ملاعب ترابيّة أعدّت من قبلهم لتمشية الحال.

نتناول تباعاً مسألة ملامح أوقات الفراغ والقضايا المتعلّقة بها، ثم نعالج خصائص أسلوب الحياة الذي أصبح يشكّل ثقافة عامّة لا تقتصر على الشباب وحدهم، بل تميّز أوقات الفراغ عند الكبار كذلك. نتناول بعد ذلك موضوع العولمة في علاقتها بالتسلية والإثارة، ممّا يمكن تسميته برضاعة التسلية، والتي بدأت تنتشر عالميّاً وعربيّاً وخليجيّاً خالقة عالماً من أحلام الشهرة والنجوميّة. ويتّضح من هذه المعالجة أنّنا بصدد توجّهات مجتمعيّة تحتاج إلى التفكّر بشأنها، إذ إنَّها تتجاوز القضيّة الفرعيّة المسمّاة أوقات الفراغ عند الشباب، وصولاً إلى قضيّة بناء اقتدار الإنسان وبناء نوعيّة حياة مليئة بمقوّمات النماء.

أوّلاً: حالة أوقات الفراغ وخصائصها:

تبيّن دراسة هامّة للأمانة العامّة لمجلس القوى العاملة في المملكة العربيّة السعوديّة (1420هـ) حول سبل الاستفادة من أوقات فراغ الشباب في المملكة، طبّقت على عيّنة من 3000 طالب ما بين 13 و25 سنة من العمر، وعلى عيّنة من 61 مؤسّسة عاملة مع الشباب، ومعنيّة بأوقات الفراغ، معلومات ذات دلالة في الموضوع، ولو أنَّه لا يمكن تعميم معطياتها على بقيّة دول المجلس. تبيّن من النتائج أنَّ الغالبيّة العظمى من الشباب صرّحوا بأنَّ لديهم هوايات متنوّعة يغلب عليها الرياضة. ولكن لم تبيّن الدراسة مدى ووتيرة ممارسة هذه الهوايات أسبوعيّاً. إلاَّ أنَّ النتائج أتت كاشفة لجهة حجم أوقات الفراغ المصرّح عنها. أعلن 67% من أفراد العيّنة أنَّ لديهم ما بين 4 ـ 6 ساعات فراغ يوميّاً أثناء أيّام الدراسة. وترتفع هذه النسبة إلى 75% من العيّنة خلال العطل (نهاية الأسبوع وسواها) حيث صرّح هؤلاء بأنَّ لديهم ما متوسّطه حوالى 9 ساعات فراغ يوميّاً. وهم يرون أنَّ هذا الوقت كبير جدّاً. وتأتي كيفيّة قضاء وقت الفراغ من حيث الأولويّة والكثافة كالتالي: تلفزيون وفيديو، رياضة، تمشي بالسيّارات، تسامر، تجمّع وتمشي في الطرقات والأسواق والساحات العامّة، مقاهي ولعب ورق، ومكالمات هاتفيّة. إنَّنا، ما عدا الرياضة التي لا يتضح مدى ممارستها، بصدد ظاهرة تكاد تشكّل هدر لطاقات الشباب ونمائهم. وترجع الدراسة حجم وقت الفراغ الكبير هذا إلى الوفرة وبالتالي استغناء الأسر عن عمالة الأبناء.

أمّا الشباب الذين استجابوا للدراسة فذكروا أنَّ مشكلات أوقات الفراغ لديهم تنجم تراتبيّاً عن العوامل التالية: عدم وجود أماكن ترفيه كافية أو مناسبة، عدم توفّر القدرة الماليّة لارتياد أماكن الترفيه الخاصّة (التجاريّة)، صعوبات الانتقال إلى الأندية التي لا تتوفّر في الأحياء، عدم وجود منتزهات كافية، أو مجال حيوي خاصّ للعزّاب. وهم يطالبون بزيادة كل هذه الأماكن والأندية المنمّية للطاقات والمواهب، وتطوير المتوافر منها. أمّا القلّة المحظيّة فإنَّ لديها فرص السفر إلى الخارج بمفردها أو مع الأسرة.

ويطالب الشباب برعايتهم في أوقات الفراغ من خلال توفير الدورات الصيفيّة ومعسكرات العمل، وتعليم حاسوب ولغات، وإيجاد فرص عمل مؤقّتة، وإنشاء مكتبات عامّة، وإقامة مهرجانات عالميّة، وإنشاء صالات ومسارح ودور ثقافة. ذلك أنَّ فرص التدريب للشباب محدودة جدّاً وتكاد تكون رمزيّة (أقلّ من 1500 شاب من مجمل 400 ألف).

وخلصت الدراسة إلى عدم توفّر اللوجستيّات، وفقر إمكاناتها وضعف تمويلها وتدنّي قدرتها على جذب الشباب.

وتخلص دراسة أقلّ مدى منها في البحرين إلى نتائج مماثلة[1]. يذكر واضع الورقة أنَّ الأندية بدأت سياسيّة ثقافيّة، في فترة النضال من أجل الاستقلال، لاستقطاب الشباب. ثم خضعت هذه الأندية تدريجيّاً لإشراف الأجهزة الحكوميّة، انتهاء بالإشراف شبه الكلّي عليها من قبل المؤسّسة العامّة للشباب والرياضة. انحسرت مع هذا الإشراف الأنشطة الثقافيّة العامّة وتركّزت بشكل متزايد على كرة القدم وأنديتها. أمّا بقيّة الأنشطة فهي تقدّم للأطفال أساساً. ومع الإشراف الرسمي زاد التدخّل على مستوى الرقابة وإعطاء التصاريح بإقامة الأنشطة وتمويلها، وكذلك تمويل التدريب. وانحسر بالتوازي دعم القطاع الخاصّ. وأخذت هذه الأندية تعاني من ضعف هيكلي عامّ واتكاليّة على

---

(1) انظر خالد الحمد (1997). واقع النشاط الشبابي في البحرين: ورقة مقدّمة إلى نادي العروبة: المنامة. وجدير بالذكر أنّ واضع الورقة هو رئيس قسم الأنشطة الشبابيّة في المؤسّسة العامّة للشباب والرياضة.

المؤسّسة، وتدنّي جاذبيّتها للشباب. وخصوصاً أنَّ المؤسّسة ركّزت لمدّة طويلة على فرق كرة القدم أساساً. وتبقى المناطق الريفيّة (القرى) خارج هذا الاهتمام. وتكاد تخلو تماماً من الأندية بالمعنى الرسمي الوظيفي للكلمة. على أنَّ الوضع تغيّر راهناً مع تطوير الاستراتيجيّة الوطنيّة للشباب في مملكة البحرين، والتي لازالت في مرحلة التخطيط لتنفيذ برامجها.

على أنَّ المسألة لا تقتصر على هذا الوضع المؤسّسي الرسمي وشبه الرسمي الذي يمكنه تأطير الشباب. نحن بصدد ظاهرة خليجيّة ملفتة بدأت تتسارع مع ترسّخ الوفرة النفطيّة. هناك حركة عمرانيّة هامّة ونشطة جدّاً تكاد تقلب الوضع العمراني رأساً على عقب. وتتمثّل في إنشاء مدن كبرى ومراكز عمرانيّة على أحدث الطرز العمرانيّة الغربيّة. وهناك حركة عمرانيّة في المدن والعواصم الخليجيّة التقليديّة تتمثّل في بناء المجتمعات الكبرى الماليّة، التجاريّة، الإداريّة الاستثماريّة، وتترافق مع حركة مضاربات عقاريّة ألهبت أسعار الأراضي من خلال نزول بيوت تمويل ذات إمكانات عملاقة إلى السوق العقاري والعمراني. تتمثّل القضيّة ذات الخطورة في هذه الحركة، التي تمثّل طفرة عمرانيّة حقيقيّة، في انعدام التوازن المدني والمجتمعي. فلقد اكتسحت المشاريع الاستثماريّة العمرانيّة السوق والعقارات، ولم تقم بالتوازي حركة إنشاء مؤسّسات مجتمعيّة تشكّل بنية تحتيّة ثقافيّة وحيويّة (متاحف، مكتبات، أندية رياضيّة، منتديات ثقافيّة، معارض إلخ. . .) ممّا يمثّل روح المراكز الحضريّة العريقة؛ حيث هناك توازن بين حياة العمل وحياة الترويح والثقافة وتنمية الطاقات، والإحساس بالانغراس في المدينة. إنّنا في العديد من الحالات، وبشكل متزايد بصدد مدن الأبراج بلا روح. وكأنَّ الأرض أصبحت عقاريّاً تجاريّاً أثمن من أن يخصّص حيّز منها للحياة المجتمعيّة. ولا يندر أن تكتسح مجمّعات الأبراج هذه حتى الأحياء التقليديّة في المدن الخليجيّة، وتقضي على المجال الحيوي المعتاد للناس والناشئة.

وهكذا قامت مقام المجالات المجتمعيّة المعتادة مراكز تجاريّة كبرى حوّلت الترفيه والترويح إلى مشاريع تجاريّة استهلاكيّة في المقام الأوّل. لم يعد هناك من مجال حيوي للنزهة والفسحة والمتعة الترويحيّة سوى المراكز التجاريّة الكبرى (المولات) التي خلقت ثقافتها الخاصّة بها، ممّا سنعرض له في العنوان

القادم. تكمن الخطورة في هذه الوضعيّة في تحوّل الترويح والوقت الحرّ من فرصة للصيانة الذاتيّة، وتنمية القدرات والإمكانات والمواهب والتثقيف إلى عمليّة استهلاكيّة للمتع الآنية وإثاراتها، لمن امتلك وسائل هذا الاستهلاك واستطاع إليه سبيلاً. أمّا من لا يمتلك فلا يتبقّى أمامه سوى التجوّل والتسكّع، كما ذكر أفراد عيّنة الدراسة السعوديّة. إنّنا بصدد خطر التحوّل المتزايد من مشاريع بناء الذات وقدراتها إلى مشاريع الاستهلاك ومتعه الآنية، ممّا يصرف الشباب عن الأندية التي أصبحت عاجزة عن استقطاب اهتمامهم.

وليس ذلك بغريب. فلقد ذكرت الاستراتيجيّة الوطنيّة للشباب في مملكة البحرين في القسم النظري فيها بأنَّ الغالبيّة من الشباب والفتيات يُقرّون باهتمامهم بالرياضة، إلاّ أنَّ 7% منهم فقط يمارسون نشاطاً بدنيّاً معتدلاً لمدّة ساعة، 3 مرّات في الأسبوع.

وأمّا التقرير الختامي لقطاع الشباب في دولة الكويت للعام 2005 ـ 2006 فهو أكثر كشفاً[1]. الهيئة العامّة للشباب والرياضة متقدّمة جدّاً من حيث هيكلها التنظيمي ووحداتها وأقسامها والعاملين فيها، إنَّها مثاليّة بكلّ المقاييس على مستوى التخطيط والتنظيم والأرشفة وتدريب العاملين على اختلاف تخصّصاتهم، وعلاقاتها العربيّة والدوليّة، وقاعدة معلومتها، وقنوات تنسيقها بين مختلف المراكز والأندية التي تنتشر في جميع المحافظات. وهي تحظى بتمويل سخي فعلاً، لتلبية احتياجات التجهيز والتسيير. وتصدر تقارير إحصائيّة تفصيليّة وموضوعيّة جدّاً حول مختلف الأنشطة التي تتضمّن في الواقع كل أوجه التنمية الجسميّة والنفسيّة والمعرفيّة والاجتماعيّة والمهاريّة التي يحتاجها الشباب، وإحصائيّات المشاركة فيها.

تكمن المسألة التي تستدعي تفكيراً متعمّقاً في قضيّتين الأولى هي فئات السنّ التي تستفيد من مختلف الأنشطة (ترويحيّة، تدريبيّة، هوايات ورياضة). الفئة العمريّة من سنّ 6 ـ 13 سنة تشكّل الغالبيّة العظمى يليها فئة الناشئة في مرحلة

---

(1) انظر: التقرير الختامي لقطاع الشباب (2005 ـ 2006). إدارة المكتب الفنّي لقطاع الشباب ـ قسم المعلومات والإحصائيّات: الهيئة العامّة للشباب والرياضة: الكويت.

الدراسة المتوسّطة فالثانويّون. وحين الوصول إلى مرحلة الشباب في سنّ 22 سنة تتدنّى أعداد المستفيدين كي تصبح رمزيّة تماماً أو معدومة، ولا تشكّل سوى 10% من فئة عمر الابتدائي. أين الشباب ولماذا هم غائبون؟ هل هناك أنشطة أخرى تستقطبهم (في الجامعات والمعاهد مثلاً، أم ماذا)؟

يلفت النظر في التقرير الإحصائي 2005 ـ 2006 وما قبله، أنَّ الإقبال هو أساساً على الأنشطة الترويحيّة من حفلات واحتفالات بمناسبات عامّة، يليها الرياضة، وخصوصاً السباحة. أمّا عندما يتعلّق الأمر بالأنشطة التي تكوّن وتنمّي القدرات والمواهب على اختلافها: فنون، مسرح، علوم، فلك، ميكانيك سيّارات، ديكور، اقتصاد منزلي، تربية فنِّيَّة، ألعاب شعبيّة، وعي صحّي، أصدقاء البيئة، أنشطة ثقافيّة وحتى البرامج الدينيّة، فإنَّ الإقبال تبعاً للإحصائيّات هزيل جدّاً، بل ومعدوم في غالبيّة الحالات. وهكذا تتحوّل هذه المراكز عالية التجهيز والتنظيم وسخيّة التمويل وغنيّة البرامج، إلى مجرّد أماكن لإقامة المناسبات الاحتفاليّة. ليس هناك إقبال على التنمية الذاتيّة، وتنمية المهارات من أيّ نوع كان. فأين هي المشكلة؟ هل هي في الإمكانات والتجهيز، أم في المناخ الثقافي العامّ؟ تلك هي القضيّة الكبرى التي يتعيّن طرحها فيما يتعلّق بأوقات الفراغ، والتي تستدعي التفكير والتدبّر وصولاً إلى تحوّل المنظور. هنا أيضاً لا يجوز التعميم، من هذه الحالة الخاصّة، على مختلف دول المجلس، ومختلف فئات الشباب. إنّما هي مؤشّر على ظواهر عامّة تستدعي الدرس. فماذا يفعل الشباب إذاً في أوقات الفراغ؟

ثانياً: الأساليب الشائعة في تمضية أوقات الفراغ:

ليس هناك من تعميمات ممكنة حول أساليب تمضية أوقات الفراغ؛ حيث تتنوّع الأوضاع بين مختلف دول الخليج، وما تقدّمه من خدمات كثيرة، وبين مختلف شرائح الشباب. نقتصر إذاً على الإشارة إلى بعض الأساليب التي تشكّل حالة نقيضة لمشروع التنمية الشخصيّة التي يفترض أن يخصّص لها الوقت الحرّ.

بادئ ذي بدء لا بدّ من الإشارة إلى أنَّ مثل هكذا مشروع للتنمية الذاتيّة، هو

نتاج عمليّة تنشئة تبدأ في الطفولة في الأسرة التي تهيّئ الأبناء للتنمية الذاتيّة، من خلال مختلف البرامج التي توفّر فرصها والاشتراك فيها والتشجيع عليها. مثل هذه الأسرة تضع لكل مرحلة عمريّة من أبنائها برنامجاً للنشاط خارج أوقات الدراسة وتشجّع عليه، وتعطيه درجة كبيرة من التقدير بحيث يتمثّله الطفل كجزء مكوّن من حياته (ذلك ما تفعله عادة أسر فئة النخبة من الشباب).

وتأتي المدرسة بعد الأسرة، كي تتابع مشروع التنمية الذاتيّة هذا للطلاّب وتغذّيه، وتجعله من متطلّبات الدراسة النظاميّة، وتنمّي لدى التلاميذ هذه الاهتمامات في نظام من التوقّعات العالية لتحقيق الإنجازات في هذا المجال، كما في مجال الدراسة ذاتها.

ولا نجانب الصواب كثيراً إذا قلنا إنَّ نسبة لا يستهان بها من الأسر الخليجيّة تنمّي اتجاهات نقيضة لدى أبنائها، من خلال الإغراق بوسائل التسلية والترويح غير الصحِّيَّة، في نوع من إشاعة ثقافة الاستهلاك الأقصى، في وضعيّة الجهد الأقلّ. إنَّها ثقافة الرفاه والطفل المدلّل الذي يستهلك بدون جهد، أو هو يستهلك بشكل سلبي لا يحتاج إلى بذل الجهد والتمرّس فيه والمثابرة عليه، الساعات الطويلة أمام التلفزيون والفيديو، النزهات إلى مطاعم الوجبات السريعة، الإفراط في الاتكال على الخدم بحيث لم يعد الطفل يقوم بأيّ جهد ذاتي في تنظيم حياته. والنتيجة معروفة: تزايد انتشار ظواهر السمنة وأمراضها، انطلاقاً من القيمة التي تكتسب طابع الوجاهة الاجتماعيّة والمتمثّلة بالاستهلاك. ويستوي في ذلك كل من البنات والصبيان على حدّ سواء، حيث تهتمّ البنات بالموضة ومجلاّتها والزينة وأدواتها، حين تصل سنّ الشباب.

وأمّا المدرسة فإنَّها تكاد ترسّخ ما تأسّس في البيت. صحيح أنَّ هناك أنشطة لامنهجيّة في قطاع التعليم العامّ، وهناك نواد مختلفة ثقافيّة وتقنيّة. إلاَّ أنَّها لا تشغل سوى مكانة هامشيّة عموماً، بحيث يقتصر الإقبال عليها على قلّة قليلة من الطلاّب. كما أنَّ إدارتها تفتقر إلى المهارات التي تفتح شهيّة الطلاّب. ولا يندر أن تستبعد من البرنامج اليومي للطلاّب بسبب ضغط المنهاج وضرورة إنهائه. إلاَّ أنَّ الأهمّ أنَّ هذه الأنشطة لا تشكّل نموذجاً جذّاباً ومجزياً، بحيث تصبح

جزءاً من حياة الدراسة. وهكذا يبحث الشباب عن شيء من المتعة والإثارة خارج جدران المدرسة، وذلك تبعاً لمدى توفّر الإمكانات المادِّيَّة والقدرات الاستهلاكيّة، التي أصبحت المرجع الثقافي الأكثر شيوعاً: قيمتك فيما تستهلكه، وفي ارتفاع كلفته.

أمّا من لا يملكون فهم يتسكّعون، كما تشير إلى ذلك بعض الأدبيّات، في الشوارع والساحات، والأسواق، والمراكز التجاريّة الكبرى (المولات). ويدفع هذا التسكّع إلى الانزلاق إلى بعض التصرّفات، من مثل المعاكسات والتحرّشات والكلمات النابية. وقد تكون المقاهي هي الأماكن التي تستوعب هؤلاء الشباب ذوي القدرة المحدودة على الاستهلاك، وخصوصاً مقاهي لعب الورق، وتدخين الشيشة التي أصبحت الموجة الجديدة في عالم الشلل الشبابيّة. إنَّها تملأ حيّزاً هامّاً من الفراغ الوجودي، من خلال المسامرة والتدخين ولعب الورق.

وبرزت تسلية جديدة، غير مكلفة كثيراً، هي الجنس الجوّال Phonesex والدردشة الصوتيّة (سنعود إلى الإنترنت في الفقرات التالية)، نتيجة للكبت العاطفي، مع تفاقم أسباب الإثارة على التلفزيون والقنوات الفضائيّة والفيديو كليب، والمواقع الإباحيّة على الإنترنت، بدأت تنتشر المغازلات من خلال الجوّال. وتيسّرها إمكانات التواجد المختلط في الأماكن العامّة (خصوصاً المولات) التي كسرت الحواجز بين الجنسين. تتمّ المغازلة من خلال الجلوس عن قرب في مكان عام (مطعم وجبات سريعة في مول مثلاً)، قد يعقبه لقاء فعلي، أو يتوقّف عند حدّ أحلام اليقظة والاسترسال فيها. ولقد يسّرت تقنيّة البلوتوث هذه المغازلات. وأصبح هناك شباب يتابهون بتكوين رأس مال جديد من أرقام هواتف بعض البنات، وتبادلها بالمقايضة فيما بينهم في نوع من الصفقات.

ينخرط بعض البنات في هذه اللعبة، في محاولة لتقليد فنّانات القنوات الفضائيّة. ويحتاط كلا الجنسين من خلال استخدام البطاقات المدفوعة سلفاً لهواتف تحمل أسماء خدم آسيويين عادة، بما يجنّبهم المحاسبة واكتشاف أمرهم.

أمّا الأكثر حظوة فهم نجوم المولات، واستعراضات السيّارات والدرّاجات الناريّة وضجيجهما وبهلوانيّاتهما. حلّت المراكز التجاريّة الكبرى محلّ الأسواق التقليديّة وبرّادات الحيّ وحوانيته، حيث تجمع كما هو معروف عدداً كبيراً من محال بيع الأدوات الاستهلاكيّة على اختلافها، مع مطاعم الوجبات السريعة، والمقاهي ذات الشهرة (سلاسل المقاهي والمطاعم) ومحلاّت الألعاب الإلكترونيّة، وقاعات السينما، وألعاب الأطفال. إنَّها غيّرت مورفولوجيّة المدينة التقليديّة حيث كانت تتوزّع هذه المرافق في أماكن مختلفة يتحرّك الناس بينها. وأبرز ما غيّرته هو كسر العزلة المحلّيّة وخلق فضاء عام كبير ومتنوّع تتفاعل فيه مختلف الشرائح السكّانيّة، ومختلف الناس ذوي الأهداف التسوّقيّة المتنوّعة. إنَّها أصبحت، خصوصاً في الخليج ومدنه الكبرى، الفضاء العام الجديد، ومركز الاستقطاب ليس للتسوّق وقضاء الحاجات فقط، بل للنزهة والتسكّع والتفرّج والمتعة والترويح. كما أنَّها كسرت حواجز العزلة والانفصال بين الجنسين، وبين مختلف الأجيال. وهي بالتالي بصدد إحداث تحوّلات ثقافيّة فعليّة في المجتمع من خلال التواجد في نفس الأماكن.

على أنَّ حضارة المولات هذه، والتي أصبحت المقصد المعتاد والمتكرّر للناس، وخصوصاً الشباب، أسبغت الطابع التجاري والاستهلاكي على أنشطة الترويح. إنَّها بصدد الحلول محل الأندية بشكل متزايد، وهي حوّلت فضاء الترويح والمتعة إلى فضاء تجاري استهلاكي أساساً، وبالتالي فهي أصبحت سند ثقافة الاستهلاك ووجاهة الاستعراض الاستهلاكي. أصبح لها نجومها الذين يستهلكون خدماتها. إنَّهم المتسوّقون الأساسيّون لمختلف السلع المعروضة، ولمختلف التنزيلات وأسواقها، وهم روّاد مطاعم الوجبات السريعة والمقاهي. كما أنَّهم روّاد ألعابها الإلكترونيّة، وقاعات السينما فيها. نجم المول يجب أن يكون مستهلكاً مميّزاً (يحمل أكياس التسوّق ويتجوّل بها ويستعرضها، أو يضعها بجانبه، يقضي وقتاً بالتحدث بالهاتف الجوّال، وهو في المقهى أو المطعم أو ممرّات المول، مع سيّارة فخمة أو رياضيّة متوقّفة في الموقف). إنَّه المحظي ذي الإمكانات. وهو باستعراض حظوته وإمكاناته يخلق عدوى استعراض الوجاهة الاستهلاكيّة التي تكرّسها هذه المولات. إنَّها حياة رغد العيش

ورفاهه. ذلك طبيعي جدّاً مع البحبوحة والوفرة، وهو عام ومنتشر عالميّاً وليس وقفاً على الخليج. إلاّ أنَّ للمسألة وجهاً آخر خليجيّاً بشكل نوعي.

حضارة الغرب تسمّى حضارة الاستهلاك بالطبع، إلاّ أنَّ للاستهلاك وجهاً آخر يبقى في الظلّ وهو الإنتاج. اليابانيّون والأميركيّون، وهم أكثر الشعوب استهلاكاً، هم في الآن عينه أكثر الشعوب إنتاجاً. إنَّهم ينتجون أوّلاً، بل هم يتفانون في التباري بالإنتاج، كما هو معروف، وهم يستهلكون بعد ذلك ممّا أنتجوه، أو أنتجه منافسوهم. فهم صنّاع ما يستهلكه الجميع. استهلاكهم هو أحد أشكال مكافأة جهدهم الإنتاجي. هويّتهم الأساسيّة هي هويّة مهنيّة إنتاجيّة.

أمّا أميركا التي طالما هاجمناها، لأنَّها تروِّج لثقافة الاستهلاك على طول الكون وعرضه، وتنشر سلاسل مطاعمها للوجبات السريعة، ومقاهيها، وتقنيّاتها الاتصاليّة وسواها، فإنَّ لها وجهاً آخر هو الأهمّ، وهو الذي يوفّر لها أسباب فرض قوّتها على الكون، فيما يتجاوز القوّة العسكريّة والماليّة. ولقد لخّص بعض الباحثين المتخصّصين[1] ذلك في ثنائيّتين هما .H.H و.M.M كل مفردة منهما تشكّل الوجه المقابل للأخرى. أمّا .H.H فهي تعبير عن هوليود وعالم الصورة والسينما والفيديو ولهوه، وفي مقابلها هارفرد رمز التفوّق والإبداع الأكاديمي المتميّز والذي أصبح مرجعاً. وأمّا .M.M فتعبّر عن ميكروسوفت وسيطرته على تكنولوجيا المعلومات وبرمجيّاتها، ويقابله ماكدونالد ووجباته السريعة. نحن إذاً فيما وراء الاستهلاك وإغراءاته، بصدد الوجه العلمي والتقني الأكثر تقدّماً، والذي يشكّل أساس قوّة أميركا. وقس على هذا الغرار في مسألة ألمانيا، وسيّاراتها الفخمة التي لا تجارى، إنَّ وراءها فلسفة الإتقان في العمل التي تكون العقل العلمي الألماني المعروف.

فماذا عن الاستهلاك الخليجي (في المولات أم في سواها)؟ يستهلك المحظيّون من غير جهد أو إنجاز أو إتقان مقابلين. إنَّه استهلاك الطفل المدلّل الذي يرفل في النعمة. ولكن أين هي المشكلة في ذلك؟ ولماذا لا نرفل في

(1) انظر غسّان سلامة Quant l'Amerique Refait Le Monde, Paris: Le Plon (2003).

النعمة المتاحة؟ تكمن المشكلة في أنَّ الاستهلاك يدخلنا في حلقة مفرغة. كلّما استهلكنا شيئاً أو سلعة أو خدمة، سرعان ما تصبح عادة وتفقد بريقها وجاذبيّتها، ويتعيّن علينا أن نستهلك المزيد. وكلّما استهلكنا سلعة أو خدمة توجّهت أنظارنا إلى من هم أكثر استهلاكاً منّا، أو أكبر قدرة على الاستهلاك، باعتباره من مكوّنات الوجاهة. وهكذا يدخلنا الاستهلاك في حلقته المفرغة حيث كل مستهلك هناك مستهلك أكبر منه، وأقدر وأكثر استهلاكاً لنفائس أغلى. وبالتالي فهي احتمالات الإحباط وعدم الرضى، والتسابق المحموم.

والخطير في الأمر أنَّ الاستهلاك المحموم في هذه الحالات، يستخدم أساساً للتغطية على الخواء الوجودي الذاتي حين نصبح مجرّد ما نستهلكه، وليس ما نصنعه أو ننجزه، أو ما ننمّيه في نفوسنا وكياننا. هنا تزاح المرجعيّة من القيمة الذاتيّة الجوّانيّة الأصيلة، إلى القيمة الخارجيّة البرّاقة. ولكنّ البريق الخارجي لا يملأ الفراغ الداخلي الذي يدفع الشخص إلى طلب المزيد من الاستهلاك والاحتماء برموزه، واستعراض وجاهته. تلك سيكولوجيّة معروفة تماماً من قبل الدارسين. وهي تشبه سيكولوجيّة الإفراط في الاستماع إلى الموسيقى الصاخبة التي تنسي فئة من الشباب فراغهم الداخلي، وتحميهم من ذعر مجابهة انعدام القيمة والدلالة المرتبطين بهذا الفراغ.

هذه الموسيقى الصاخبة انتشرت بين الشباب مع انفجار الانفتاح على الدنيا بعد أن حرّم التزمّت التقليدي عليهم الاستماع إلى موسيقى الطرب، والموسيقى التراثيّة الجميلة، كما يذهب إليه بابكر عبد القادر. وعلى غرار الموسيقى الصاخبة، يقوم صخب الدرّاجات الناريّة فائقة القوّة والسرعة، وموضاتها المستجدّة خليجيّاً، وقبلها السيّارات الرياضيّة الصاخبة وفائقة السرعة بدورها، بنفس الوظيفة. هذا الشباب المحظي يعلن بالضوضاء التي تزعج المارّة، وقد تخيف بعضهم، عن وجوده وحضوره وحظّه وتفرّده. الضجّة والإزعاج هما الوجود البديل عن وجود ذاتي يتصف بالخواء الجوّاني. إنّها الامتلاء الخارجي الذي يخفي الفراغ الكياني الداخلي ويعوّضه. صوت الدرّاجة الناريّة، أو السيّارة الرياضيّة يصبح البديل عن صوت جذوة الحياة المميّزة للشباب.

ومع الضجيج هناك إثارة السرعة والبراعة والمخاطرة في تسابق الدرّاجات والسيّارات، كما في سلوكات التفحيط في أواخر الليل. بذلك يشعر هذا الشباب بالحياة والحيويّة التي لا يجدها في داخله، في ذاته الجوّانيّة الأصيلة. تلك بعضاً من سلوكات ملء أوقات الفراغ التي هي بالواقع ملء الفراغ الداخلي.

تكمن إحدى أبرز المشكلات في هذا المنحى السلوكي الاستهلاكي الاستعراضي، في أنَّه يؤدِّي إلى اختلال الديمومة من خلال العيش في الحاضر وحده. إنَّه أسلوب العيش في «الراهنيّة» أي متع اللحظة الراهنة التي يغيب فيها المستقبل وبناؤه، وصناعة المصير. المصير هو الآن، وليس ما يمكن أن نصنعه ونصيره بالإعداد والإنماء الذاتي. ذلك ما يشكّل مخاطرة بالكيان الذاتي والعام في آن معاً، باعتبار الإنسان هو مشروع مصير وبناء كيان في الأساس، وليس مجرّد كينونة راهنة. ولهذا جانبه المكافئ عند آباء هؤلاء الذين يجرون وراء جني المغانم الآنية، بدون كبير اهتمام أو اكتراث بالآثار الناجمة عن هذا السلوك، على البيئة والحياة واستدامة التنمية.

في مقابل هؤلاء وكردّ فعل عليهم بدأت تبرز بعض حالات من الشباب التحريمي التكفيري. إنَّهم يغالون ويعمّمون في أمر التحريم على كلّ شيء: الغناء، الموسيقى، التلفزيون التزيّن، البنوك، وحتى تكنولوجيا المعلومات. مع تطاول وسلوكات عدوانيّة تهجّميَّة على الناس في المواقع الاجتماعيّة والتفاعليّة المختلفة[1]. إنَّهم بدورهم نتاج الإفراط في التربية الدينيّة المتزمّتة التي اعتبرتها بعض السلطات أمراً محموداً، لأنَّ فيه ضبطاً وفرضاً للسيطرة على الناس. ذلك أنَّه ليس هناك من حلف أمتن وأكثر وثوقاً من تحالف التسلّط السياسي مع التحريم الديني: فرض القيود على الأنفس والأفئدة والأذهان. ولقد تمّ تشجيع هذا التشدّد طالما خدم سيطرة السلطات، وأصبح مشكلة حين تحوّل إلى تكفير كل شيء في الحياة، بما فيها شرعيّة هذه السلطات. تتغذّى هذه الميول التكفيريّة، على المستوى الذاتي الداخلي، من قمع كل قوى انطلاقة الحياة

(1) انظر دراسة بابكر عبد القادر حول الشباب السعودي. ص 117.

ورغباتها. إنَّها ذاتياً دفاع ضدّ إغراءات هذه الرغبات الذاتيّة وقوى الحياة والحب التي يضجّ بها سنّ الشباب. تلك آليّة دفاعيّة معروفة في علم النفس: فرط التعفّف والتزمّت والتصلّب والتطرّف الذي يخفي الخشية من إفلات الرغبات والشهوات من عقالها. إنَّها آليّة القلب إلى الضدّ: العنف ضدّ الحبّ، والتفكير الذي ينصبّ على ما يعتبر ضلالاً عند الآخرين، هو حرب على الرغبات وخلجات الحياة.

في مقابل هاتين الفئتين المتطرّفتين، تشكّل أوقات الفراغ أزمة فعليّة للشباب المتعلّم والعاطل عن العمل. ليس فقط أحلامه المستقبليّة تتلاشى نتيجة لطول فترة بدء التوظيف بعد التخرّج، بل كذلك لأنّ إعالته من قبل أسرة ترزح عادة تحت وطأة الضائقة الاقتصاديّة تطول وتولد له ولها المعاناة. ويضاف إلى ذلك قلّة إمكانات الترويح وكلفتها المادِّيَّة، مع الوعي الحادّ بطغيان موجات الاستهلاك من قبل من يملكون وسائله. وتصبح أوقات الفراغ الطويلة نتيجة لقلّة فرص المشاركة في الشأن العام عبئاً حقيقيّاً. اجترار الأيّام بدون أمل، قتل الوقت الذي يتّصف بالفراغ الوجودي. خيبات الأمل واليأس من إشباع الحاجة إلى المكانة المهنيّة والحاجات العاطفيّة من خلال الزواج. تلك هي الوضعيّة الضاغطة على هذه الشريحة والتي تولد الأعراض النفسيّة التي يشكون منها في شهاداتهم: القلق، اليأس، مشاعر الإحباط والفشل، فقدان الثقة بالنفس، التشاؤم من الدنيا والناس، الأيّام التي تطحن الوجود طحناً بدلاً من أن تملأه بالحيويّة والحياة، ردود فعل التوتّر والعصبيّة، ومقابلها التبلّد والاستسلام. هذه ليست أمراضاً نفسيّة أصيلة لدى الشباب، بل هي اضطرابات استجابيّة لوضعيّة وجوديّة مأزقيّة.

الواقع أنَّ حالة هؤلاء الشباب النفسيّة ليست مصابة داخليّاً. إذ يكفي أن يجدوا شيئاً من التفهّم والتشجيع ورفع المعنويات والمؤازرة، وإثارة طاقة الحياة فيهم، حتى ينقلب الموقف وكأنَّهم خرجوا من حالة الخدر والثُبَاتْ إلى حالة تحرّك الحياة واستيقاظها. الأمر منوط إذاً بإيجاد الحلول لهذه الحالة المأزقيّة. عندها سيقدم هؤلاء الشبّان على الدنيا بالعطاء، وتعاود آفاق المستقبل الانفتاح، وتبدو الاضطرابات النفسيّة المشكو منها، وكأنّها غمامة صيف. ولحسن حظّ

المجتمع العربي الخليجي أنَّ لديه ما يكفي من الإمكانات والموارد ما يتيح إيجاد الحلول لهذه المآزق.

على أنَّه لا يجوز المبالغة في تضخيم سلبيّات الصورة. فالدراسات حول الشباب الخليجي تبيّن بوضوح أنَّه معنيّ ومهتمّ. هناك نسبة طيّبة تتابع الشؤون العامّة الخليجيّة والقضايا العربيّة الساخنة في وسائل الإعلام المرئي والمكتوب. وهناك نسبة طيّبة كذلك تنخرط في برامج تثقيف ذاتي من خلال قراءات أدبيّة وفكريّة جادّة. وهناك شريحة واعدة، تميّز في الإعلام المرئي بين الغثّ والسمين. والواقع أنَّ الشباب ليس هو المقصّر على هذا الصعيد، إنَّه على العكس متأثّر بتيّار عام، يسود المناخ الثقافي والفكري عند الكبار قبل الشباب. وهو تيّار لا بدّ من وقفة جادّة عنده وتدبّر تحويل اتجاهه في توجّهات أكثر بناءاً ونماءاً.

ثالثاً: قواعد المعلومات والإعلام ورضاعة التسلية:

تشكّل تكنولوجيا المعلومات مع الانفتاح العالمي والاعتماد المتبادل بين الأمم والشعوب الوجه الحتمي غير القابل للعودة عنه في العولمة. كما أنَّها تحمل فرصاً كبرى في النماء والارتقاء والوعي بقضايا الكون، والتآزر الجماعي بين الشعوب في قضاياها المنصفة، والاطلاع بدون حدود على ثروة البشريّة من المعلومات، والمواكبة الآنية للأحداث والتطوّرات. وبالمقابل هناك أوجهاً مظلمة للعولمة تتمثّل في محاولات الهيمنة على الشعوب من قبل القوى الكبرى، والهيمنة على الثروات من قبل الشركات العملاقة، ووحشيّة أسواق المال وتقلّباتها، وتفشّي حروب الهويّات والفساد الكوني، واشتداد حمأة المنافسة، والحرب على التقديمات الصحّيّة والوظيفيّة.

والشباب في الحالتين هو في قلب العولمة عالميّاً وخليجيّاً. الشباب هم أبطال العولمة وجمهورها، يستفيدون من مزاياها وتلقى عليهم أوزار أوجهها المظلمة التي لا بدّ من التصدّي لها ومقاومتها. وكما هو حال الاستهلاك المكوّن لأحد أوجه العولمة السلبيّة، فإنَّ حال قواعد المعلومات والإعلام،

وخصوصاً بعض برامج القنوات الفضائيّة تستهدف الشباب أساساً، ممّا يتعيّن الوقوف عنده في بحث أوقات الفراغ.

1 ـ الإنترنت وأوقات الفراغ:

الشباب هم أبطال الشبكة، وهي مرجعيّتهم. والشبكة تفتح قواعد المعلومات وكنوزها بما يشكّل فرص تعلّم وتكوين معرفي غير مسبوقة في تاريخ البشريّة. إلاً أنَّها في الآن عينه موضع حذر الكبار وتصاعد شكواهم، بما تحمله من مخاطر. وكما حدثت قديماً مبالغات سلبيّة في الموقف من السينما والتلفزيون اللذين اعتبرا أساس فساد الشباب خلقيّاً وانحرافهم سلوكيّاً، فإنَّ الأنظار تتوجّه الآن إلى الشبكة، بعد أن نسي العالم كل من السينما والتلفزيون، أو أصبحوا أكثر واقعيّة في التعامل معهما واستهلاك منتجاتهما.

قبل الحديث في الأخطار وتضخيمها يتعيّن الإشارة إلى مسألتين. تتعلّق أولاهما بإيجابيّات الإبحار في الشبكة وتتعلّق الثانية باستهلاك الشباب الخليجي لخدمات الشبكة من حيث النوعيّة والكمّ.

على النقيض من شكوى الكبار الذين يضعون اللوم على كل جديد ويقفون موقفاً عدائيّاً منه أحياناً كثيرة، لا بدّ من إشارات سريعة إلى ما توفّره الشبكة والأبحار فيها ودردشاتها من فرص انفتاح وحرِّيَّة تعبير يجد فيها المراهق والشابّ ذاتهما، على النقيض من القمع والمنع الذي يتعرّض له في الأسر المحافظة، والمجتمع متدنّي التسامح، مع الحاجات والرغبات. من خلال الدردشة يتعلّم الشاب التعبير عن ذاته، ويتجرّأ الخجول في الإفصاح عن مكنونات نفسه ورغباته الطبيعيّة. كما يمكنه أن يتواصل ويكوِّن الصداقات التي يختارها بناءً لمرجعيّاته هو. إنَّها أسلوب جديد من الوجود، ومن ثقافة الشباب من خلال لغتهم الخاصّة، وتبادل الخواطر حول خصائص عالمهم وطموحاتهم ورغباتهم. وهي فرصة للتحرّر من وطأة رقابة الكبار والمحيط وتقديمها لرغبات الانطلاق والتعبير عن الذات، وإيجاد كيان شخصي مستقلّ من التبعيّة الفكريّة. كل ذلك يشكّل فرصة نماء حقيقيّة، وفرصة لاستكشاف الذات والآخرين والعالم، على عكس الشكاوى المبالغ فيها من قبل الكبار.

أمّا القضيّة الثانية الخاصّة بالشباب الخليجي لخدمات الشبكة، فإنَّ الدراسات تكشف عن مبالغات في المخاوف، تصل حدّ التهويمات التي لا أساس لها من الواقع. تتجاهل هذه المخاوف أنّنا بصدد ديناميّات فعليّة في التغيير الاجتماعي، وتغيير الأساليب التقليديّة في التفاعل والتواصل والمرجعيّات، وصولاً إلى تغيير أسلوب الحياة ذاته. نشير في هذا المجال إلى دراستين ميدانيّتين هامّتين حول استخدام الإنترنت في كلّ من الإمارات والبحرين. وكلاهما تكشف المبالغات في الحديث عن الأخطار والمفاسد.

أمّا الدراسة الإماراتيّة فهدفت إلى التعرّف الميداني على مخطّط شخصيّة الشباب الإماراتي مستخدم الإنترنت، من النواحي الاجتماعيّة والثقافيّة والمهنيّة، ومعرفة دواعي الاستخدام، ومدّته وتكراره ومجالاته. قام بها د. نصر الدين العيّاضي[1] على عيّنة من عمر 21 حتى 34 سنة من الجنسين، ومن مستويات جامعيّة وثانويّة، من الموظّفين والدارسين. ويتنوّع الاستخدام ما بين بريد إلكتروني وهو الأقلّ، والإبحار وهو الغالبيّة وبشكل يومي. والصغار هم الأكثر استخداماً. وتتفاوت أسباب الاستخدام ما بين الدردشة وهي الغالبة، وبين تحميل الموسيقى والألعاب الإلكترونيّة. ومعظم أفراد العيّنة ينظر إليها على أنّها وسيلة ترفيه وتسلية، أكثر من كونها وسيلة معرفة. وتغلب زيارة مواقع الأخبار والصحف، وتأتي مواقع البحث عن المعرفة العلميّة في المقام الثاني، يليها مواقع السيّارات وعالمها للذكور، ومواقع الموضة والتجميل والطبخ للبنات.

الدردشة هي النشاط الغالب عند كل من الذكور والإناث للأعمار أقلّ من 30 سنة خصوصاً، حيث تقل بعدها. وتهدف الدردشة إلى التسلية والتعارف وزيادة الاطلاع. وتتراوح مدّة الدردشة في العيّنة المدروسة ما بين ساعة واحدة و3 ساعات يوميّاً. وتزداد مع حداثة السنّ (15 ـ 20). إضافة إلى موضوعات التسلية والمرح هناك طرح محدود لبعض الموضوعات الجنسيّة، حيث تبقى

---

(1) انظر: د. نصر الدين العيّاضي (2005). الشباب الإماراتي والإنترنت. مجلّة الإذاعات العربيّة. عدد 3. ص ص 87 ـ 105. سنباكت للنشر: تونس.

الهويّة الشخصيّة مكتومة، كما أنَّ هناك ميل عند الإناث لإخفائها عن الأهل. ويشيع في الدردشة استخدام لغة ثقافيّة، فيها اختصارات ورموز متداولة بين الشباب، مع مزيج من اللغة الفصحى التي تراجعت في الاستخدام. وتقلّ مشاركة الشباب الإماراتي في نوادي النقاش Net group Forums. كما أنَّ تمكّن الشباب من تقنيّات البحث المتقدّم عبر الإنترنت يظلّ محدوداً.

وتبعاً لنتائج الدراسة، لم تقض الإنترنت، على عكس ما يتصوّره البعض، على التلفزيون والصحافة المكتوبة والسينما، وهو ما يرجع تبعاً للباحث إلى حداثة العهد بالإنترنت.

لا يظهر من هذه الدراسة أنَّ هناك اضطرابات نفسيّة أو سلوكيّة أو اجتماعيّة من استخدام الإنترنت الذي لا زال أوّليّاً، ومن باب التسلية والمرح. كما أنَّ الدراسة لم تبيّن أخطاراً فعليّة ناتجة عن هذا الاستخدام، الذي يظلّ محدوداً من حيث عدد الساعات. أهم ما أكّدته الدراسة أنَّ تعامل الشباب مع الإنترنت هو بروز أنماط ثقافيّة جديدة بين الشباب، حملها الانفتاح المعلوماتي وتقنيّاته.

وجدير بالذكر أنَّ أفراد العيّنة يتوفّر لهم في غالبيّتهم الساحقة أجهزة حاسوب وخدمة إنترنت في منازل أهلهم حيث يعيشون، ناهيك عن توفّر كاميرات الفيديو، كما أنَّ الاستخدام هو أساساً في البيت ثم الجامعة، وبعدها تأتي مقاهي الإنترنت. إنّنا بالواقع بصدد شريحة من الشباب الذي تتوفّر له سبل الرفاه المادّي.

أمّا دراسة استطلاع اتجاهات الشباب والمراهقين في البحرين حول تكنولوجيا الإنترنت للعام 1999، فقد قامت بها كل من عائشة الشيخ، وأنيسة الحويجي على عيّنة من 844 طالباً وطالبة 39% جامعيين، 33% ثانويين و27% من مرحلة الإعدادي[1]. ولقد جاءت نتائج الدراسة مفاجئة في معطياتها، وخصوصاً لجهة المخاوف من الأضرار النفسيّة والسلوكيّة التي يتمّ التهويل بشأنها في أوساط الرأي العام. تبيّن من الدراسة أنَّ 85% من العيّنة لا يملكون

(1) انظر عائشة عبد العزيز الشيخ وأنيسة سعد الحويجي (1999). اتجاهات الشباب والمراهقين حول تكنولوجيا الإنترنت. مركز معلومات المرأة والطفل في البحرين.

إنترنت منزلي (وبالطبع الأمور في اتجاه التغيّر السريع مع تعميم الانتشار، ورخص أسعار الخدمة). وأنّ 60% من البنات يقمن بالدردشة مقابل 40% من الشباب الذين يستخدمون البريد الإلكتروني: وأنّ نسبة الاستخدام في الجامعة هي الغالبة، مع محدوديّة إنترنت المقاهي (أقل من 12%) ممّا قد يعود إلى محدوديّة الإمكانات الماليّة. ومن المفاجآت أيضاً أنّ ساعات الاستخدام جدّ محدودة (1 ـ 2 ساعة يوميّاً مقارنة بمعيار 7 ساعات يوميّاً للإدمان). وأنّ معظم من تمّ استطلاع آراءهم يبدون مواقف واقعيّة ومعافاة من استخدام الإنترنت. كما أنّ تأثيراتها عليهم تتفاوت ما بين السلبيّة (على المستوى الجسدي والنفسي) والإيجابيّة على المستوى العقلي والمعرفي، ومستوى مساعدة الأبناء للآباء في الاستخدام. وأمّا الآثار الاجتماعيّة فهي غير دالّة تبعاً للدراسة.

هنا أيضاً نجد أنّ الأفكار الشائعة مضخّمة عموماً مقارنة بالواقع، إنّها أشبه ما تكون بحالات الرهاب التي شاعت قديماً حول السينما والتلفزيون. وقد ترجع هذه المعطيات التي خرجت بها الدراستان إلى تصميمهما ذاته؛ بمعنى أنّهما دراستان تستطلعان آراء الشباب المعني بالإنترنت واستخدامها، وليس دراسة ميدانيّة معمّقة للآثار الفعليّة ونوعها ومستوى خطورتها. وقد تخرج بنتائج مغايرة لو تمّت مثل هذه الدراسة المعمّقة. أمّا الدراسات الاستطلاعيّة فمعروف أنّها تعاني إجمالاً من ميل المستجيبين لتحسين الصورة وتلطيف النتائج، خصوصاً في الموضوعات التي تخصّهم، والتي لهم قسط أساسي من المسؤوليّة عنها.

على أنّ التهويل ليس بدون أساس، إذ هناك حالات كثيرة غير مكتشفة من الإدمان على الإنترنت، والتي يعاني منها المدمنون ذاتهم. حيث يصرّحون في المقابلات الخاصّة بالحاجة القهريّة للدردشة، وبطول ساعاتها التي قد تمتدّ أكثر من سبع ساعات يوميّاً (خصوصاً معظم ساعات اللّيل). وهو ما يمنعهم من أخذ قسط كاف من الراحة، كما يمنعهم من إنجاز واجباتهم الدراسيّة، إضافة إلى تأثيرها على حياتهم الاجتماعيّة؛ حيث يميلون إلى العزلة عن الأسرة، ويعزفون عن الخروج، وعن ممارسة الأنشطة الاجتماعيّة. كما أنّ بعضهم يصاب بأعراض الفطام: من توتّر وعصبيّة واستغراق في التفكير بالإنترنت، وحركات النقر بالأصابع، وحالات من الصراع الداخلي والانطواء والخجل والاغتراب

عن العالم الواقعي، والغرق في العالم الافتراضي. نحن في هذه الحالات بصدد شباب يعاني من إحباطات وقيود شديدة على مستوى علاقاته مع الأهل، ومع المجتمع. حيث لا يجد ذاته، ولا يحظى بمكانة واعتراف بحاجاته ورغباته. ولذلك يجد في الإدمان على الإنترنت الحلول التعويضيّة المكلفة على صعد الصحّة الجسميّة والنفسيّة والاجتماعيّة، والتي قد تهدّد الإعداد للمستقبل، الذي لا يجد له فيه التشجيع الكافي على كل حال.

2 ـ بيع الأحلام: الدين الكروي والسوبر ستار:

إنّهما يكمّلان ثلاثيّة «رضاعة التسلية» عند الشباب الفائض عن الحاجة كما عند الناس المهمّشين عموماً. وضع بريجنسكي، وهو أحد كبار منظّري العالم الجديد والعولمة من بعده، هذا المصطلح **Tittytainement** بالإنجليزيّة والذي يتكوّن من مقطعين **Tit** وتعني حلمة الثدي و**Entertainement** وتعني التسلية والترويح. وفي رأيه أنَّ رضاعة التسلية هي المخرج لهذه الكتل البشريّة الفائضة عن حاجة سوق العمل، المتزايد الاستغناء عن العمالة وتخفيض حجمها. وهي سياسة تستهدف الشباب في المقام الأوّل نظراً لميلهم الطبيعي إلى البحث عن المتعة والإثارة، ولأنّهم أبطال العولمة وأدواتها من ناحية ثانية.

تبيّن من خلال الحديث عن الإنترنت ودردشاتها أنَّها تهدف إلى التسلية أساساً عند الشباب عموماً. ويضاف إليها ما أطلق عليه البعض اسم «الدين الكروي الجديد» المتمثّل باختزال الرياضة في مباريات كرة القدم في طول العالم وعرضه، وعلى رأسها مباريات كأس العالم. ويكمل الثلاثي برامج السوبر ستار وستار أكاديمي على القنوات الفضائيّة. وهاتان الأخيرتان (كرة القدم وبرامج النجوم) هما مشاريع بيع الأحلام لمن لا يملكون.

مباريات كأس العالم أصبحت تشكّل مهرجاناً كونيّاً بفضل البث الحيّ، حيث يشاهدها من خلال القنوات التي تحتكر حقّ بثّها، مليارات عديدة من البشر. إنَّها نموذج للشراكة الكونيّة، وللمتعة الراقية المتمثّلة بالإنجازات الرائعة والفائقة لأبطال كرة القدم المعروفين. إنَّها فرصة للقاء الإنساني في حالة من الإثارة والمتعة والتحيّز للفرق، وروحيّة التنافس والتباري.

إلاَّ أنَّها تحوّلت إلى تجارة عالميّة رابحة، حيث أصبحت الفيفا أكثر شهرة من اليونسكو، وأصبح نجوم الكرة يساوون وزنهم ذهباً أو يزيد، حيث تبلغ كلفة بعضهم أكثر من كلفة جامعة صغيرة. ويرافق ذلك سوقاً كبرى للدعاية والإعلانات عن السلع والمشروبات (وليس عبثاً أن ترعى الكوكا كولا هذه المباريات، حيث تصبح مشروب الشباب والقوّة والحيويّة والمتعة). وتكاد الميزانيّة العامّة لهذه المباريات ودعاياتها وحقوق بثّها تتجاوز ميزانيّات دول صناعيّة كبرى.

ولقد أصابت العدوى الكيانات الوطنيّة حيث تحوّلت مؤسّسات الشباب والرياضة، أو حتى وزارات الشباب إلى مجرّد مؤسّسات ووزارات لرعاية مباريات كرة القدم، والاهتمام بالفريق الوطني. وأصبحت إنجازات هذه الفرق الوطنيّة أكثر أهمِّيَّة إعلامياً، من الإنجازات الوطنيّة الكبرى. حتى أنَّ السلطات السياسيّة فيها تجعل من رعايتها للفريق الوطني إحدى أهمّ منجزاتها. وليس أدلّ على ذلك من كثافة التغطية الإعلاميّة، وبمختلف الوسائل، التي تحظى بها هذه المباريات، وهذه الفرق وأعضائها في أصغر تفاصيل أخبارهم وقضاياهم. وليس أدلّ على ذلك، أيضاً من الاحتفال بتسجيل الفريق الوطني لهدف أو انتصار في مباراة إلى مهرجان احتفالي وطني يجوب الشوارع والساحات، ويستمرّ حتى الصباح في حالة من النشوة العارمة بالظفر والانبهار العظيم. تحوّلت الإنجازات الوطنيّة الكبرى في أحيان كثيرة إلى إنجازات كرويّة تحسب لرصيد النظام السياسي وتعزيز مكانته. وتحوّلت الحماسة من ممارسة الرياضة فعليّاً والتفوّق فيها، إلى مجرّد حماسة مشاهدة وتعصّب لهذا الفريق أو ذاك.

هذه المباريات تدخل النشوة في نفوس جماهير الشباب، وتنسيهم أزماتهم ومعاناتهم وقضاياهم، بل تكاد تلغيها تماماً في بعض الحالات. من هنا إطلاق تسمية الدين الكروي الجديد الذي يشكل ترياق كل الهموم والمشاكل. ليس الاعتراض على المتعة والنشوة المشروعين بل على تحوير وظيفة هذه المباريات، وتحويلها إلى عمليّة تغطية وتمويه على قضاياهم ومشكلاتهم واحتياجات إعدادهم للمستقبل.

ويصيب شباب الظلّ النصيب الأوفر من بيع الأحلام وطمس القضايا هذا. فالشباب الذي لا حلم له، ولا أمل في خلاص من معاناته وتهميشه، تحوّل إلى حلم بطولة كرة القدم. أن يصبح يوماً نجماً كرويّاً ويقفز فوق حاجز البؤس، ويدخل عالم الحظ والحظوة والشهرة والمجد وانفتاح الأبواب أمامه. من هنا انتشار ألعاب كرة القدم بهذا الشكل غير المسبوق، في الساحات الشعبيّة في القرى، وعلى الشطئان. أمل كل واحد من هذا الشباب المهدور أن يصبح يوماً نجماً كرويّاً (من مثل رونالدو، وزين الدين الآتين من أصول شعبيّة متواضعة). أمله أن يحدث التحوّل السحري والدخول إلى عالم المجد والنعيم، من خلال قدمه السحريّة. في كل الحالات، إنّنا بصدد تحوّل هذه المواسم الكرويّة، بالنسبة إلى شرائح كبيرة من الشباب، إلى عمليّة تخدير للنفوس وطمس للوعي بالقضايا الكيانيّة الفعليّة، من خلال الاستغراق في متعة الإثارة، وحلم الخلاص السحري.

أمّا برامج نجوميّة الشاشات المعروفة، فهي بدورها تتحوّل إلى برامج بيع الأحلام، لمن لا حلم لهم من الشباب.

بدأت برامج تلفزيون الواقع، وستار أكاديمي وسوبر ستار في الغرب وأميركا في أواخر التسعينيّات، وسرعان ما اقتبستها الشاشات الفضائيّة العربيّة، وحوّلتها إلى عمليّة تجاريّة ربحيّة كبرى، تستقطب الشباب وتدغدغ أحلام النجوميّة لديهم. وتلقى هذه البرامج راهناً إقبالاً منقطع النظير من الشباب من الجنسين يبحثون فيها عن الإثارة والمتعة والظهور، وأبرز ما يميّزها المشاركة في التصويت لهذا المطرب أو ذاك برسائل الجوّال. وهو ما أصبح يدرّ على القنوات المنظّمة لها مبالغ طائلة، تفوق الدخل من الإعلانات. وتدخل المنافسات القطريّة في هذه العمليّة في نوع من إثارة العصبيّة للمرشّح القطري، وإطلاق موجة من عشرات ملايين رسائل التصويت له. في هذه البرامج يجد الشباب مجالاً للقول والمشاركة في القرار من خلال التصويت، وبالتالي فهم حاضرون ومؤثرون وليسوا مجرّد متفرّجين.

كل منهم تثار أحلامه في النجوميّة بالواسطة من خلال التعصّب للنجم

المفضّل، ويصبح بالتالي في دائرة الضوء من خلال المشاركة بالتصويت، ويخرج من النسيان والهامشيّة.

يعيش الشاب المشاهد المصوّت حالة من متعة التعبير عن الذات والحضور في مجتمع تكثر فيه ممنوعات التعبير عن الجسد وتجلّياته، وعن الرغبات والطموحات. إنَّه بذلك يقلب هامشيّة حياته وخوائها ورتابتها من خلال الاندماج في لعبة المشاهدة والتصويت وكأنَّ المرشّح، هو ذاته ونائب عنه في نوع من المشاركة الوجدانيّة. وهي أكثر من مجرّد اندماج مع النجم بل إحساس بأهمّيَّة المشاركة في صناعته وفوزه.

والواقع أنَّ هذه القنوات أصبحت تفبرك النجوم الآنيين. إنَّهم نجوم الوجبات السريعة[1] التي تدغدغ أحلام الجماهير بإمكانيّة التحوّل السحري إلى دائرة النجوميّة. قديماً كان الفنّان يشقى عمراً ويعاني الخيبات والانتكاسات قبل أن يصبح نجماً. أمّا في هذه البرامج، فالشهرة تأتي في أسابيع، إذا دخل المشارك في الفرصة السانحة والمعادلة الرابحة. إنَّها النجوميّة السريعة، والتي لا تعمّر طويلاً كذلك. المهمّ أنَّها تدغدغ أحلام تغيير المصير، والقفز فوق حاجز التهميش والنسيان وانعدام القيمة والمكانة.

يجلّل موسى برهومة (2004) هذه الظاهرة بالقول «إنّنا بصدد ثقافة شبابيّة تسعى إلى سدّ فراغ كبير في الخطاب الموجّه إلى الشباب العربي. الإقبال منقطع النظير على هكذا برامج يؤشّر إلى إفلاس المحتوى التربوي والثقافي العربي الموجّه لفئة الشباب. . . فليس ثمّة لهؤلاء خطاب خاصّ أو خطّة تربويّة أو ترفيهيّة أو تثقيفيّة، خصوصاً وأنَّ الجامعات في غالبيّتها تخلّت عن دورها التقليدي في إعداد الطلبة كي يكونوا قادة، بل مارست عليهم ضغوطاً هي في أكثرها ذات بعد أمني وقمعت طموحات الشباب، ودجّنت أحلامهم، فلم تعد الجامعة أكثر من مدرسة واسعة. . . في هذه البرامج يرى كل شاب عربي صورته

---

(1) انظر: مصطفى حجازي (2005). سيكولوجيّة الإنسان المهدور، الفصل السادس. المركز الثقافي العربي: بيروت.

ويسمع صوت أعماقه يتجسّدان على الشاشة، فينخرط في اللعبة التي جعلت الفارق واهياً جدّاً بين الحقيقة والمجاز. . .»[1].

الكبار على اختلاف سلطاتهم السياسيّة والتربويّة والدينيّة والأسريّة هم الذين خلقوا حالة الفراغ الوجودي هذه لدى الشباب، من خلال ممارسات القمع والمنع والتحريم والتجريم والتطفيل والاتباع. كما أنَّهم هم الذين كرّسوها من خلال إفراغ المؤسّسات التربويّة والأكاديميّة من الحياة المليئة التي تستحقّ أن تعاش، وأن تملأ دنيا الناشئة والشباب وتنمّي طاقات الحياة فيهم. وهم الذين كرّسوا الفراغ الوجودي من خلال إبعاد الشباب عن المشاركة في الشأن العام والانخراط في صناعة المصير. وهم الذين فتحوا الأبواب لسياسة رضاعة التسلية التي تروّجها العولمة، من خلال الانخراط في المشاريع التي حوّلت الثقافة والتنمية الإنسانيّة، إلى مشاريع تجاريّة ربحيّة متنوّعة الأشكال والألوان، بحيث لم يجد الشباب أمامه سوى هذا النموذج الوحيد المتاح. إنَّه النموذج الذي يمكن للكبار أن يشكون منه من خلال اتهام الشباب بالميل إلى اللّهو والانصراف عن الجدّ. إلاَّ أنَّهم في دخيلة نفوسهم يطمئنون على سلطاتهم على اختلافها، بدون مساءلة أو منازعة من قبل الشباب، أو مظاهر تمرّد تهدّد بانكشاف هذه السلطات. إنَّها عمليّة عامّة من تسطيح الوعي من خلال رضاعة التسلية.

خلاصة القول إنَّ علاج مشكلات أوقات الفراغ ليست عند الشباب تحديداً أو حصراً، طالما أنَّه من حيث التعريف يضجّ بالحيويّة ومتفتّح على الحياة المليئة بنهم. إنَّه يكمن في علاج الشروط الاجتماعيّة العامّة التي تنتجه وتكرّسه، ثمّ تضع مسؤوليّته على الشباب، في نوع من نفض اليد من المسؤوليّة الأصليّة.

---

(1) موسى برهومة (2004). الإصغاء إلى نداء الجسد والحواسّ الآتي من التلفزيون. جريدة الحياة، العدد 14961، 14 ـ 3 ـ 2004.

الفصل السابع

نظرة مستقبليّة: الشباب الخليجي وبناء الاقتدار

تمهيد:

تتميّز دول مجلس التعاون العربي الخليجي بامتلاك مقدرات علاج مشكلات الشباب وإعدادهم للمستقبل، من خلال التمكين وبناء الاقتدار، ممّا لا يتوفّر للكثير من الدول والمجموعات الأخرى، عربيّاً وعالميّاً. هناك إمكانات مادّيّة وافرة من ناحية، مع أعداد سكّانيّة وشبابيّة محدودة من الناحية الثانية، ممّا يجعل السيطرة على المشكلات الاجتماعيّة والسكّانية (بما فيها قضايا الأسرة والطفولة والشباب) ميسورة إلى حدّ كبير. إنَّها ليست مسألة مآزق، كما هو حال العديد من المجتمعات الأخرى، بل قضيّة توجّهات وسياسات وإرادات. إنَّها بتعبير آخر مسألة رؤى مستقبليّة تتوفّر إمكانات السير فيها، وتحقيق إنجازات هامّة. قد يلخّص هذه الرؤى على مستوى الخيارات الكبرى مقولة «توظيف الوفرة في بناء تمكين الشباب واقتدارهم» بما يضمن التعامل الفاعل مع تحدّيات العولمة، وتأسيس المكانة والتنمية المستدامتين.

يدخل ما تمّ استعراضه في الفصول السابقة من قضايا ومشكلات، ضمن هذه المحاولة في صياغة الرؤى المستقبليّة في التمكين والاقتدار. ذلك أنَّ قيمة أيّ تحليل نقدي لمشكلات الواقع وقضاياه، لا تكمن في إظهار النقائص وإبراز الثغرات، بل هي تكمن تحديداً في الوعي بما هو كائن، كمدخل لتدبُّر ما يتعيّن أن يكون. ويصدق ذلك خصوصاً في موضوع الشباب. الكثير من الدراسات حول الشباب الخليجي تستعرض مشكلاته وأزماته، والعديد منها يبالغ في إبراز

هذه الأزمات، وكأنَّها مكوّت جوهري من خصائصه. وتكون النتيجة وضع اللّوم على هذا الشباب، ومحاولة اقتراح الحلول والإجراءات التي تعالج ما هو موضوع شكوى بشكل فوقي. ذلك خطأ منهجي في البحث والتحليل يتمثّل في الوقوف عند الأعراض الظاهريّة: مشكلات الدراسة والمسؤوليّة والجدِّيَّة، أو مشكلات الاضطرابات النفسيّة والسلوكيّة. هذه المشكلات رغم أهمِّيَّتها، وضرورة علاجها هي مجرّد أعراض لا بدّ من النظر فيما وراءها، وما يكمن خلفها ويولدها، من قضايا كيانيّة كبرى تميّز واقع هذا الشباب الخليجي. أمّا المشكلات الجزئيّة فهي من طبيعة مراحل الحياة ذاتها، أو هي مجرّد ردود فعل ناجمة عن الشرط الوجودي لهذا الشباب، بما تحرّكه من قوى سياسيّة واقتصاديّة واجتماعيّة وثقافيّة فاعلة.

الدراسة الموضوعيّة لقضايا الشباب ومشكلاته تفرض تجنّب المبالغة والتضخيم، كما تفرض من ناحية ثانية عدم التستّر والتمويه الذي يصل حدّ تجميل الصورة أحياناً، من خلال إنكار المشكلات أصلاً. كذلك الأمر بالنسبة إلى المنظور الزمني في التعامل مع قضايا الشباب ومشكلاته. لا بدّ من وضع التشخيص لهذه المشكلات والتدخّل العلاجي بشأنها، ضمن منظور زمني مستقبلي، وليس العمل من خلال مداواة الحاضر بالحاضر، والبقاء على مستوى الراهنيّة والجزئيّة، في البحث والعلاج، سواء بسواء. لا بدّ من وضع الأمور ضمن منظورات موسّعة في المكان والزمان، وهو ما يتيح الفصل بين المشكلات الجزئيّة، أو المشكلات الأغراض، وبين القضايا الكيانيّة. هذه القضايا الكيانيّة الكبرى هي التي يتعيّن التركيز عليها والشغل على تغيير السياسات والتوجّهات الحاكمة لها والمولّدة بالتالي للمشكلات/الأعراض. القضايا الكيانيّة الكبرى الخاصّة بالشباب العربي الخليجي فعليّة، والعمل عليها هو السبيل الناجع لحلّ المشكلات الجزئيّة وعلاجها. وهي قضايا لا تقتصر على الشباب وحده، بل إنَّها تخصّ المجتمع العربي الخليجي ذاته في تحوّلاته المتسارعة من الندرة إلى الوفرة، ومن المجتمعات التقليدية المنغلقة على ذاتها، إلى حالة انفجار الانفتاح على الدنيا. تتطلّب هذه الحالة بلورة رؤى مستقبليّة جامعة تحدّد الخيارات والتوجّهات وترسم السياسات، ومن

ضمنها سياسة إعداد الشباب للمستقبل. وهو ما يقتضي على المستوى العامّ الإسراع إلى التحوّل من حالة المجتمعات المنقادة التي تستجيب للمؤثّرات والقوى الخارجيّة الضاغطة، إلى حالة المجتمعات القياديّة التي تمسك بزمام مصيرها وتوجيهه.

ضمن هذا التوجّه يتعيّن إعادة قراءة واقع الشباب العربي الخليجي، والتحوّل من منظور المشكلات والأزمات وسلبيّاتهما إلى منظور الطاقات الحيّة وإمكانات النماء والعطاء. لا يجوز بحال، كما تفعل الكثير من الدراسات السطحيّة، الاقتصار على بحث المشكلات (سلوكيّة كانت أم شخصيّة أم سواهما)، بل لا بدّ من تقصّي مواقع الإيجابيّة والقدرة والعطاء والنماء، وإمكاناتها الكامنة. فكما أنَّ لمجتمعات الخليج العربيّة إمكاناتها وفرصها التي يجب البناء عليها والانطلاق فيها، كذلك فإنَّ للشباب الخليجي إمكاناته وإيجابيّاته التي تحتاج إلى توفير مناخات بروزها ونمائها وعطائها. ذلك ما يتعيّن دراسته وبحثه، وليس مجرّد الوقوف عند المشكلات والأزمات التي لا تعدو كونها وليدة تجاهل هذه الإمكانات أو طمسها. المشكلة الفعليّة هي كيفيّة تعهّد طاقات الشباب الحيّة بالرعاية وتوفير فرص النماء لها. ذلك هو الشرط أو الأولويّة التي تمثّل القضيّة الحاكمة وطنياً لتمكين الشباب، معها يتمّ التغيير وبناء المصير، وبدونها تنتج المخاطر وتراكم المشكلات.

ويتطلّب ذلك بحث فلسفة صياغة برامج الشباب وتحويلها من رعاية فوقيّة وتقديمات، إلى سياسة حقوق الشباب في بناء اقتدارهم، كخطّة عامّة للتنمية المستدامة. مفتاح هذه الفلسفة يتمثّل بالتالي في توفير المناخات العامّة للشباب كي يدخل إلى العضويّة الاجتماعيّة الكاملة ويمارس حقوقها والتزاماتها. ويتمثّل الشرط الملزم للعبور إلى هذه العضويّة الاجتماعيّة الكاملة في بناء الاقتدار الذاتي على مختلف صعده، باعتبار أنَّ العالم الذي سيعيشون فيه وينشطون يقوم بلا جدال على قانون القوّة والاقتدار. ومن أولى خطوات بناء الاقتدار التحوّل من سياسة كيف نعدّ الشباب، إلى سياسة كيف نوفّر مناخات إعدادهم لأنفسهم.

تطرح هذه الرؤية المستقبليّة مهمّة بحث القضايا التالية: العولمة وخصائصها ومتطلّباتها وتحدّيات التعامل معها، التحوّلات على الصعيد الشبابي والاجتماعي العامّ من توجّهات راهنة وشائعة إلى توجّهات مستقبليّة ضامنة للدور والمكانة. وننتهي برسم ملامح مخطّط الاقتدار الكلّي للشباب ومقوّماته، بهدف إثراء الاستراتيجيّات والبرامج، ووضعها ضمن منظور مكبر ومستقبلي.

أوّلاً: العولمة: تحدّياتها ومتطلّباتها:

الكتابة حول العولمة وقضايا كثيرة ومعروفة. إلاّ أنّه خدمة لموضوع بناء اقتدار الشباب الخليجي لا بدّ من تذكير سريع بمكوّناتها الرئيسة، وأوجهها المختلفة، بما يبرز متطلّبات خوض غمارها بقدر كافٍ من النجاح يضمن المكانة والحقّ في الفرص.

تحمل العولمة، بما هي حالة حضاريّة جديدة (عصر ما بعد الحداثة) الكثير من التحدِّيات غير المسبوقة، والعديد من الفرص والإنجازات. إلاَّ أنَّها تتصف في الآن عينه بالعديد من الأوجه المظلمة. كما أنَّها تنفتح على آفاق مستقبليّة مجهولة الصيرورة نظراً لتسارع التحوّلات على الساحة الدوليّة مع ما يرافقها من حالات عدم التأكّد، وإمكانيّات التحكّم الواثق. كما أنَّها تقوم في تبادلاتها وتفاعلاتها وعلاقاتها على قانون القوّة بشكل غير مسبوق. وهي لذلك كلّه تتطلّب أعلى درجات الاقتدار على جميع الصعد الصحِّيَّة والنفسيّة والعقليّة والمعرفيّة والمهنيّة والخلقيّة والانتمائيّة، ممّا يتعيّن أن يتزوّد الشباب بوسائله.

العولمة من حيث التعريف هي صيرورة العالم واحداً، بمعنى الانفتاح الكبير بين المجتمعات والحضارات والقوى، وتبادل التأثّر والتأثير، حيث ما يجري في مكان تنعكس آثاره على مجمل الأمكنة الأخرى.

هناك حالة من الشراكة، سواء في حركة أسواق المال، أم في مباريات المونديال. وراء وحدة الكوكب هذه، هناك مشروع اقتصادي ـ سياسي ثقافي تسنده وتجعله ممكناً ثورة المعلومات وقواعدها، وتقنيّات الاتصال التي عولمت الكوكب من خلال الإنترنت والقنوات الفضائيّة. ثورة تقنيّات المعلومات

والاتصال جعلت عولمة الاقتصاد أمراً متزايد الشيوع، حيث تزول الحواجز والحدود وتنفتح الأسواق وترفع الحمايات، وتحتلّ أسواق المال وبورصاتها، وتبادلاتها الإلكترونيّة على مدار الساحة وعلى مساحة الكوكب، المكانة الأبرز مقارنة بأسواق الاقتصاد التقليديّة. ذلك هو المشروع الأصلي للعولمة الذي تفرضه الشركات العملاقة في البلاد المتقدّمة، متوسّلة القوّة السياسيّة والعسكريّة والثقافيّة حين يلزم.

على أنَّه يتعيّن التمييز بين أبعاد العولمة الحتميّة، وأبعادها الاحتماليّة، مع أنَّها تشكّل حالة حضاريّة متكاملة. أمّا الأبعاد الحتميّة والتي لا رجعة فيها فتتمثّل بقواعد المعلومات وتقنيّات الاتصال والإعلام الفضائي، والانفتاح الثقافي الكوني. هذه الأبعاد لا رجعة فيها، ولا مجال لتوقّف مسيرتها. إنَّها تشكّل نمط الحياة الجديدة على سطح الكوكب، ولا بدّ بالتالي من امتلاك وسائلها، والتعامل النشط معها، وأخذ النصيب ممّا تتيحه من فرص المعرفة والمعلومات والاطلاع والشراكة الكونيّة، في كل ما يجري في طول العالم وعرضه. وفي المقابل هناك الأبعاد الاحتماليّة التي تظلّ قابلة للحوار وصراع القوى والإرادات، وبالتالي يمكن التأثير فيها بتحويل مساراتها، أو بالحدّ من جموحها على الأقلّ. ونعني بذلك السياسة والقوّة العسكريّة وأسواق المال، ومحتويات الإعلام الفضائي وتوجّهاته الثقافيّة. وهكذا فلا بدّ من التمكّن من الحتمي والمشاركة الفاعلة فيه، كي نجابه الاحتمالي بما يحفظ الحقوق والفرص. وهو ما يتطلّب درجة عالية من الاقتدار على المستوى الفردي، كما على المستويات المجتمعيّة والوطنيّة. والخيار الوحيد المتاح هو بين أن نكون فاعلين مشاركين من موقع الاقتدار، أو أن نصبح منقادين هامشيين، نتلقّى الآثار بدون الاستفادة من الفرص.

توفّر قواعد المعلومات والإعلام الفضائي فرص نموّ حقيقيّة للشباب، وصولاً إلى الاستقلاليّة وبروز المرجعيّة الذاتيّة في التفكير والقرار. كما أنّ قواعد المعلومات هذه وتمكّن الشباب منها، تحمل تحوّلات فعليّة في العلاقات بين الأجيال نحو مزيد من الأفقيّة والمساواة والتبادليّة، بدلاً من علاقات التبعيّة الفوقيّة. كما أنّها تحمل الكثير من فرص المساواة بين الجنسين، حيث تحلّ قوّة

المعرفة محلّ قوّة السلطة التقليديّة في الدراسة والعمل والمكانة والدور، ممّا يعزّز الصحّة النفسيّة.

وتساعد تكنولوجيا المعلومات وقواعدها في تثوير نظم التعليم والتعلّم، وهو ما يجعل عمليّة التعلّم مدخلاً إلى بناء الاستقلال الذاتي وتعزيز المرجعيّة الشخصيّة، ممّا يحمل فرصاً غير مسبوقة لتعلّم المبادرة والفعل بدلاً من التبعيّة والانفعال. وفي ذلك بالطبع بناء لأحد أوجه الاقتدار المعرفي الضروري للتوظيف في العمل والحياة.

وتتوجّه العولمة إلى المستقبل وصناعة المكانة فيه، كمعيار للهويّة والمكانة، بدلاً من وجاهة الانتماء ومرجعيّة الولاء. جعلت العولمة من الإنجاز معياراً أساسيّاً لتحديد الهويّة الذاتيّة والقيمة الشخصيّة، وهو ما يصدق على الأوطان في الآن عينه، في عمليّات التنافس المفتوح، ومحاولة الارتقاء إلى تلبية متطلّباته ومعاييره المتزايدة الشدّة: أعلى جودة بأقلّ كلفة. إنّها فرصة لإطلاق طاقات النماء فرديّاً وجماعيّاً، وتعبئتها وصولاً إلى احتلال المكانة والدور من خلال الإنجازات المميّزة في الإنتاج والخدمات وتبادلاتها. تلك فرصة أخرى، ومطلب آخر من متطلّبات بناء الاقتدار فرديّاً وجماعيّاً: بناء حياة قادرة ممسكة بزمام مصيرها، هي وحدها التي تضمن المكانة في العولمة، وأخذ النصيب من فرصها.

في مقابل هذه الفرص، هناك تحدّيات وأوجهاً مظلمة تتطلّب بدورها أعلى مستويات الاقتدار الكلّي للشخصيّة لمجابهتها ومقاومتها وحسن التعامل معها.

تتمثّل أوّل هذه التحديات في التسارع وانعدام اليقين المميّزين للعولمة واللذين يؤدّيان إلى ما يشبه الانقلاب (Beaud, 2000)[1]. كل شيء يتسارع مع العولمة: الانفجار السكّاني، تراكم الثروات، تسارع الاختراعات والتقنيّات، تسارع الأحداث السياسيّة والاقتصاديّة، تسارع التلوّث. ومع التسارع يبرز

(1) انظر: BEAUD, Michel (2000). Le basculement du monde: de la terre, des hommes, et du capitalisme. Paris: La Decouverte.

انعدام اليقين، وانعدام الضمانات، وعدم القدرة على التنبّؤ الموثوق بالمستقبل وتحوّلاته، من مثل انهيارات أسواق الأسهم وإفلاساتها، وانعدام ضمان التوظيفات الماليّة، وتسريحات العمالة، وبالتالي انعدام ضمانة الوظائف ومصادر الدخل، وفيما يخصّ الشباب تحديداً تسارع بروز الاختصاصات الجديدة في الأعمال والإنتاج والتقنيّات والمهن، وتسارع تشبّع سوق العمل الخاصّ بها بالخرّيجين. ومع التسارع وانعدام اليقين تزداد الضغوطات النفسيّة بشكل غير مسبوق، نظراً لتدنّي الضمانات الحياتيّة والوظيفيّة. تلقي العولمة الناس في حالة من انعدام الطمأنينة والاستقرار وإمكانيّة ترتيب أمور الحياة. وهو ما يطرح بدوره الحاجة إلى التمتّع بالمرونة والقدرة التكيفيّة العالية، ممّا يشكّل أحد أبرز مقوّمات الاقتدار على الصعيد النفسي.

وتفرض العولمة هوس النجاح المالي بأسرع السبل وأقصرها، حيث تحلّ وجاهة بطاقات الائتمان ورقم الحساب، محلّ قيم المكانة التقليديّة. وهو ما يفتح السبيل لإغراءات الدخول في عمليّات مشكوك بسلامتها الأخلاقيّة، من أجل الوصول السريع، واستعراض الثروات في عمليّات استهلاك متزايدة المتطلّبات والكلفة. وتفرض هذه الحالة ضرورة المتانة النفسيّة والقدرة على الحيويّة الفائقة. وأمّا من لا يملك الوسائل فيتعرّض للاكتئاب وشتّى لاضطرابات النفسيّة والسلوكيّة. هنا أيضاً تبرز أهمّيّة الاقتدار النفسي والحصانة الخلقيّة التي تشكّل أحد أبرز أبعاده.

تتنكّر العولمة للوجدانيّات والروحانيّات من خلال التركيز على النجاح المادّي في الثروة والاستهلاك. ينحسر معنى الوجود في النجاح المادّي دون ما عداه. وهو ما يطمس جانباً أساسيّاً من الوجود الإنساني الذي يكفل الطمأنينة ويحقّق التوازن النفسي. تختزل الفلسفة الموجّهة للعولمة دوافع الوجود الإنساني في دافعي السيطرة ـ اللّذّة. همّ الإنسان المعولم أن يكون قويّاً في سوق المال وأن يبسط سيطرته بشكل متزايد على الدوام (بين عمالقة المال والأعمال). وأمّا المكافأة فهي الاستمتاع المتجدّد بكل ملذّات الرفاه. إلاّ أنّ فلسفة السيطرة ـ اللّذّة نخبويّة بالطبع؛ قلّة قليلة تتمكّن منها فقط، أمّا الغالبيّة وخصوصاً كتلة

الشباب المتعاظمة فتظلّ على إحباطها الذي يفاقمه درجة وعيها بالأمر ومشاهداتها لتجلّياته واستعراضاته في الحياة اليوميّة، كما في الإعلام الفضائي.

اقتصاد العولمة يحكمه قانون القوّة دون ما عداه: لا مكان للضعفاء، ولا فرص للأداء المتواضع. إنّنا بصدد انتشار نوع جديد من الانتقاء الطبيعي الذي يفرضه قانون القوّة الحاكم للاقتصاد. قانون القوّة هذا يتطلّب أعلى درجات الكفاءة المهنيّة، ذات الإنتاجيّة العالية والنوعيّة المميّزة التي تستطيع وحدها المنافسة. هنا أيضاً يفرض على الشباب عالميّاً وخليجيّاً على حدّ سواء، بناء الاقتدار المهني والهويّة المهنيّة وأخلاقيّات الإنتاج وثقافته. من هنا بروز بطالة الجامعيين الذين لا مكان لهم في سوق العمل المحكوم بقانون القوّة، نظراً لتدنّي تأهيلهم لمتطلّبات هذا السوق. إنَّهم يشكّلون شريحة الشباب الفائض عن الحاجة، أو المستغنى عنه تبعاً لتعابير العولمة، الشائعة في هذا المجال. هذه البطالة مقصودة أحياناً في سياسات السوق، من أجل زيادة التنافس على القبول بالجهد الأعلى والأجر الأدنى والتقديمات شبه المعدومة.

يشكّل الفساد الكوني أحد أبرز الأوجه المظلمة للعولمة، ممّا يهدّد الصحّة النفسيّة الفرديّة والصحّة المجتمعيّة في الآن عينه. هناك راهناً عولمة المافيات الدوليّة والجريمة المنظّمة عابرة القارّات في مجالات المخدّرات وغسيل الأموال والتهريب وسياحة الجنس وتجارة الأعضاء. تدرّ هذه الجريمة المنظّمة والمعولمة أرباحاً طائلة توازي دخل النفط عالميّاً. ولها كارتلات دوليّة منظّمة بلغت من القوّة والسطوة مستوى يتعذّر معه محاربتها من قبل الدول. إنَّها أصبحت قوّة فوق دوليّة، تشتري الشرطة والقضاء والحكّام. وهو ما دعا ليكن (1997) إلى الحديث عن وباء الفساد المعولم[1]. وتشكّل المضاربات بالأسهم ومافياتها من أصحاب السطو على مدّخرات المواطنين واحتياطيات الدول، نموذجاً عالميّاً عرف له مآسيه الخليجيّة مؤخّراً.

يحتاج هذا الوجه المظلم إلى حصانة خلقيّة فرديّة ومجتمعيّة عالية جدّاً

---

(1) انظر ليكن، روبرت (1997). وباؤ الفساد الكوني. مجلّة الثقافة العالميّة، عدد 85 نوفمبر/ ديسمبر. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والآداب.

لمقاومته. ويصيب الشباب من ذلك النصيب الأكبر حيث يتمّ اصطياد بعضهم من قبل مافيات المخدّرات. وإنَّه لمن المثير للدهشة أن يقتصر طرح قضيّة المخدّرات على من يتعاطونها من الشباب، مع السكوت التامّ عن مافياتها الكبرى المحميّة جيّداً. هنا أيضاً تبرز الحاجة إلى بناء الاقتدار الكلّي للشخصيّة، لدى جيل الشباب الخليجي المعرّض لمختلف الإغراءات التي تفاقمها وفرة المصروفات لدى الشريحة المحظيّة منهم.

تشتغل العولمة على أربع استراتيجيّات متكاملة لبسط سلطانها: استراتيجيّة اقتصاد السوق وإطلاق العنان لحرِّيَّته وكسر الحدود الوطنيّة أمام سطوته، استراتيجيّة سياسيّة تدعم الاقتصاد وتكرّس هيمنته من خلال إخضاع مختلف الدول الصغيرة، استراتيجيّة عسكريّة تفرض الإخضاع على من يطلق عليهم تسمية «الدول المارقة»، واستراتيجيّة ثقافيّة تحاول بناء نمط حياة وتوجّهات وقيم ومرجعيّات سلوكيّة تخدم هيمنتها. ويطلق على الاستراتيجيّة الثقافيّة اسم التحكّم الناعم في مقابل التحكّم السياسي والعسكري. يتوسّل التحكّم الناعم وسائل الإغراء والغواية من خلال نشر ثقافة الاستهلاك، وثقافة اللّذة والمتعة التي تقوم بها القنوات الفضائيّة وبرامجها. إنّنا بصدد تدجين الأذهان والنفوس، وإدارة الإدراك بأشكال جذّابة وممتعة ومحبّبة تمثّل الحيويّة والحياة. ومنها يترسّخ التوجّه المحابي للعولمة ومرجعيّاتها التي تقف أميركا على رأسها، وتقود حركتها. تحاول هذه الاستراتيجيّة الثقافيّة، من خلال وسائلها الناعمة والجذّابة جدّاً أن تحدث التآكل في الثقافات الوطنيّة التقليديّة. وهو ما يؤدِّي مباشرة إلى تغلغل هويّة العولمة بين جيل الشباب، مع انحسار تدريجي للهويّات والانتماءات الوطنيّة التقليديّة. وتكمن المشكلة الفعليّة في أنَّ هذه الانتماءات بثقافاتها الجامدة والمحافظة، والتي يتفاقم فيها نطاق المحظور المفروض على جذوة الحياة وانطلاقتها، تعجز عمليّاً عن مجاراة التنميط الناعم وقولبته للأذهان والنفوس والميول لدى جيل الشباب. هنا أيضاً تبرز أهمِّيَّة بناء الاقتدار على صعيد متانة الانتماء وحصانته وقدرته على المجاراة، من خلال توفير الهويّات الحيّة المنتجة وذات الجاذبيّة.

ويشكّل الترويج لأسواق المال وأسهمها وبورصاتها التي تملأ شاشات القنوات الفضائيّة، والتي تزيّن أحلام الإثراء السريع وشبه السحري من خلال شطارة الصفقات، وجهاً آخر من الاستراتيجيّة الثقافيّة للعولمة، بل هي تشكّل في الواقع لبّ مشروع العولمة وهدفه الأساسي. وتتبع سياسة الإغراق الإعلامي بأخبار أسواق المال على مدار الساعة، كي تحدث تأثيرها الخفي في النفوس من خلال التشبّع الذهني العصبي بهذه الأسواق. وهو ما يجعلها جزءاً من التكوين الذهني والنفسي للمشاهدين، يعمل بطريقة التغلغل الآلي ويؤدّي إلى الظاهرة المسمّاة «صدارة الانطباع». تعني هذه الظاهرة أنَّ الإنسان الذي تشبّع بفكرة أو صورة أو موضوعاً من خلال الإغراق الإعلامي، سيفكّر ويتصرّف آليّاً بما يتمشّى مع هذه التوجّهات، حين يرغب القيام بنشاط ما في هذا المجال. أبرز مثال على صدارة الانطباع إغراق المشاهد بالدعاية للبيبسي أو للكولا في المباريات الرياضيّة الدوليّة والسينما والتلفزيون، بحيث أنَّه يتوجّه عفويّاً لتناول هذه المشروبات حين يشعر بالعطش. الخطير في أمر ثقافة أسواق المال وإغراءاتها أنَّها تدفع إلى تغذية وهم التشاطر لدى المشاهد، بحيث يعتبر ذاته من الحذق والبراعة، بما يخوّله دخول الصفقات وتحقيق الأرباح السحريّة السريعة. وتكون النتيجة اصطياد المغرّر بهم وخسارتهم لمدّخراتهم.

على أنَّ أخطر ما في ثقافة أسواق المال هو طمسها لمعنى الجهد المنتج، المؤسّس للتنمية المستدامة. أسواق المال هي أسواق طفيليّة في الأساس، على الموارد الأوّليّة وعلى المنتجات الصناعيّة والخدميّة، التي تمثّل الجهد الاقتصادي الإنساني الفعلي. إغراق الأذهان بهذه الثقافة يلغي الدافعيّة إلى الجهد بمعنييه المتكاملين: جهد التأهيل المهني (تعلّماً وتدريباً)، وجهد الإنتاج ومتطلّباته من المثابرة والمنهجيّة والإتقان. إنّها باختصار ضدّ ثقافة الإنجاز التي تشكّل أساس أي تنمية حقيقيّة. من هنا تبرز خطورتها على الأجيال الشابّة خليجيّاً وعالميّاً. وتزداد الخطورة خليجيّاً نظراً لحمى انغماس الكبار في هذا المنحى (ممّا يشكّل نمذجة للشباب)، وهو ما يعيق الدافعيّة للجهد الدؤوب لإعداد الذات، والنجاح في الإنجاز.

يضاف إلى ما سبق من أخطار الاستراتيجيّة الثقافيّة للعولمة ما ينتج عنها من

إحباطات وإحساس بالغبن وتراكم مشاعره لدى الشريحة الكبرى من الشباب التي تشاهد مغريات الاستهلاك وأسواق المال، بدون القدرة على ولوجها والمشاركة فيها.

وهكذا فالعولمة القائمة على أساس قانون القوّة في المقام الأوّل وفي جميع مجالات الحياة تفرض بشكل متزايد على الدوام ضرورة بناء الاقتدار لدى الأجيال الصاعدة، بدءاً من مرحلة الطفولة ووصولاً إلى دخول سوق العمل والمشاركة النشطة فيه. إنّه عالم القوّة الذي لا حماية فيه لا للأفراد، ولا للمجتمعات التي لا تمتلك مقوّمات هذا الاقتدار الذي وحده يضمن لها حقّها ومكانتها وحصانتها.

ثانياً: المستقبل وبناء الاقتدار الكلّي:

طالما أنّ العولمة تفرض قانون القوّة فإنّ التعامل مع تحدّياتها وأخذ النصيب من فرصها يتطلّب بناء حالة كلّيّة من الاقتدار على المستوى الشخصي. والاقتدار يتجاوز مجرّد الخلوّ من الأمراض والاضطرابات، وصولاً إلى إطلاق الطاقات الحيّة وتنميتها وتعهّدها بالرعاية، بأقصى زخمها وحالاتها الفضلى. مرّ زمن كان يعتبر فيه السواء على مستوى الصحّة النفسيّة هو مجرّد الخلوّ من الاضطراب. وكان يعتبر التكيّف للواقع الاجتماعي والمادّي هو معيار الصحّة والعافية. مع العولمة وفرض قانون القوّة، بدأت تتأكد باضطراد الحاجة إلى تدعيم طاقات النماء والمتانة والمناعة. ذلك أنّ مجرّد الخلوّ من الاضطراب وإعاقاته لا يكفي لإطلاق الطاقات الحيّة التي تحتاج إلى برامج نوعيّة خاصّة بها لتنميتها. القضاء على السلبي، لا يضمن الانطلاق العفوي للإيجابي، سواء على مستوى المشاعر والانفعالات، أم على مستوى اللياقة النفسيّة والصحّيّة والمعرفيّة. إنّنا بصدد نظامين حيويين[1] كما أثبتت الدراسات المعاصرة للحياة الانفعاليّة. هناك نظام الانفعالات السلبيّة، ذو الأهمّيّة الكبيرة في السلوكات

---

(1) انظر مصطفى حجازي (2005). سيكولوجيّة الإنسان المهدور، الفصل التاسع، ببيروت: المركز الثقافي العربي.

الدفاعيّة التي تحمي الإنسان من الأخطار (إطلاق آليّات القتال أو الهروب). وهناك بالمقابل نظام الانفعالات الإيجابيّة من مثل الإقدام والتفاؤل والفرح والحبّ والإقبال على الحياة، وهو المسؤول عن إطلاق سلوكات النماء والبناء والتفاعل النشط مع الواقع الاجتماعي والفيزيقي وتحدّياته وفرصه. إنَّه نظام التعامل الإيجابي المنفتح على الدنيا والناس. وهو ذاته نظام إطلاق الطاقات الحيّة البنّاءة المنجزة والمجدّدة المبتكرة، ممّا أصبحت تحتاجه العولمة بتحدّياتها وتنافسها ومتطلّباتها من الجودة والنوعيّة، وكذلك متطلّباتها من الصلابة والمتانة الذاتيّة والخلقيّة.

بناء هذا الاقتدار الكلّي يتّخذ عدّة أبعاد متكاملة فيما بينها: اللياقة الصحِّيَّة الجسميّة، اللياقة النفسيّة، الاقتدار المعرفي، الكفاءة المهنيّة. الكفاءة الاجتماعيّة، الحصانة الخلقيّة، ومتانة الهويّة والانتماء[1]. وبمقدار ما يتوفّر هذا الاقتدار لجيل الشباب، تتعزّز فرصهم المستقبليّة في بناء نوعيّة حياة مليئة ومنتجة. نستعرض بعجالة كل من هذه الأبعاد.

1 ـ اللياقة الجسميّة:

تكاد لا تحتاج إلى برهان على ضرورتها، ليس على مستوى الصحّة الجسميّة وحدها، بل كذلك على الصحّة النفسيّة، والكفاءة المعرفيّة والاجتماعيّة. وهو ما يتّضح من خلال مختلف استراتيجيّات الشباب الموضوعة خليجيّاً، كما عالميّاً. هنا أيضاً يتجاوز مفهوم اللياقة مجرّد الخلوّ من الأمراض والإصابات، وصولاً إلى الحالات الفضلى من إطلاق طاقات الجسد وتنميتها. ويشكّل أسلوب الحياة في عصر العولمة تحدّياً فعليّاً على هذا الصعيد. فالرفاه يدفع كما هو معروف إلى قلّة ممارسة النشاط الجسدي. وما يصاحبه من سمنة وخمول جسمي ونفسي. ويتعرّض جيل الناشئة والشباب إلى خطر الانسياق وراء هذا الأسلوب من الحياة الذي أصبح مرادفاً لمعنى الوجاهة الاجتماعيّة المرتبطة بعدم بذل الجهد الجسدي. نحن بإزاء الحاجة

(1) انظر مصطفى حجازي (2000). الصحّة النفسيّة: منظور تكاملي للنموّ في البيت والمدرسة. بيروت: المركز الثقافي العربي.

إلى تحوّل جذري في أسلوب الحياة هذا، وتأسيس ثقافة الممارسة الرياضيّة، وليس مجرّد الاستمتاع بمشاهدة المباريات والحماس للاعبين. ذلك أنَّ العولمة تتطلّب بذل جهود جسميّة كبيرة، وتوفّر طاقات احتمال هامّة للضغوطات المتعاظمة، التي تفرضها في العمل والحياة عموماً. التأسيس لثقافة الممارسة الرياضيّة وتثمينها ومكافأتها أصبح من الأمور الحيويّة في البيت والمدرسة. ويتعيّن أن يدخل في صلب البرامج المدرسيّة على قدم المساواة مع مواد التعليم الأساسيّة من حيث التوقيت والتقويم، ومعدّلات النجاح. كما يتعيّن أن تؤسّس المدارس لثقافة البطولات الرياضيّة وتعميمها، لما لها من أدوار محوريّة في بناء الثقة بالنفس ومتانة الشخصيّة والقوّة الخلقيّة، إضافة إلى آثارها الهامّة على التنشيط الذهني والكفاءة المعرفيّة، وكلّها من مقوّمات اللياقة التكيفيّة مع تحدّيات العولمة ومتطلّباتها وضغوطاتها ومفاجآتها. وتشكّل الرياضات الجماعيّة فرصة هامّة لتكوين روحيّة الفريق والتعاون والتنسيق والانتماء والولاء، وتثمين الجهد الدؤوب والمنظّم في التدريب والممارسة، إضافة إلى روحيّة قبول الواقع على مستوى الربح والخسارة باعتبارهما من نتائج حسن الإعداد والتميّز في الممارسة. إنَّها روحيّة هامّة جدّاً تغرس الإحساس بالمسؤوليّة الذاتيّة كما مسؤوليّة الفريق في صناعة إنجازاته. وباختصار ليس كمثل الممارسة الرياضيّة المنهجيّة واللياقة الجسميّة العالية من شبيه في إطلاق الطاقات الحيّة جسدياً ونفسياً وذهنياً. إنَّها أساس بناء الاقتدار الكلّي للشخصيّة.

لا يستقيم بحث اللياقة الصحِّيَّة بدون التوقّف عند الصحّة الإنجابيّة، وكذلك الوقاية من أخطار المخدّرات والإيدز.

انطلق مفهوم الصحّة الإنجابيّة عربيّاً في مؤتمر القاهرة للسكّان عام 1994، حيث عرف هذه الصحّة بأنَّها حالة رفاه كامل بدنيّاً وعقليّاً وتنمويّاً. وعنى بذلك أنَّ الصحّة ليست مجرّد السلامة من الأمراض والإعاقة، وإنّما تتمثّل في التمتّع بالحياة، وخصوصاً الحياة الجنسيّة التي تحقّق الرضى، وتضمن السلامة والقدرة على الإنجاب. ويطرح مفهوم الصحّة بالمنظور الشامل للحياة البدنيّة

والعقليّة والنفسيّة والاجتماعيّة، أي أنَّه يتبنّى منظور الحالة الكلِّيَّة النوعيّة للحياة[1].

أهمّ ما في هذا المفهوم هو المنظور الكلِّي للصحّة وربطه بالتمكين وبناء الاقتدار، في علاقتهما بالتنمية البشريّة والاقتصاديّة. إنَّها مسألة الارتقاء بحياة الناس، ممّا تؤكّد عليه تقارير التنمية الإنسانيّة، من خلال تحكّم هؤلاء الناس بإدارة حياتهم وتخطيطها، انطلاقاً من ثقافة صحِّيَّة إيجابيّة متقدّمة.

يتضمّن هذا المفهوم، ذي العلاقة المباشرة ببناء اقتدار الشباب وتمكينهم، التربية والتثقيف الجنسي: من مثل لإعداد للزواج ومتطلّباته، وتحديد سنّ الزواج بعد الوصول إلى النضج الجنسي والنفسي الكافي، وتنظيم الإنجاب ووتائره بما يخرجه من الحتميّة البيولوجيّة المحضة، التي قد تنعكس مشكلات وصعوبات على الحياة الزوجيّة وعلى حصول الأبناء على حقّهم في الرعاية في السنّ المبكرة (الولادات المتكرّرة)، وكذلك الوعي الكافي بمشكلات الإجهاض، والإصابات المتعلّقة بالحمل. وأخيراً الوعي الكافي بأخطار الإصابات الجنسيّة وطرق الوقاية منها وعلاجها. ونضيف إلى ما سبق خصوصاً الحقّ في النضج العاطفي الذي يشكّل الشرط الملزم للوفاق الزوجي ونجاح الحياة الزوجيّة، والجدارة الوالديّة في رعاية الأبناء. ومن المعروف أنَّ النضج العاطفي ترسى أسسه في العلاقات الأوّليّة بين الطفل ووالديه، ويستمرّ من خلال القبول والحبّ والرعاية والحماية بعد ذلك. ويتجسّد النضج العاطفي زوجيّاً بالقدرة على الحبّ بمعناه الواسع: التراحم والتوادد والبرّ، والقدرة على الاستمتاع والوفاق مع الدنيا والناس. النضج العاطفي هو الذي يرسي أسس التمكين الزوجي ودوره الهامّ في اكتساب أهليّة العضويّة الاجتماعيّة الكاملة.

الأدبيّات حول الصحّة الإنجابيّة كثيرة وشاملة. وكلّها تؤكّد على حقّ الشباب من الجنسين، بامتلاك وسائلها ومقوّماتها، بحيث يتمكّن من إدارة زمام حياته،

(1) انظر دليل السياسات المعنيّة بتمكين الشباب العربي مايو 2006: القطاع الاجتماعي. إدارة السياسات السكّانيّة والهجرة. جامعة الدول العربيّة ص ص 39 ـ 58.

ويجد توازنه النفسي وإرضاءاته الجسديّة المشروعة، ممّا ينعكس إيجاباً على العمل والإنتاج والشراكة الاجتماعيّة.

وتشكّل السلوكات الصحِّيَّة السليمة أحد أبرز مقوّمات اللياقة الجسميّة. ونقصد بذلك التوعية بأخطار الأمراض الخطيرة من مثل الإيدز والإدمان. فلقد درجت برامج التوعية والتثقيف الشائعة عربيّاً وخليجيّاً على أن تبنى على التخويف باعتباره عنصراً رادعاً عن الإقدام على هذه السلوكات المهدّدة للصحّة وسلامتها. لقد اتضح من دراسات عديدة أنَّ التخويف محدود النتائج والفاعليّة. فمن ينخرطون في تعريض أنفسهم من الشباب والراشدين لأخطار الإدمان والإيدز يعرفون عموماً نتائجها الضارّة، ولكنّهم لا يرتدعون رغم هذه المعرفة لأسباب عديدة: وهم الإفلات من الإصابة، التحدّي والتمرّد على القوانين والسلطات، الميل الدفين لتعريض الحياة للأخطار (ما يسمّى بمكافآت الانتحار)، أو مجرّد الاستهتار. وعلى العكس، اتضح أنَّ الشباب الذين يتمتّعون بقدر عالٍ من تقدير الذات واحترامها وقبولها، ومن يمتلكون مفهوم إيجابي عن ذاتهم، ويتمتّعون بقدر جيّد من التفاؤل هم الأكثر استجابة لبرامج التثقيف هذه[1].

وعليه فإنَّ التوعية الإعلاميّة والثقيف يتعيّن أن تتجنّب التخويف وإثارة الرعب لقلّة فاعليّتها. وتتوسّل بالمقابل مدخل التأكيد على الاحترام الذاتي لدى الشباب وتقديرهم لذاتهم ومكانتهم والاعتزاز بكيانهم، ممّا يمثّل أقوى وسائل الحصانة الذاتيّة ضدّ أخطار هذه الآفات. وهو ما يصدق في الواقع على تعديل كل السلوكات الضارّة بحياة الشباب ومصالحهم، كما الأطفال والناشئة: بناء الاحترام الذاتي والمفهوم الإيجابي عن الذات.

2 ـ الكفاءة النفسيّة:

وتشكّل الركن الثاني الأساسي للاقتدار الشخصي. وهي تبنى منذ الطفولة

(1) انظر: Shelley, E. Taylor and David K. Sherman (2004). Positive psychology and health psychology in: Positive psychology in practice. New Jersey, U.S.A. John Wiley and Sons, Inc.

الأولى بدورها، وتتوطّد في سنّ الشباب. وهي من متطلّبات التعامل مع تحدّيات العولمة وضغوطاتها: التكيّف النفسي لتسارع التحوّلات، القدرة على تحمّل المفاجآت وانعدام اليقين، ضغوطات التنافس ومعاييره وندرة الفرص، أخطار الفساد الكوني والحصانة النفسيّة ضدّها، الحاجة إلى إثبات الذات وتوكيدها في التعاملات والمجابهات، المتانة النفسيّة والقدرة على بذل الجهود الكبيرة في العمل ومتطلّباته، إظهار القدرات القياديّة في التعامل والتواصل، الحماس والحيويّة والإقدام والمرونة وابتداع البدائل. لم تترك العولمة من مكان أو فرصة لمن لا يتميّزون بالقدرة والقوّة والمتانة. وليس فيها مكان للتابعين الخاضعين الذين لا يمتلكون زمام قراراتهم الذاتيّة المسيرة لشؤون حياتهم.

تتمثّل الكفاءة النفسيّة في الصحّة النفسيّة الإيجابيّة ومقوّماتها المعروفة. الصحّة النفسيّة البنيويّة التي تشكّل القاعدة والتي تتجسّد في الثقة بالنفس والطمأنينة القاعديّة وتحمل القلق والإحباط، والوفاق مع الذات، والمرونة النفسيّة والحيويّة والحماس والإقدام، والروح التفاؤليّة المبادرة إلى ابتداع الحلول وتوليد الفرص والقدرة على الإثراء الذاتي. والصحّة النفسيّة الوظيفيّة التي تسمح للشخص بممارسة جميع وظائفه وطاقاته الحيويّة بكامل فاعليّتها: في الدراسة والعمل والترويح والعلاقات العاطفيّة والتزاوج والوالديّة. وهو ما يعبّر عنه علماء الصحّة النفسيّة بالشخصيّة الفاعلة بكامل قواها. ويكمل هذان الركنان كل من الصحّة النفسيّة الانتمائيّة والصحّة النفسيّة النمائيّة. أمّا الانتماء فالمقصود به متانة الهويّة الشخصيّة والاجتماعيّة والوطنيّة، والانتماء إلى ثقافة وحضارة، إضافة إلى الشراكة الاجتماعيّة الإيجابيّة والناشطة. وأمّا الصحّة النفسيّة النمائيّة فالمقصود بها نموّ الطاقات والقابليّات وتفتّحها وتثميرها وصولاً إلى الارتقاء الكياني المستمرّ الذي يحقّق بناء مشروع الوجود: أن ينمو في العمل والزواج والشراكة الاجتماعيّة والصحّة إلى الحالات الفضلى الممكنة، وأن يطوّر فرص هذا النماء على الدوام. هذه الأركان الأربعة متفاعلة فيما بينها وتتبادل التعزيز والتأثير بالإيجاب، كما بالسلب[1]. . ويشكّل الذكاء العاطفي Emotional

---

(1) انظر د. مصطفى حجازي (2000). الصحّة النفسيّة: منظور تكاملي للنموّ في البيت والمدرسة. بيروت: المركز الثقافي العربي.

Intelligence تلخيصاً جيّداً للكفاءة النفسيّة. وهو قد أصبح من متطلّبات النجاح في الحياة المهنيّة والزوجيّة والعامّة في عصر العولمة. كما أصبح يدخل في عداد تقويم الخصائص الشخصيّة المطلوبة للوظائف القياديّة في الإدارة. ويتلخّص الذكاء العاطفي الذي يعزّز الاقتدار الشخصي من خلال تعزيز الكفاءة النفسيّة في محاور أربعة يتفاوت التركيز عليها تبعاً لمختلف النظريّات في هذا المضمار: الاستبصار بالذات ومشاعرها وحالاتها الوجدانيّة والتواصل مع الذات وعالمها الداخلي. الاستبصار بالحالات الوجدانيّة للآخرين والتواصل العاطفي المتفهّم معهم. إدارة الحالات الوجدانيّة الذاتيّة وضبطها وحسن توظيفها في إنجاز المهام التي ينخرط فيها الشخص. إدارة مشاعر الآخرين وتوجيهها وتعديلها بشكل إيجابي يلقى التجاوب من قبلهم[1]. ولقد تكاثرت نظريّات الذكاء العاطفي وبرامجه التدريبيّة لمختلف الأجيال، وفي مختلف المجالات، ممّا يحسّن كثيراً من التوافق النفسي والفاعليّة الذاتيّة. ويدخل التدريب عليها بالتوازي مع برامج مهارات توجيه الذات، والتفاؤل المتعلّم، وتعزيز الأمل، ومقوّمات الحياة المليئة وذات المعنى. وكلّها تمثّل الموضوعات الأساسيّة لعلم النفس الإيجابي.

3 ـ الاقتدار المعرفي:

يشكّل الاقتدار المعرفي الضمان الثابت الأكيد، في عالم تسارع التحوّلات وانعدام اليقين المميّزين للعولمة. قوّة المعرفة حلّت محلّ قوّة المال والموارد الأوّليّة، كما القوّة العسكريّة؛ لأنّها هي العنصر الموجّه لها كلّها. وقوّة المعرفة أصبحت معيار تقدّم الأوطان والأشخاص على حدّ سواء. وهي المصدر المتنامي دوماً وبشكل انفجاري غير قابل للنضوب أو الانتكاس أو التراجع. وقوّة المعرفة رهن بالجهد الذاتي على الصعيدين الفردي والعام وليست منّة من السماء، أو هبة من الطبيعة. كل تقنيّات عصر ما بعد الحداثة تقوم على قوّة المعرفة بالأساس. قصب السبق في المال والأعمال، كما في التقنيّات يقوم

(1) انظر: Alan Carr (2004). Positive psychology The science of happiness and human strengths. New York: Brunner - Routledge.

على قوّة المعرفة. وشرط الاقتدار المعرفي الأساس هو انطلاق الذهن وانفتاحه على كل جديد ومغاير، وتمكّنه من المواكبة، وصولاً إلى ابتداع هذا الجديد. إنَّه يكمن في كسر الحدود والقيود أمام انطلاق الأفكار، وتجاوز التقليدي والمألوف، في النظر والمنهج والممارسة، وصولاً إلى الإبداع. والاقتدار المعرفي راهناً لا يتمثّل في مجرّد مراكمة المعلومات وإعادة إنتاجها، بل هو يتمثّل في الشغل عليها لتحويلها إلى معرفة ورؤى، وفي سبر أغوار هذه المعرفة وصولاً إلى مضامينها الخفيّة المحرّكة لها، ممّا يتيح سيطرة ذهنيّة فعليّة على الوقائع والأحداث والأفكار.

والاقتدار المعرفي هو الذي يتمكّن من نقد المعارف الجاهزة والتقليديّة والمألوفة، وصولاً إلى نقضها وتجاوزها من خلال الإتيان بمعرفة جديدة توفّر السيطرة على الواقع والظفر في معركة التنافس العلمي. الاقتدار المعرفي في مجال العلم هو الذي يتجرّأ على اختبار الأفكار والنظريّات الأكثر رسوخاً ويقينيّة وتفنيدها، والإتيان بالأجدر والأكثر فاعليّة منها. هكذا يتقدّم العلم، من خلال النقد والنقض والتجاوز والانقطاع عن المألوف والجامد واليقيني، الذي يتحوّل إلى قيد معرفي فعلي يسجن الفكر ويمنعه من النماء، إذا ما تمّ التسليم به والامتثال التبعي له.

تلك هي الثورة المعرفيّة التي لازالت تتسارع وتيرتها في البلاد المتقدّمة. مرّت هذه الثورة بمراحل ثلاث في تطوّر فلسفة العلوم في تلك البلاد. أمّا المرحلة الأولى فتمثّلت في إحلال سلطان العقل محل سلطان الغيب. العقل سيّد ذاته وسيّد وجوده، من خلال ممارسة نشاطه الفكري. من هنا قولة ديكارت الشهيرة: أنا أفكّر إذاً أنا أكون Je pense donc je suis. لقد ربط الكينونة والوجود بالتفكير وليس بالانتماء أو الولاء أو الحسب والنسب، أو الموارد الماليّة والمادِّيَّة. العقل سلطان ذاته، وحدوده هي حدود قدراته التي يتعيّن تنميتها وتجاوزها على الدوام. وتمثّلت المرحلة الثانية من ثورة العلم في إحكام منطق العقل وضبطه المنهجي الدقيق وإحكام بنيانه وتماسكه.

تلك هي أبرز منجزات الفلسفة الوضعيّة المنطقيّة. دقّة صياغة القضايا العقليّة

ممّا يشكّل لغة العلم، ويميّز المعرفة العلميّة، بحيث أصبح المنطق المحكم في صياغة القضايا والتحديد الدقيق والواضح لها هو نحو العلم، كما أنَّ النحو هو منطق اللغة[1]. الاقتدار المعرفي يتمثّل على هذا الصعيد بالتمكّن من إحكام منطق العقل الذي تقوم عليه المنهجيّات العلميّة التي تسيطر على الوقائع.

وأمّا الثورة الثالثة فهي تتمثّل راهناً في إطلاق العنان للعقل بما يتحدّى اليقينيّات العلميّة والمعرفيّة ويتجاوزها، وصولاً إلى ابتداع المذهل من النظريّات والمنهجيّات التي تنتج هذا الفيض من منتجات التكنولوجيا في مختلف مجالات الحياة. ويشكّل الشباب من العلماء أبطال هذه الثورة، ممّن يتجرّأون على المجهول، ويديرون الظهر لأفكار أسلافهم من العلماء والأساتذة، ويكسرون القوانين العلميّة والمعرفيّة. وهو ما يقدّم المادّة المعرفيّة الأوّليّة التي تتحوّل إلى اختراعات تكنولوجيّة متكاثرة، ومتسارعة، تقلّب حياة الناس على سطح الكوكب. هذا هو المفهوم الجديد للاقتدار المعرفي الذي يبسط سلطانه في عصر العولمة.

كما يبنى الاقتدار المعرفي فرديّاً وجماعيّاً على تنمية مهارات التفكير الإيجابي، والتفاؤل المتعلّم[2]. وكلاهما يركّز على المواقف الإيجابيّة في التعامل مع الوقائع والبحث عن الإمكانات الكامنة فيها في حالة تجاوز للوقوع في أسر المعوقات.

يبدأ بناء الاقتدار المعرفي في الأسرة والطفولة الأولى من خلال علاقات النقاش والحوار والتواصل بين الطفل ووالديه، ومن خلال إشعار الطفل بأنَّ الكبار يستمعون إلى أفكاره ويناقشونه في مدى واقعيّتها. وهو ما يرسي أسس السيطرة الذهنيّة على الواقع الذاتي والواقع المادّي سواء بسواء. يتعلّم الطفل أن

(1) انظر د. مصطفى حجازي (2005) الإنسان المهدور، الفصل الخامس. بيروت: المركز الثقافي العربي.

(2) انظر بهذا الصدد المؤلّف الهامّ:

Handbook of position psychology (2002). Edited by C: R. SNYDER and. Shane J. LOPEZ. N. Y. Oxford University Press.

يتعامل مع ميوله ورغباته وحاجاته، كما مع قضايا العالم الخارجي من خلال التفكير، وليس من خلال ردود الفعل الانفعاليّة. كما يتعلّم الطفل من خلال الحوار والتواصل والإثراء المعرفي الناجم عن الإجابة على أسئلته وتساؤلاته، التفكير المنطقي والنقدي: ما للأمور وما عليها. بذلك ترسي أسس الاقتدار الذهني الذي تتابعه المدرسة الرائدة في عمليّاتها التعليميّة ونظم علاقاتها وتفاعلاتها، ومناخها الإنساني والتنظيمي وفلسفتها التربويّة والإداريّة (هل نقولب ونقنّن وندجّن الأذهان والنفوس، أم ننمّي الطاقات والإمكانات في حيويّتها، ونفعل اقتدارها من خلال تعهّدها بالرعاية). وإذا لم تحدث هذه العمليّة المستمرّة في البيت والمدرسة وفي المناخ الاجتماعي العام، منذ الطفولة، فسيكون متعذّراً توقّعها في سنّ الشباب؛ إذ نصبح عندها بصدد الحاجة إلى عمليّة إعادة تأهيل نفسي ذهني معرفي كي يمكن بناء الاقتدار.

يتوّج بناء الاقتدار المعرفي التزوّد برصيد ثقافي عام في الفنون والآداب والأفكار الكبرى والعلوم الإنسانيّة. لقد أصبح معروفاً أنّ الاختصاص الدقيق وحده لم يعد يكفي للتعامل مع تعقيدات العولمة وتفاعلاتها وانفتاحها. لقد انفتحت العلوم المضبوطة على العلوم الإنسانيّة، التي أصبحت تشكّل الزاد المكمل للاختصاص الدقيق في العلوم التطبيقيّة والتقنيّات. ولذلك أصبح مطلوباً من الجامعات الرائدة أن تعقد قياديين في اختصاص دقيق يمتلكون في الآن عيّنة ثقافة كافية في الاقتصاد والسياسة والاجتماع والأنتروبولوجيا والإعلام والثقافة، كي يمكّنهم التعامل مع تنوّع الجماعات والثقافات خلال ممارستهم لنشاطاتهم المهنيّة المفتوحة على السوق العالمي.

أمّا الفنون والآداب والفلسفة وتاريخ الفكر والعلوم الإنسانيّة عموماً فهي هامّة جدّاً لتفتيح الأذهان، وتعدّد الرؤى وتعقيد المعالجات الذهنيّة للقضايا الحياتيّة في العمل وخارجه. إنّها الوسيلة لتكوين الفكر المستنير الجدلي الذي يعترف بالاختلاف ويقبل تواجد التناقضات، ويحسن التعامل معها. كما أنّ الفنون على اختلافها ضروريّة جدّاً للتنمية العاطفيّة والوجدانيّة، ذات الصلة الوثيقة بتنشيط الذهن، وزيادة فاعليّته.

كل من الانفتاح الذهني والتغذية الوجدانيّة ومرونة التفكير وجدليّته تشكّل العلاج للقطعيّة والنظرة الأحاديّة، والمقاربة الضيّقة التي تميّز مناهج دراسة العلوم المضبوطة. ولذلك فليس غريباً أن تشيع الميول الأصوليّة والمتطرّفة بين الشباب من أصحاب هذه التخصّصات تحديداً، بينما يندر أن تجد أصوليّاً في تخصّصات الفلسفة والاجتماع وعلم النفس والفنون. لقد انخرط نظام التعليم في مجتمعات الخليج في هذا المنحى التخصّصي الدقيق، على غرار موجة شاعت في أميركا تحديداً، وهي بصدد تجاوزها في اتجاه الانفتاح الثقافي على الفنون والآداب والعلوم الإنسانيّة في مراكز إعداد القيادات الإداريّة والإنتاجيّة. وهو بدوره مدعوّ لإدخال هذا الانفتاح في مناهج التخصّصات العلميّة، نظراً لما يتهدّده من انتشار للأصوليّات. هذه الأصوليّات لا تعود فقط إلى تزمّت التعليم الديني وحده، بل هي وجدت الساحة مهيّأة لانتشارها لأنَّ الفنون والآداب والعلوم الإنسانيّة انحسرت فيها إلى مكانة هامشيّة، بسبب سياسات التعليم من جانب وسياسات محاربة الليبراليّة والانفتاح الفكري من الجانب الآخر.

4 ـ الجدارة المهنيّة:

إنَّها جواز العبور الأكيد والمضمون إلى العضويّة الاجتماعيّة الكاملة، في عالم تحوّلات السياسة وأسواق الأعمال والمال. ذلك أنَّه إضافة إلى أوجه العولمة العلنيّة المتمثّلة برضاعة التسلية وحمى الاستهلاك، هناك وجه حقيقي يمثّل القوّة الفعليّة المحرّكة لها، وهو يتمثّل بقانون القوّة المسيّر للأعمال والإنتاج، لجهة الجودة والنوعيّة والكلفة والتنافس الشديد عليها. وعليه فإنَّ جيل الشباب سيكون أمام تحدٍّ فعلي لإثبات جدارته، من خلال بناء اقتداره المهني، خصوصاً مع تزايد مساحة الاقتصاد الحرّ، وانحسار الاقتصادات المحميّة والوظيفة العامّة. هناك عدّة مقوّمات أساسيّة للاقتدار المهني.

تبدأ العمليّة باستشكاف أوجه القوّة والموهبة في القابليّات والاستعدادات ونوع الذكاء والميول. ومن ثم تخطيط مشروع بناء مسار مهني في مجال القوّة والموهبة الذاتيين. فلقد أظهرت الدراسات أنَّ التنمية المهنيّة القائمة على قوّة الاستعدادات والميول تعمل على زيادة الرضى والدافعيّة والالتزام والإنتاجيّة،

والروح المؤسّسيّة في مجالات الصناعة والإدارة، كما في التربية. إنّها تعزّز الثقة بالنفس وتولّد حالة الرضى النفسي وحسن الحال الناتجين عن الانخراط في نشاط يحقّق الذات ويثير الحماس، وكلّها تشكّل وقود الإنتاجيّة العالية والمميّزة. يتضمّن بناء المسار المهني القائم على الاقتدار ثلاث خطوات متتالية: تحديد أوجه الاقتدار، استيعابها في مفهوم الشخص عن ذاته ونظرته إليها، وضع الخطّة السلوكيّة العمليّة للسير قدماً في تنفيذها[1].

يطرح خيار الاقتدار في بناء الجدارة المهنيّة مسألة الدافعيّة بكلّ حدّتها. إذ لا تختلف الدافعيّة للعمل في شدّتها فقط، بل كذلك في نمطها وتوجّهها. هناك الدوافع الذاتيّة الأصليّة الداخليّة، مقابل الدوافع البرّانيّة الخارجيّة التي تحرّكها قوى خارجيّة.

تسمّى الأولى الدافعيّة الأصيلة Intrinsic Motivation، وتسمّى الثانية الدافعيّة البرّانيّة Extrinsic Motivation[2] وتدخل كلاهما ضمن نظريّة التحديد الذاتي SDT Self - Determination Theory التي تميّز بينهما، وتبيّن أهمّيّة الدافعيّة الأصيلة في الإنجاز الذاتي والصحّة النفسيّة وحسن الحال. كما تطرح وسائل تنمية هذا الدافع الأصيل المستقلّ ذاتيّاً، وتستقصي العوامل الاجتماعيّة التي يمكن أن تحفّزه أو تعطّله.

تذهب هذه النظريّة إلى القول بأنَّ هناك تدرّج مستمرّ، من أقصى الدافعيّة البرانيّة، إلى أقصى الدافعيّة الأصيلة. الدافعيّة البرانيّة قد تتمثّل في حالة الطلاب، في الحصول على أعلى الدرجات بأقلّ مجهود، والتخرّج بأسرع ما يمكن، والحصول على وظيفة مجزية من حيث الراتب والتقديمات، ومن ثم

---

(1) انظر: Timothy D. Hodges and Donald O. Clifton (2004). strengths - based Development in practrice. Chap. 16. Positive psychology in practice. New Jersy. U.S.A.: John wiley and sons Inc.

(2) انظر:

Kirk W. Brown and Richard M. Ryan (2004). Fostering Healthy Self Regulation from within and without: A Self Determination perspective. Chap 7 of positive psychology in practice.

الانخراط في الكسب لمزيد من الاستهلاك المادّي واستعراض الوجاهة الاجتماعيّة. أمّا الدافعيّة الأصيلة فهي التي تنطلق من الميل للأصيل لتنمية القدرات الذاتيّة والانخراط في مشروع فعلي لبناء مسار مهني، يجد الشخص فيه هويّته الذاتيّة والاجتماعيّة، ويعمل من أجل تكوين النظام المعرفي والمهاري الذي يحقّق هذه الهويّة المهنيّة، كما يجد في ممارسة النشاط المهني متعته ورضاه وسعادته. ذلك هو حال الفنّانين والعلماء، والباحثين. إنَّهم ينسون ذاتهم ويديرون ظهرهم للمظاهر، وينخرطون في النشاط ويستغرقون فيه حتى يحقّقوا غاياتهم. وهم يجدون في ممارسة النشاط ذاته، متعتهم وسعادتهم (الجهد الممتع الذي يحمل الرضى والثراء الذاتي).

الدافعيّة الأصيلة لها طابع الاستمراريّة والذهاب دوماً إلى مستويات أعمق من الإنجاز والتمكّن والإتقان. بينما أنَّ الدافعيّة البرانيّة تقتصر في الجهد المبذول على تحقيق الغايات المادِّيَّة أو غايات الحصول على إعجاب الآخرين.

مدرج الدافعيّة يتضمّن عدّة مستويات أدناها يتمثّل في انعدام الدافعيّة: حيث لا يقوم الإنسان بالنشاط إلاّ ضمن الحدّ الأدنى الذي يعفي من المساءلة، وبالتالي فهي محكومة من الخارج، من الآخرين ومتطلّباتهم ورضاهم، بدون استمتاع أو رضى ذاتيين، يقوم بها الشخص لمجرّد طلب الثواب أو تجنّب العقاب.

يلي ذلك عدّة مستويات من الدافعيّة الخارجيّة التي يتمثّل الشخص متطلّباتها. من مثل ضرورة العمل، وضرورة القيام بالواجب، وضرورة النشاط من أجل كسب العيش، ووصولاً إلى ديكتاتوريّة الواجب Tyranny of the Must حيث يتمثّل الشخص الواجب البراني المفروض ويجعل منه إلزاماً شخصيّاً. هنا يبذل جهوده المضنية من أجل إرضاء ضميره وإحساسه بالقيام بالواجب (لازم أدرس، لازم أعمل...). إنَّها حالة إحساس بالواجب وبما يجب أن يكون، انطلاقاً من تبنّي معايير فوق شخصيّة، تصبح مصدر قيمته وتقديره لذاته. وتمثّل الدافعيّة الأصيلة أعلى مستويات المدرج. وهي تختلف نوعيّاً في انبثاقها من

الداخل، من قوى النماء الذاتيّة، والرغبة في بناء الذات وتحقيقها من خلال عطاء مميّز يحمل الدمغة الشخصيّة (هذا أنا). هذه الدافعيّة الأصيلة لا تنتج التفوّق وحده، بل هي تنتج الإبداع، كما أنَّها تستعصي على المعوقات وتناضل من أجل التغلّب عليها، في نوع من خوض معركة الظفر في الحياة، وبناء الكينونة. يمارس النشاط في هذه الحالة في نوع من الاستغراق الذي يحمل متعة بذل الجهد بحدّ ذاته، وليس من أجل تحقيق غايات خارجيّة. إنَّها تشكّل ما يسمّى «توقيع الاقتدار الذاتي» والفاعليّة الذاتيّة Self Efficacy: هذا أنا!

ولا بدّ من مساندة هذه الدافعيّة الأصيلة، وتعزيز زخمها وتكريسها، في كل من الأسرة والمدرسة، والمجتمع عموماً الذي يرعى الكفاءات ويقدر الإبداعات والإنجازات المميّزة. فالأهل الذين يساندون استقلاليّة أبنائهم وينمّون مفهوماً إيجابيّاً لديهم عن ذاتهم، يساعدونهم في ذلك على تنمية الدافعيّة الأصيلة. كذلك الحال حين تتاح للمرء مجالات للاختيار والمبادرة وإدارة الذات وتوجيهها، تلك هي فرص إطلاق طاقات النماء الإيجابي. كذلك ترتبط الدافعيّة الأصيلة (ضمان الإنجاز الحقيقي والمتميّز) منذ البداية بعلاقات القبول غير المشروط لكيان الطفل، والشاب من بعده، وتوفير الرعاية والإحساس بالانتماء والجدارة والاستقلاليّة التي تشكّل الثلاثيّة المؤسّسة للدافعيّة الأصيلة. إنَّنا بصدد بناء الجدارة Competency building، أي الحالة النقيضة تماماً لحالة القهر والإرغام، أو حالة رضاعة المغانم مقابل التبعيّة والولاء.

من خلال تنمية الدافعيّة الأصيلة يتحقّق بناء الهويّة المهنيّة التي تشكّل قاعدة كل إنتاج مميّز. كما تتحقّق ثقافة الإنجاز التي تميّز (كما سبقت الإشارة إليه في هذه الدراسة) المجتمعات المنتجة التي تشغل المكانة القياديّة الرياديّة على الساحة العالميّة، حيث لا يرى الإنسان من صورة لذاته إلاّ صورة الإنسان المنجز أساساً، سواء أكان تلميذاً، أو صانعاً أو إداريّاً، أو مسؤولاً سياسيّاً. الإنجاز هو الذي يحدّد المكانة، ويوفّر القيمة الذاتيّة والاجتماعيّة. مجتمعات الإنجاز المتمثّلة لثقافته تضع معايير وتوقّعات عالية على النجاح في الأداء، تصبح جزءاً مكوّناً من الدافعيّة الأصيلة للإنسان. وليس هناك من دين يحضّ على العمل وإتقانه يضاهي الدين الإسلامي حيث تتكرّر الآيات القرآنيّة الكريمة

والأحاديث النبويّة الشريفة مرّات ومرّات. وهو ما يتعيّن إحياؤه والبناء عليه ونشره وترسيخه في بناء ثقافة الإنجاز، لدى الأجيال الطالعة. طالما أنَّ الإنجاز المميّز هو الضمانة الاستراتيجيّة الفعليّة غير القابلة للنضوب. إلاَّ أنَّه لا بدّ من التأكيد بأنَّ بناء هذه الثقافة الإنجازيّة الإتقانيّة لا يمكن أن يقوم إلاَّ من خلال تقديم النماذج الجذّابة لها في سلوكات الكبار أنفسهم. إذ لا جدوى من الوعظ طالما أنَّ المرجعيّات الاجتماعيّة لا تقدّم النموذج والقدوة في سلوكها وتوجّهاتها.

يصبّ كل ما سبق من دافعيّة أصيلة، وهويّة مهنيّة وثقافة إنجاز وسعي للإتقان في بناء قاعدة صلبة من أخلاقيّات المهنة التي تشكّل الضمانة لسلامة الممارسات وصواب الخيارات والقرارات. أخلاقيّات المهنة تشكّل الشرف المهني الذي يعتزّ به الإنسان المنتج ابن ثقافة الإنجاز، ويجعل منه معياراً لقيمته واعتباره الذاتيين. الشرف المهني هو التجسيد لأخلاقيّات ممارسة المهنة والتمسّك بمعايير جودتها، وأخلاقيّات التعامل. وهنا أيضاً ليس هناك من دين يحضّ على أخلاقيّات التعامل المهني مثل الدين الإسلامي الحنيف. وهو ما يتعيّن العودة إليه والتمسّك به، باعتباره أحد أبرز مقوّمات الأصالة. أخلاقيّات المهنة وشرفها لا تبنى بدورها بالوعظ والتلقين، بل بالنمذجة وتقديم القدوة ذات القيمة من الكبار إلى الأجيال الصاعدة.

تبقى مسألتان تتمّمان برنامج بناء الجدارة المهنيّة. تتمثّل أولاهما في تنمية الروح المؤسّسيّة والثقافة المؤسّسيّة **corporate culture** التي أصبحت تحتلّ مكانة مميّزة في مجال الأعمال والإدارة. وتمثّل النظريّة اليابانيّة في الإدارة نموذجها الأبرز الذي فرض ذاته على ساحة الإدارة والأعمال عالميّاً، وسارعت بقيّة الدول المتقدّمة لتبنّيه والعمل بموجبه. إنَّها روحيّة العمل الجماعي والولاء له وللمؤسّسة. وهي نقلة نوعيّة يتعيّن إنجازها خليجيّاً لتحويل روحيّة الانتماء والولاء من القبيلة والعشيرة والعائلة والطائفة وسواها من الولاءات التقليديّة إلى الولاء للمؤسّسة الإنتاجيّة والانتماء إليها باعتباره الولاء الأساس في حياة العمل، وترك ما عداه من ولاءات للحياة الاجتماعيّة العامّة. الولاء للمؤسّسة الإنتاجيّة هو الذي يضمن تجسيد ثقافة الإنجاز والإتقان، كما يضمن تجسيد

أخلاقيّات المهنة. أمّا المسألة الثانية فتتمثّل في تنمية ما أصبح يسمّى «باللياقة التكيفيّة» Adaptability fitness في أدبيّات التوجيه المهني. ذلك أنَّ تسارع التحوّلات في التقنيّات وأساليب العمل، فرضت تحوّلات موازية في عالم المهن. هناك تسارع في ظهور مهن جديدة لم تكن معروفة سابقاً، وزوال أخرى تقليديّة كانت تبدو راسخة البنيان. كما أنَّ التنافس وقتل الكلفة يحمل بدوره احتمالات تراجع الضمانات الوظيفيّة في القطاع الخاصّ.

أدخلت هذه الحالة تحوّلاً في المسارات المهنيّة، حيث يقدر أنَّ الإنسان المنتج يمكن أن يغيّر مواقع عمله ونوعيّة هذا العمل ما بين أربع إلى ستّ مرّات خلال حياته المهنيّة النشطة. ويمثّل الخبراء لذلك بالتحوّل من نموذج القطار المهني الذي يبدأ بمحطّة الانطلاق ويتوقّف عند عدّة محطّات، خلال المسار المهني الواحد في نفس الاختصاص، وصولاً إلى محطّة الوصول في سنّ التقاعد، إلى مترو الأنفاق حيث يبدأ المسار المهني بخطّ ثم يتمّ التحوّل إلى خطّ آخر، عدّة مرّات في عدّة محطّات؛ وهو ما يتطلّب التدريب الدائم على المستجدّات التقنيّة والمنهجيّة في مجال الأعمال، كما يتطلّب التمتّع بالمرونة العالية للتكيّف الناجح مع هذه التحوّلات ممّا يسمّى اللياقة التكيفيّة.

5 ـ الكفاءة الاجتماعيّة:

إنَّها من المؤهّلات الأساسيّة لدخول عالم العمل والنجاح فيه في عصر العولمة. فمع الأسواق المفتوحة، وتبادل التفاعل والاعتماد، أصبحت مهارات التواصل والعلاقات الاجتماعيّة من المتطلّبات اللازمة لدخول الحلبة. وهو ما يشكّل بعد التفاعل مع الآخرين وتفهّمهم وإدارة العلاقة معهم، في مفهوم الذكاء العاطفي. وتتضمّن هذه الكفاءة تنمية القدرات القياديّة، وقدرات العمل في فريق وإدارة الفريق. وتفرض الاختلاط والتفاعل في عصر التنوّع الثقافي، الذي أصبح من الموضوعات الأساسيّة في كل فروع العلوم الإنسانيّة.

أمّا محليّاً فتتضمّن الكفاءة الاجتماعيّة القدرة على المشاركة الفاعلة في الأنشطة المؤسّسيّة والعامّة، من موقع الاقتدار أو التكيّف النشط والفاعل. باختصار نحن بصدد تزويد الناشئة والشباب بالجدارة الاجتماعيّة والانغراس

الاجتماعي التي توضع أسسها في البيت، وتستمرّ في برامج مدرسيّة ومؤسّسيّة. من أبرزها التدريب على مهارات التواصل وفنّ الاستماع، ومهارات الحوار والإقناع والتفاوض والتدريب على توكيد الذات في المواقف الاجتماعيّة بأساليب إيجابيّة. وكذلك التدريب على الحساسيّة والتفهّم للآخر والمختلف، وقبول الاختلاف والشراكة، والتنافس البنَّاء والمرونة والواقعيّة. وهناك أنشطة لا حصر لها لتنفيذ مثل هذه البرامج بدءاً بالمباريات الرياضيّة الجماعيّة وتنمية روحيّة الجماعة وروحيّة الربح والخسارة بناء للإنجاز، ومروراً بمختلف أنشطة الإذاعة والخطابة والكتابة، والجمعيّات والأندية والكشفيّة، والتطوّع والعمل العام، شريطة توفير فرصه والاقتناع بأهمّيّته وحيويّته في الإعداد للمستقبل وليس مجرّد رفع شعاراته. وتتأسّس جميعها على بناء الثقة بالنفس واحترامها.

6 ـ تحصين الهويّة والانتماء:

إنَّها ضمانة الدخول في العولمة والمشاركة فيها، من موقع الحصانة الذاتيّة والمجتمعيّة. . فلا مشاركة عالميّة ممكنة إلاَّ من خلال البصمة الوطنيّة التي ترفد النشاط والإنتاج والإنجاز بميزته الوطنيّة. تزداد ضرورات تحصين الهويّة لمواجهة طوفان الإعلام والمعلومات والاستهلاك والترويج له وشدّ الناشئة خصوصاً للانغماس فيه وإدارة الظهر لانتماءاتهم. وتتضمّن حصانة الهويّة والانتماء مشروعاً استراتيجيّاً في تربية المواطنة وتمكينها: المواطن المشارك في صناعة مصير وطنه، والمشارك في القرارات والسياسات التي تحدّد هذا المصير العامّ، كما المصير الذاتي. إنَّها تتضمّن توسيع خيارات الشباب وقدرتهم على القيام بها. وهو ما يشكّل معيار الرفاه الإنساني المعاصر تبعاً لتقارير التنمية الإنسانيّة الصادرة عن الأمم المتحدة. فالرفاه الإنساني يتجاوز مسألة الرفاه المادّي على اختلاف ألوانه ومستوياته، كي يتوجّه إلى توسيع خيارات الإنسان وتنميته. ولا حصانة لأيّ مجتمع إذا فرض على شبابه التبعيّة والامتثال، ومنع من التمرّس بمسؤوليّات الخيار والقرار في شؤون المجتمع.

على أنّ أبرز وسائل تحصين الهويّة تتمثّل، كما سبق بيانه في الفصل المخصّص لذلك من هذه الدراسة، في تفعيل هذه الهويّة وتفعيل الأصالة

والتراث بحيث تقدّم إنجازاتها وإسهاماتها على الساحة الدوليّة من خلال ربطهما بالإنجازات الفعليّة، وليس بمجرّد الانتماء الماضوي.

كما أنَّ تعزيز هذا الانتماء يتطلّب الموازنة ما بين حركة العمران المتسارع في دول الخليج والذي يمثّل نموّاً مادّيّاً غير مسبوق، وبناء بنية ثقافيّة مساندة ومتينة تبرز الخصوصيّة المميّزة للمجتمع العربي الخليجي، وتوفّر إطاراً حيويّاً يربط الشباب بتاريخ حيّ وحيوي ونمائي متجدّد.

7 ـ الحصانة الخلقيّة:

إنَّها تتوّج هذه الكفاءات جميعاً. ولقد أصبحت ملحّة أكثر من أيّ وقت مضى بعد انحسار الحصانة الاجتماعيّة التقليديّة، بسبب انفجار الانفتاح وتراخي قوّة الأطر المحلِّيّة. الحصانة الخلقيّة المضمونة راهناً هي الحصانة الذاتيّة الداخليّة. وهي وحدها المجدية أمام تكاثر الأوجه المظلمة للعولمة.

لقد أصبحت مسألة القيم والتربية على القيم في أولويّات روزنامة التربية المستقبليّة، التي تطوّرها اليونسكو وأجهزتها. كما أنَّ الحياة الروحيّة أصبحت تحتلّ مركز النواة في كل برامج الصحّة النفسيّة النمائيّة لمقاومة الفراغ الوجودي، والحياة بلا معنى اللذان ولدهما الإفراط في الاستهلاك والجري وراء قيمه المادِّيَّة. الحياة الروحيّة والغنى الروحي هما العلاج الفعلي لجلّ أمراض العصر محليّاً وعالميّاً.

ولا بدّ في هذا المقام من التوكيد على بناء الحصانة الخلقيّة والروحيّة الدينيّة الأصيلة، وليست الشعائريّة، والشكليّة. الحصانة الخلقيّة والروحيّة لا تعني الانغلاق والتزمّت والانخراط في التكفير وإدارة الظهر للحياة وللدنيا ولبقيّة المجتمعات. كما لا تعني الإسراف في نظم التحريم التي تقيّد النفوس والأذهان. فذلك يذهب مباشرة ضدّ توظيف الطاقات الحيّة في مشروع النماء والتقدّم واحتلال المكانة المستحقّة. التحريم والتكفير لا يفعلان سوى شلّ الطاقات الحيّة وتعطيلها، وهدر الشباب. الشباب يجب أن يكونوا صنّاع المستقبل من خلال حسن توظيف طاقاتهم الحيّة، وبناء اقتدارهم الشخصي

الكلّي، وليس من خلال الزجر والتجريم والتحريم، وإدارة الظهر للدنيا. ذلك أنّ الدنيا لن تتوقّف، بل هي ستستمرّ في تيّارها الدافق. والتحصين الخلقي والتنمية الروحيّة تعني تحديداً القدرة على خوض غمار معركة الحياة من موقع نشط مشارك يضمن الفرص، ويكفل الكرامة الإنسانيّة من خلال تمثّل القيم الأصيلة السامية والحيّة الفاعلة: العمل الصالح، الصدق والأمانة، التسامح، الإتقان في العمل، التراجم والتوادد، الجدّ والاجتهاد، والانفتاح على الدنيا والناس.

مشروع بناء الاقتدار والكفاءة الكلّيّة للشخصيّة يتطلّب إعادة نظر كلّيّة في ممارسات التنشئة والتربية، كما ممارسات العمل والاقتصاد والسياسة والإعلام. إنَّه عبارة عن ورشة نهوض بجيل الناشئة والشباب الخليجي، وخصوصاً تلك الشرائح منه التي تكافح من أجل بناء مستقبل من العيش اللائق والكريم، والشرائح الأخرى المنخرطة في الاستهلاك والملذّات الآنيّة. إنَّه مشروع توسيع شريحة فئة شباب النخبة بحيث تصبح هي الكثرة. وتملك دول الخليج الإمكانات الماديَّة لدفع هذه الكلفة اليسيرة، أمام مردودها الكبير المتمثّل بضمان المستقبل. أمّا شريحة شباب الظلّ فتتطلّب برامج خاصّة في التمكين نشير إليها بعجالة.

ثالثاً: تمكين شباب الظلّ:

إنَّه مشروع قائم بذاته، في إعداد الشباب الخليجي للمستقبل، يختلف في معطياته وآليّاته عن بناء الاقتدار. شباب الظلّ هو كما رأينا تلك الشريحة المجهولة التي تسرّبت من التعليم العام في مراحل مختلفة، والتي لا تتناولها الدراسات الخاصّة بالشباب بالبحث عادة. إنّها موضع الشكوى والحذر من قبل السلطات الاجتماعيّة والأمنيّة على حدّ سواء. وهي بدورها تشكو من التهميش وعدم الاعتراف والغبن وتراكم الإحباطات. ولذلك فإنَّه لا يندر أن تقوم بين الطرفين، حالات من الشكّ والعداء والإحساس بالغربة. جزء من هذه الشريحة يتدبّر أمره بوسائله الخاصّة في مختلف مجالات كسب الرزق من خلال أعمال

غير متخصّصة، أو بدرجة محدودة من الحرفيّة المهنيّة. وهناك جزء آخر يظلّ في حالة من انعدام الانغراس المهني، حيث يتذبذب ما بين البطالة والعمالة المؤقّتة، مع كثرة تغيير الأعمال. يشكّل هذا الجزء العبء المعتاد على وزارات العمل ومكاتب التوظيف فيها.

إنّنا في هذه الحالة بصدد حالات من اضطرابات التكيّف المهني والنفسي والاجتماعي في الآن عينه، وليس بمجرّد الحاجة إلى فرصة عمل وكسب. وبذلك فإنَّ جهود مكاتب التوظيف لا تعطي النتائج المرجوّة رغم ما يبذل فيها. إنّنا بصدد فئة من الشباب نشأت في الأصل في حالة غربة عن الدراسة والحياة المهنيّة المنغرسة، ولذلك فهي بحاجة إلى عمليّة إعادة تأهيل، وليس مجرّد عمليّة توظيف. وهناك برامج وتجارب رائدة في مجال إعادة التأهيل يمكن الاستفادة منها لتطوير برامج وطنيّة، في دول مجلس التعاون من أبرزها برنامج تمكين الشباب Youth Empowerment الذي تمّ تطويره في جنوب إفريقيا، لخدمة فئة الشباب المغبون والعاطل عن العمل، ما بين سنّ 17 و26 سنة. إنّنا بصدد برنامج يتجاوز مجرّد التدريب المهني والتوظيف الشائع خليجياً، كي يعالج الدافعيّة للتدريب والانغراس المهني ذاتهما، ويعالج في الآن عينه كل المواقف الانهزاميّة تجاه الذات، وصورة العجز الذاتي المترسّخة عند الواحد من هؤلاء، كما يعالج المواقف السلبيّة من المجتمع والدنيا والناس. إنّنا لسنا بصدد قصور في المهارات المهنيّة، يتعيّن علاجه فقط، بل لا بدّ من علاج عوامل الفشل الحياتي الذاتيّة والاجتماعيّة.

يتبنّى البرنامج المطبّق في عدّة أماكن من جنوب أفريقيا منذ العام 98 شعار «مجابهة المستقبل بشجاعة»: من أجل تمكين هؤلاء الشباب. ويتمثّل هدفه العام في مساعدة المشاركين على التغلّب على قمعهم وهزيمتهم الذاتيّتين، وتنمية الثقة الذاتيّة بالنفس، ومهارات الحياة والتفاعل والتواصل، إضافة إلى اكتساب المهارات المهنيّة، كجسر للعبور إلى الثقة بالنفس والمستقبل والمرونة والتوازن الذي يضعهم على طريق الحياة. إنّها معادلة التنمية الذاتيّة (التخلّص من كل مشاعر وقناعات الهزيمة الذاتيّة، وإبراز الإمكانات والطاقات والإيجابيّات)

مقرونة بتوفير فرص المهارات المهنيّة المؤهّلة للنجاح في سوق العمل[1].

وتتمثّل الأهداف الإجرائيّة لهذا البرنامج الذي يمتدّ لمدّة تسعة أسابيع فيما يلي: التأهيل المهني للعمل، توليد الدافعيّة لتحمّل مسؤوليّة المصير الذاتي وبناء المستقبل، بناء الاحترام الذاتي والثقة بالنفس وبالآخرين، المساعدة على الانخراط في علاقات منمّية ومنتجة مع الأسرة والرفاق والآخرين، تجاوز جروح الماضي وآلامه، تجاوز المعوقات والقيود الذاتيّة، اكتشاف معنى كرامة ذاتيّة وقيمة ذاتيّة واحترام ذاتي، وصولاً إلى إطلاق التفكير المبادر والمشارك في الحياة المهنيّة والعامّة. ويلخص ذلك كله بناء ثقافة شباب منمّية مبادرة لدى المشاركين، بدلاً من ثقافة الشكّ والعداء تجاه المجتمع، وثقافة الهزيمة الذاتيّة ومشاعر العجز واللاجدوى.

كل من هذه الأهداف تترجم إلى أنشطة مهنيّة وفنّيّة واجتماعيّة وتواصليّة واستكشاف ذاتي، من خلال جماعات النقاش والبحث، والممارسة والتعلّم المتبادل والتقرير المتبادل والتساند، وإطلاق الإيجابيّات. ويشارك في تنفيذ البرنامج مدرّبين من مختلف التخصّصات. ويؤكّد البرنامج على الاستعانة بمدرّبين من نفس بيئة هؤلاء الشباب، ومستواهم، ممّن تمكّنوا من بناء مسار حياتي كريم، بهدف توفير فرص التعلّم بالنمذجة، مع عناصر تشاركهم مجالهم الحيوي، وتقيم بالتالي صلات تقارب وتفاهم فيما بينهم.

ويذهب التأهيل المهني في اتجاهين: اكتساب مهارات التقدّم للوظائف المتوفّرة في مجال مؤهّلاتهم، والمساعدة على إطلاق مشاريع الأعمال الخاصّة الصغيرة. وفي الحالتين يتمّ الارتباط مع شبكة المنظّمات الأهليّة، ذات الصلة ببرامج الشباب وتأهيلهم وانغراسهم الاجتماعي والحياتي. كما تقوم وحدة متابعة للمشاركين بعد إنهاء البرنامج، وبداية بناء مشروعاتهم المهنيّة والحياتيّة؛ لتعزيز إنجازاتهم، ومساعدتهم في التغلّب على ما يعترضهم من معوقات، وتمكين اقتدارهم وتحمّل مسؤوليّة متابعة نموّهم الحياتي.

---

(1) انظر:

Youth Empowerment Network http://www.yen.org.zorfinto.htm

وبالطبع يمكن للهيئات المعيّنة في دول المجلس، أن تقتبس الكثير من أفكار وفلسفة وتوجّهات برنامج تمكين الشباب المهمّش هذا، وتكييفها بما يتلاءم مع ظروفها وخصائصها وخياراتها التنمويّة العامّة. إلاّ أنّ الأساس يبقى في كيفيّة إطلاق الدافعيّة الذاتيّة للنموّ من خلال أسلوب المشاركة النشطة من قبل هؤلاء الشباب، وصولاً إلى تحمّل مسؤوليّة حياتهم، وليس من خلال التقديمات الفوقيّة التي تتعرّض للكثير من المقاومة، ويكون مصيرها الهدر.

وخلاصة القول إنّ بناء اقتدار الشباب وتمكينهم، كل حسب احتياجاته هو المدخل المضمون لبناء اقتدار مجتمعات الخليج وضمان استدامة تنميتها، وبالتالي حصانتها، ودخولها حلبة المشاركة العالميّة من موقع الإسهام المقتدر والريادي، وليس من موقع التبعيّة. يتمثّل المفتاح الرئيس Master Key لهذا المشروع، في استكشاف القدرات وتثمير الإمكانات وإطلاق الطاقات الحيّة والنمائيّة، وليس في المراوحة عند المشكلات والاضطرابات والشكوى من الصعوبات والمعوقات.

الفصل الثامن

إنجازات متحقّقة ومهام مطلوبة

تمهيد:

دول مجلس التعاون هي في وضع متميّز من حيث الإمكانات والفرص لبناء اقتدار الشباب وتمكينه، كما سبقت الإشارة إليه. وقد تكون من أكثر المجموعات العربيّة تقدّماً على صعيد استرتيجيّات الطفولة والشباب وبرامجهم. ولقد توفّر لهذه الدراسة بعضاً منها، من مختلف دول المجلس إلاّ أنّها غير موحّدة كي يمكن إجراء تحليل مقارن عليها. ولا بدّ من المسارعة إلى القول بأنّها في مجملها من النوع المتقدّم في مجالها. لن نناقشها بالتفصيل، بل نكتفي بتبيان مميّزاتها. وقد تكون هناك فرصة طيّبة لتحقيق نقلة نوعيّة في العمل مع الشباب، فيما لو تم تبادلها بين دول المجلس، والاستفادة من مميّزاتها من قبل الهيئات والمؤسّسات العاملة مع الشباب. وتتصعد الفائدة والجدوى فيما لو تمّ تأسيس قاعدة بيانات، أو مرصد يوثّق هذه الخطط والبرامج ويتابع قضايا تطبيقها، بمردوداتها ومعوّقاتها، للاستفادة من هذه المعطيات عمليّاً، وتعزيز الجهود المشتركة لخدمة الشباب الخليجي.

ما سنتناوله من معطيات، في هذا المقام، ليس حصرياً، بمعنى أنّه الوحيد المتوفّر أو المعتمد، بل هو ما أمكن الوصول إليه، أو توفيره، وهو لا يشكّل سوى جزء محدود من الجهود الفعلية المبذولة، والتي يخطّط لتنفيذها.

أوّلاً: إنجازات متحقّقة للبناء عليها:

من البرامج الرائدة في المملكة العربية السعودية الرؤية المستقبليّة لتنفيذ الخطّة الوطنيّة للتعليم للجميع[1]. وأبرز ما فيها ممّا يهم بناء الاقتدار للشباب، إدخال برامج تنميّة الكفاءة الكليّة للشباب في المدارس الابتدائيّة، وما بعدها. وخصوصاً تنميّة المهارات الاجتماعية والذكاء الاجتماعي، والتواصل والتفاعل، وإدارة الذات، وتنمية المهارات الاجتماعية والحياتيّة.

ومن الأمور الهامّة في التأسيس لبناء الاقتدار في هذه الخطّة الاهتمام بنشر رياض الأطفال وتعميمها، إضافة إلى تطوير كفاءة النظام التعليمي، وتطوير تمهين المعلّمين وتنميّة هويّتهم المهنيّة. وهو ما يشكّل الشرط الملزم لإمكانية تنفيذ برامج بناء الكفاءة الكليّة للشخصيّة.

كذلك فإنّ هناك خطّة مطوّرة جداً وشاملة لكافة جوانب حياة المتدرّبين المهنيين وتوجيههم ونموّهم المهني والشخصي المتكامل وضعتها المؤسّسة العامّة للتعليم المهني والتدريب الفنّي ـ مجمّع الكليّة التقنيّة ـ إدارة التوجيه والإرشاد للعام الدراسي 1426 ـ 1427 هـ. وأعدّت المرشدين المتدرّبين لتنفيذ أنشطتها. تبدأ الأنشطة بالتوجيه والتربيّة الدينية، وتشمل التوعيّة ضدّ أخطار التدخين، وتقديم القروض والإعانات للمتدرّبين المحتاجين، وتكريم المتفوّقين منهم. ويحتلّ برنامج التوجيه والإرشاد المهني، مكانة هامّة ويغطي جميع فعاليّات التوجيه. وبالتوازي تقدّم خدمات رعاية السلوك لمن يعانون من مشكلان سلوكيّة خلال التدريب، وتعزيز السلوكيّات الإيجابيّة.

ويلعب المتدرّبون دوراً مشاركاً نشطاً في تنظيم وتنفيذ هذه البرامج، إضافة إلى الأنشطة الترويحيّة، وتنميّة المهارات المهنيّة والاجتماعيّة والرياضيّة والكشفيّة. كما تنظّم الزيارات الميدانيّة للمؤسّسات المهنيّة المتميّزة، والتدريب على أخلاقيّات وسلوكيّات المهنة وإجراءات السلامة في الممارسة. وتبذل

(1) انظر التقرير المقدّم إلى مؤتمر التعليم للجميع من قبل وزارة التعليم. المنتدى الوطني للتعليم للجميع. بيروت 20 ـ 23/ 1/ 2004.

جهود منظمّة للتنسيق مع سوق العمل وفرصة المتوفّرة وإرشاد المتدرّبين إليها.

في كل ذلك يوفّر البرنامج التنميّة المتكاملة للمتدرّب معرفيّاً ومهنيّاً وسلوكيّاً ونفسيّاً واجتماعيّاً ودينيّاً، ممّا يتمشى مع الفلسفة المتقدّمة في التدريب والإعداد للحياة، وليس الاقتصار فقط على اكتساب المهارات المهنيّة. كذلك هو الحال في التعليم العالي من حيث برامج التوجيه إلى المهن ومؤهّلاتها وشروط دراستها وفرص العمل فيها بعد التخرّج، وقطاعات ومؤسّسات الأعمال التي يمكن الالتحاق بها. إلاّ أنّه يبقى من غير المتوفّر معرفة كيفيّات التنفيذ ومداه ونوعيّة ومردوداته، مع أنّ هناك جهوداً مستمرّة لتعميم هذه البرامج على مختلف مناطق المملكة من خلال إنشاء المزيد من الوحدات التدريبيّة.

أمّا الخطّة الوطنيّة للتعلم للجميع وبرامج التنميّة المتكاملة فيها فلا تتوفّر بيانات عن أوضاع التنفيذ ونوعيّته، والكتلة الطلابيّة التي تستفيد منه. إلاّ أنّه لو نفّذ بالنوعيّة والأعداد الكافية، وتمّ تعميمه على مختلف المراحل الدراسيّة، فإنه سيحدث ولا شكّ نقلة نوعيّة ترتقي بالتعليم والتربيّة والتنميّة المتكاملة للجسم الطلابي.

أمّا سلطنة عمان فلقد وفرّت للدراسة وثائق هامّة في رعاية الشباب، يمكن الاستفادة منها خليجياً، هي الاستراتيجيّة المتكاملة لتدريب الشباب وتشغيله. وهي تتضمّن عدّة محاور وأهداف وسياسات وبرامج وآليّات تنفيذ. محورها الأوّل يطرح الطلب على قوّة العمل (إيجاد فرص عمل للباحثين عنه). وهو يتضمّن ستّة أهداف، السعي الجاد المتواصل لتحقيق التشغيل الكامل، توطين الوظائف في القطاع الخاص وإحلال العمالة الوطنيّة محل الوافدة، تقليل سلبيّات التعديل الهيكلي (التخصيص) وآثارها على التشغيل والتدريب والأجور، العناية بالتشغيل في القطاع غير المنظّم، العناية بفرص تشغيل المرأة، معالجة مشكلات بطالة الشباب، وتحدّد في كلٍّ من هذه الأهداف الوزارات والهيئات المعيّنة وآليّات التنفيذ الحاليّة والآليات الجديدة المقترحة. وكلّها تتضمّن إجراءات عمليّة وفاعلة في تحقيق هذه الأهداف، تغطّي جميع جوانب كل هدف وتحدّد دور الهيئات ذات العلاقة. ومن أهمّ هذه الأهداف الوعي بآثار إعادة

الهيكليّة التي يفرضها سوق عمل العولمة، والتعامل مع هذه الآثار بشكل يحفظ حقوق العمالة الوطنيّة في فرص عمل لائقة. كذلك من أهمّ الإجراءات تشجيع المؤسّسات الإنتاجيّة الوطنيّة والأجنبيّة على توظيف العمالة الوطنيّة وتدريبها، من خلال إعفاءات ضريبيّة وجمركيّة، ومكافآت وسواها.

كذلك هو حال المحور الثاني الذي يعالج العرض من قوّة العمل وإيجاد البنى التحتيّة وتوفير فرص التأهيل على مختلف مستوياته بدءاً بالحرفيّة ووصولاً إلى القياديّة، بحيث تستطيع العمالة الوطنيّة أن تشغل مختلف هذه الوظائف، بما يضمن الإنتاجيّة ذات النوعيّة القادرة على التنافس في سوق العمل.

أمّا المحور الثالث فيعالج المواءمة بين الطلب والعرض من قوّة العمل. وهنا أيضاً تحدّد الأهداف التي تحقّق هذه السياسة وآليات التنفيذ والإجراءات الفاعلة، من مثل تطوير مكاتب التشغيل، ونظم وقواعد معلومات سوق العمل وتنسيقها، وتطوير نظم إدارة التشغيل. وتركّز الاستراتيجيّة في مختلف محاورها هذه على التكامل الخليجي من خلال الاتفاقيّات والخطط والإجراءات التي توفّر عمالة عمانيّة متخصّصة لبعض دول مجلس التعاون.

تشكّل هذه الاستراتيجيّة! إسهاماً مميّزاً في توجّهاتها وتنظيمها وإجراءتها وضوابطها، يساعد فعلاً في حلّ مشكلات عمالة جيل الشباب، سواء الجامعي منه والذي يتعرّض للبطالة، أو الشباب المهمّش الذي يشكّل العبء الأكبر على مكاتب توظيف وزارات العمل، وعلى الإنتاجيّة الوطنيّة والحصانة المجتمعة في آن معاً. ذلك أنّ هذه الاستراتيجيّة توفّر وسائل وآليّات فاعلة لدخول الشباب إلى العضوية الاجماعيّة الكاملة التي تشكّل القاعدة الأساسيّة للاندماج والانتماء والتكيّف، بالإضافة إلى الإنتاجيّة الوطنيّة. هنا أيضاً، تبرز الحاجة للتعرّف على واقع التنفيذ الميداني للاستفادة من ميسراته والبناء عليها، والاحتياط من معوقاته وتدبر وسائل علاجها.

تمثّل الهيئة العامّة للشباب والرياضة في دولة الكويت نموذجاً مميّزاً للتجهيزات الرياضيّة والثقافيّة وتنميّة المهارات الشخصيّة. فهي هيئة متقدِّمة جداً من حيث هيكلها التنظيمي ووحداتها وأقسامها والعاملين فيها، حيث تمّ إنشاء

شبكة متكاملة من الأندية الرياضيّة والثقافيّة والمهارية والتراثيّة تغطي جميع مناطق الدولة. إمكاناتها البرامجيّة هائلة، وكذلك إمكانات الجهاز البشري الفنِّي (المدرّبين والمشرفين) والإداريين بحيث يشكّل جهازاً ضخماً ومتطوّراً تماماً من حيث استكمال مقوماته. ويتميّز هذا الجهاز بنظام معلومات متطوّر جداً يصدر تقارير سنويّة بالغة الدقّة والتفصيل والموضوعيّة والشفافيّة، من حيث نوعيّة البرامج المنفّذة وفئات المشاركين فيها وأعمارهم. كما تتضمّن آليّات متقدّمة للتنسيق بين المراكز والأنشطة. وباختصار فإنّها تستوفي جميع إمكانات احتياجات التسيير الفعّال من تخطيط وإدارة وتدريب، علاقات خليجيّة وعربيّة ودوليّة. ويسند كل ذلك تمويل جدّ سخي للمراكز والأنشطة والعاملين. إلاً أنّ المشكلة الأساس (سبقت الإشارة إليها في فصل أوقات الفراغ) تكمن في تدنِّي الاستفادة الفعليّة من قبل الشباب من هذه الهيكليّة وإمكاناتها. فالإحصائيّات تشير إلى تدنِّي أعداد المشاركين كلّما تقدّموا بالسن (بعد الإعدادي). كما تتدنّى أعداد المشاركين في البرامج والأنشطة المنمّية للمهارات والتي تعمل على بناء الاقتدار الشخصي والمواهب[1]. فهل يشكّل هذا التقرير تعبيراً عن حالة عامّة، أم أنّه رهن بظروف خاصة، يستحسن التثبّت منها؟

المهم في الموضوع أنّ هذه الهيكليّة المتقدّمة تشكّل نموذجاً يمكن الاستفادة منه والبناء عليه في برامج دول المجلس الأخرى. وبالطبع فإنّ هذا القطاع ليس هو الوحيد الذي يوفّر بناء المهارات والاقتدار؛ فمن المعروف عن دولة الكويت تقدّمها الريادي في مجال الثقافة والفنون والآداب ودراسات الطفولة وتربيّتها، والعلوم، منذ عقود عديدة. وهو ما شكّل مصدر إثراء فعلي من خلال المنشورات والمجلاّت للساحة الثقافيّة العربيّة في مختلف أجيالها وأقطارها. ذلك أيضاً نموذج آخر يحتذي في بناء الاقتدار، والنهضة الثقافيّة.

توفّر دولة قطر بيانات طيّبة تشير في مجملها إلى حركة رياضيّة، ثقافيّة مهارية واسعة لخدمة أعداد هامّة جداً من الشباب من الجنسين، تقوم بها الهيئة العامّة

---

(1) انظر التقرير الختامي لقطاع الشباب 2005 ـ 2006 إدارة المكتب الفني لقطاع الشباب. قسم المعلومات والإحصائيّات. الهيئة العامّة للشباب والرياضة ـ دولة الكويت.

للشباب، وكذلك دار الإنماء الاجتماعي التي تخدم الأسرة والشباب، في مجالات التدريب المهني والتأهيل خصوصاً.

أمّا الهيئة العامّة للشباب فتقوم بعدّة مهام أساسيّة أبرزها وضع السياسة العامة لرعاية الشباب في مراحل نموّه المختلفة، وإنشاء الأندية وتنظيمها، وكذلك المراكز والجمعيّات التي تخدم الشباب، تقديم الدعم لهذه الأندية والمراكز وتشجيعها على القيام بالبرامج والأنشطة من خلال جوائز مالية هامة لتلك التي تحقّق أهدافها. وتشكّل هذه الجوائز نموذجاً يحتذي لإذكاء روح المنافسة والدافعيّة للانجاز في مجال أنشطة بناء المهارات والاقتدار الشبابي. كما تقوم الهيئة بعقد الاتفاقيّات وتبادل الخبرات خليجيّاً وعربيّاً ودوليّاً، وتقيم الأسابيع الثقافيّة والمهرجانات والمعارض. كما أنّها تقترح التشريعات الخاصة بالشباب. وتتوزّع أقسامها ما بين الأنشطة والبرامج الثقافيّة، والأنشطة الفنيّة، والأنشطة الاجتماعية، والجمعيّات والاتّحادات والمراكز والأندية. وبالتّالي فإنّها تغطّي مختلف مجالات تنمية شخصيّة الشباب ومهاراتهم، خارج الدراسة والتأهّل للعمل. وتنفذ لهذا الغرض عدداً وافراً من البرامج، في كل من هذه المجالات، يشارك فيها أعداد كبيرة وهامة من الشباب من الجنسين، مقارنة بعدد سكّان الدولة.

تورد الإحصائيّات لعام 2005 ـ 2006 على سبيل المثال تنفيذ برامج في 18 مجالاً تغطّي كل الأنشطة الثقافيّة والمهارية والرياضيّة والعلميّة والدينيّة، بلغ عددهاحوالي 300 برنامج، وشارك فيها أكثر من 27 ألف شاباً وفتاة. وهي أرقام واعدة في إعداد الشباب وبناء اقتداره. كما تقوم عمليّات كبيرة على صعيد التعاون والتبادل الإقليمي والعربي والدولي في مجال رعاية الشباب.

وتبيّن استراتيجيّة رعاية الشباب بدولة قطر أنّها تغطّي من خلال أهدافها مجالات الترويح واستثمار أوقات الفراغ، ورعاية وتنمية الموهوبين، وإعداد قادة رعاية الشباب، ورعاية المعوقين وغير المتكيّفين وتأهيلهم وتوظيف إمكاناتهم. وتنطلق الاستراتيجيّة في ذلك من مبادئ الإيمان بالدين الحنيف والانتماء القومي والوطني الأصيل.

تشير هذه التقارير إلى توفّر عمليّة تأطير هامّة للشباب وتوفير فرص تنميّة المهارات والمواهب، تبعاً لإمكانات كل فئة منهم. إلاّ أنّه يثار بهذا الصدد موضوع المرجعيّة التي تبدو مركزية فوقيّة رعائيّة بشكل واضح. ولا يظهر من هذه التقارير أن الجمهور المستهدف يشارك في التخطيط والاختيار والتقرير والإدارة والتنفيذ. وتكمن المشكلة في هذا الصدد، بأنّ إعداد القادة المستقبليين من بين جيل الشباب يستلزم، كما تجمع على ذلك الأدبيّات المتقدّمة العربيّة والدوليّة في الموضوع، الانطلاق من سياسة المشاركة على أوسع نطاق، بحيث تصدر الاقتراحات وتنفّذ البرامج من خلال مبادرات الشباب ذاتهم، وليس من خلال سياسة الرعاية الفوقيّة والمركزية لهم.

توفّر للدراسة وثيقتان تمثّل كل منهما استراتيجيّة متكاملة وقائمة بذاتها يتعيّن التوقّف عندهما. الأولى هي الاستراتيجيّة الوطنيّة للطفولة والشباب (2006 ـ 2015) في الجمهورية اليمنيّة[1]. والثانية هى الاستراتيجيّة الوطنيّة للشباب (2005 ـ 2009) في مملكة البحرين[2]. وكلتاهما على درجة عالية جداً من التطوّر والشموليّة، والأسس العلميّة التي تقومان عليها، والتوثيق الهام الذي سبقها وواكب وضعها، وخصوصاً المشاركة الواسعة للأطراف المعنيّة (الشباب والمؤسّسات والوزارات العاملة في مجال رعايته) بالإضافة إلى الخبرة الدولية. كل ذلك يجعل من هاتين الاستراتيجيتين نماذجاً رائدة يمكن الاستفادة الكبرى من توجّهاتها ومعطياتها.

الاستراتيجيّة الوطنيّة اليمنيّة للطفولة والشباب وضعت من خلال تكامل جهود كل الجهات المعنيّة: المجلس الأعلى للأمومة والطفولة، ووزارة الشؤون الاجتماعيّة والعمل، ووزراة التربيّة والتعليم، التعليم الفنّي والمهني، المالية، الصحة، الإعلام، التعليم العالي، الصندوق الاجتماعي للتنميّة، البنك الدولي،

(1) انظر: الاستراتيجيّة الوطنيّة للطفولة والشباب (2005 ـ 2015) (فبراير 2006). المؤتمكر العربي للطفولة والشباب. صنعاء: مجلس الوزراء. الجمهوريّة اليمنيّة.

(2) الاستراتيجيّة الوطنيّة للشباب 2005 ـ 2009 (2005). المؤسّسة العامّة للشباب والرياضة، مملكة البحرين.

اليونسيف كما تكوّنت لجنة استشارية من الشباب قدّمت إسهامات هامة في جميع أوجه عمليّة وضع الاستراتيجيّة.

تتبنّى هذه الاستراتيجيّة المنظور الشامل للتنميّة: الصحة، الصحة الإنجابية، التغذية، التمدرس، التهيئة للعمل، والمشاركة من قبل الشباب في الحياة العامّة، إضافة إلى الترويح وشغل أوقات الفراغ. كما تتبنّى منظور التكامل بين الخطط العامّة على مستوى الجمهورية، والخطط القطاعيّة، وتنسيق جهودها، في الصحة والتغذية والتعليم والعمالة، وتحسين بيئة الحياة، والاقتصاد، والصحة الإنجابية. إنّها تغرس الجهود في أطرها المتخصّصة.

إلاً أنّ أبرز ما تتفرّد به، ممّا يشكّل إسهاماً مميّزاً في الاستراتيجيّات الخاصة بالشباب، هو تبنيّها لمفهوم ومنهجيّة دورة الحياة حيث تستهدف التدخلاّت المراحل الحاسمة والحرجة من النموّ. ولقد قسمت هذه المراحل إلى ثلاث: من صفر ـ 5 سنوات، من 6 ـ 14، ومن 15 ـ 24 ستة. يحكم هذه المنهجيّة فكرة التدخلات التراكميّة. بمعنى أنّ المنفعة العظمى في كل مرحلة عمرية تبني على العناية بالمرحلة السابقة عليها، وتلبيّة احتياجات النموّ الخاصة بها. ومن جهة ثانية فإنّ القصور في أي مرحلة ينعكس إعاقات نمائيّة على المراحل التالية. وتفصل الاستراتيجيّة أوجه النماء والقصور هذه بشكل جيد وتراكمي يُبيّن نوعيّة النموّ. هذا المنظور يُعتمد بهذا التفصيل لأوّل مرة (حسبما ورد في ديباجة الاستراتيجيّة) في دراسة الشباب الذي لا يمكن فصل مرحلته، عن المراحل التاريخيّة السابقة على سن الشباب. ونضيف إلى ذلك فنقول، أنّه لا ينفصل عن المراحل اللاّحقة، حيث تنعكس أزمات العمالة في أي اقتصاد وطني في مرحلة الرشد على تأزم مرحلة الشباب.

من خلال العرض المفصل للفرص الضائعة في كل مرحلة وآثارها على المراحل اللاّحقة تبيّن هذه الاستراتيجيّة حتميّة استمراريّة جهود الرعاية والتنشئة، منذ ما قبل الميلاد وحتى سنّ الشباب. فعلى سبيل المثال تبيّن الاستراتيجيّة أنّ الفرص الضائعة خلال (6 ـ 14 سنة) من مثل التسرّب الدراسي المبكر، أو عدم الالتحاق بالدراسة والحرمان، وعدم الاهتمام الكافي بتوعيّة

الوالدين ومحو أميّتهم، والافتقار إلى الصحة والتغذية المدرسيّة، ومحدوديّة الخيارات الترويحيّة، وعدم ملاءمة النظام القضائي للأحداث ستكون لها عواقب سلبيّة هامّة على سن الشباب: البطالة، الفراغ، عدم الالتحاق بالتعليم الثانوي، عدم المشاركة في سياسات التنميّة وعمليّاتها، إضافة إلى سلوكيّات المخاطرة كالحمل المبكر، والعنف، والإيدز، وتعاطي المخدرات والقات والجريمة. وهكذا تبيّن الاستراتيجيّة بجلاء أنّ سوء تكيّف الشباب تغرس بذوره في سن الحداثة. هناك الكثير ممّا يمكن تعلّمه من هذا المنظور لدورات الحياة ومراحلها، الذي أخذ يشيع في مختلف الدراسات النفسيّة (دراسة الأسرة وتوافقها واضطراباتها على سبيل المثال).

أتت خطّة هذه الاستراتيجيّة جيّدة التبويب والإخراج والتمثيل لكافة بياناتها رقمياً وشكلياً. كما كانت صريحة جداً لجهة طرح المعوقات (ص 56 ـ 56)، من قصور في التجهيزات والبرامج التي تصل حدود ما دون خط الفقر في التنميّة البشرية عموماً، والافتقار إلى جهة تنسيق مركزي للجهود القطاعيّة (التي تتّصف بالتبعثر) وانعدام الرؤية للتعاون بين القطاعين الحكومي والأهلي، وقصور المشاركة البيّن من قبل المستفيدين، وكذلك قصور المتابعة والتقويم. ويأتي في رأس قائمة المعوقات التي تذكرها الاستراتيجيّة بشفافية عالية محدودية القدرات والكفاءات البشرية العاملة في هذا المجال. وتشخص الاستراتيجيّة الفقر على أنّه العامل الحاكم لكل تنميّة أو خطّة رعاية للطفولة والشباب (حيث البطالة في اليمن هي الأعلى عربياً وفي شمال إفريقيا). مع ما ينتج عنه من هزال عام في البنى التحتيّة وخطط التنميّة والموارد البشرية.

هذه الاستراتيجيّة بجودة منطلقاتها ومنهجيّتها، ومستوى الشفافيّة في تشخيص المعوقات تمثّل نموذجاً متقدّماً في بحث قضايا الطفولة والشباب، وبرامج رعايتهم وتنمية اقتدارهم. إنّها تطرح القضايا بموضوعيّته، ليس من أجل الشكوى أو جلد الذات بل من أجل فاعلية التدخلات في الزمان والمكان، من خلال الوقفة الصادقة مع النفس. يبقى بالطبع أن تجد هذه الريادة في الفهم والدرس والتخطيط سبيلها إلى التنفيذ العملي.

أمّا الاستراتيجيّة الوطنيّة للشباب في مملكة البحرين (2005 ـ 2009)، فتعبِّرْ بدورها عن رؤية شاملة ومتكاملة، تهدف إلى تنميّة اقتدار الشباب، وتحيط بكل قضاياه. تقع وثيقة الاستراتيجيّة في 76 صفحة، واستغرق إعدادها 12 شهراً بإشراف المؤسّسة العامة للشباب والرياضة ومشاركة الهيئات الوطنيّة الأساسيّة المعيّنة بالشباب، والمشاركة النشطة من قبل الشباب أنفسهم في حلقات نقاش مستفيضة. كما شارك صندوق الأمم المتحدة الإنمائي UNDP فنيّاً في وضعها. وعملت عليها عدّة لجان بلغ مجموع أعضائها أكثر من 40 مسؤولاً واختصاصيّاً، مع الاطلاع على أحدث التجارب العالميّة في هذا المجال. تستند الاستراتيجيّة إلى دستور مملكة البحرين والقيم العربيّة الإسلاميّة الخليجيّة. وتقوم على مبادئ التنسيق والمشاركة الجماعيّة من حيث تفهم احتياجات الشباب ومشاركة كل من الجنسين في الرؤى والتخطيط والتنفيذ، والانفتاح على تعدّد الآراء، وتبنى منهجيّات العمل التشاركيّة. وهي تشكّل جواب حكومة مملكة البحرين على تشجيع آراء الشباب وطموحاتهم وآمالهم والاستماع إلى قضاياهم، والتصرّف انطلاقاً منها، ومشاركتهم في بناء قدراتهم.

تبدأ الاستراتيجيّة بتشخيص واقع الشباب الراهن، من حيث تعريف الفئة العمرية، حيث تحسن صنعاً بجعل سنّ الشباب يمتدّ من 15 ـ 30 سنة، وتنوّع فئات الشباب وخصوصيّة أوضاعهم واحتياجاتهم النوعيّة. كما أنّها تستعرض الواقع الراهن للشباب على صعد التعليم والتدريب والعمل والصحة والرياضة والترويح، والأسرة والتنشئة، وتخلص من ذلك كلّه إلى تحديد القضايا الجوهرية والآمال والطموحات.

وبناء على هذه الأسس حدّدت الاستراتيجيّة عشر محاور تمثّل الرؤية المتكاملة وهي على التوالي: الثقافة، التعليم والتدريب المهني، العمل، الصحة العامة، العولمة، تكنولوجيا المعلومات، حقوق الإنسان والحقوق المدنية، المواطنة، الرياضة والترويح، والبيئة. وحدّدت أهداف كل محور وأولوياته بشكل تفصيلي. وتغطي هذه المحاور بشكل متكامل وشامل احتياجات الشباب من خلال 36 هدفاً استراتيجيّاً و136 أولوية عمل. ومن مميّزاتها إيلاء مكانة

هامة للثقافة، حيث أتت في أولويات المحاور العشر. وكذلك إعداد الشباب للمستقبل من خلال محوري العولمة وتكنولوجيا المعلومات، وبناء المواطنة والانتماء والمشاركة النشطة.

كما وضعت خطّة عمل لتنفيذها تركّز على 6 مشاريع ذات أولويّة كما حدّدها استطلاع آراء الشباب وهي: زيادة فرص العمل، زيادة مجالات الثقافة والترويح، زيادة مجالات المشاركة المدنيّة، وتحسين مصادر المعلومات المتوفّرة للشباب لبناء مستقبلهم. وبعد مشاورات استمرّت 18 شهراً، وضعت روزنامة للتنفيذ تمتدّ على 12 شهراً. كما حظيت الاستراتيجيّة بتشجيع جلالة الملك وتبيّنه لها والإيعاز بضرورة العمل على تنفيذها. وبناء عليه وضع لها هيكل تنظيمي مميّز للتنفيذ، ضمن إطار المؤسّسة العامة للشباب والرياضة، مع تبيان الهيئات الرسميّة والأهليّة التي يتعيّن مشاركتها في كل برنامج.

تشكّل الاستراتيجيّة خطّة نموذجيّة مثاليّة وعالية الطموح ولكن التنفيذ يصادف حالة من التأخير ، رغم مثابرة المسؤولة عنها وسعيها الدائب، فمثلاً أتى برنامج برلمان الشباب من أولويات الخطة. وضعت له روزنامة تنفيذيّة بدءاً من نوفمبر 2005. وكان متوقّعاً تشكيله وعقد جلسته الثالثة في فبراير 2007، إلاّ أنّه لم يتشكّل إلى تاريخه.

مع أنّ مقدّمة الاستراتيجيّة تتحدّث عن الخصائص النوعية لمختلف شرائح الشباب البحريني واحتياجات كل منها، من حيث الفئات العمرية، الاقتصادية الاجتماعية الثقافية، السكنية والتعليميّة، وربطت فاعليّة البرامج بمدى الاستجابة لهذه الخصوصيّات، إلاّ أنّ عرض المحاور أتى عاماً وموجّهاً أساساً للشباب الثانوي والجامعي. وتبقى شريحة شباب القرى غير المتمدرسة المجهول الأكبر في هذه الاستراتيجيّة.

إلاّ أنّ القضيّة الأكبر، على مستوى تعثر التنفيذ، تتمثّل في أنّ مثالية الاستراتيجيّة أتت مسلوخة عن توجّهات الواقع السائد في الخليج. مثلاً محور العمل والتمهين يحتاج إلى نماذج مهنيّة ملتزمة ببناء اقتصاد وطني قائم على قاعدة من العمالة والكفاءات الوطنيّة، بحيث تتوفّر أسس تنميّة مستدامة. فأين

هي هذه النماذج مع تفاقم توجّهات الأعمال وأسواق العقارات والمال القائمة على الربح السريع من خلال الالتفاف على قوانين العمل والعمالة؟ كذلك الأمر في الرياضة والترويح وأسلوب الحياة الصحي. فكيف يمكن نشر مثل هذا الأسلوب بين الشباب وصولاً إلى جهود بنائهم لذاتهم ومهاراتهم ولياقتهم الصحيّة، في عالم طوفان الاستهلاك والإغراق الإعلاني عنه، وتزيين حياة الرفاه في مختلف مظاهره بما فيه الأطعمة السريعة. كان على الاستراتيجيّة أن تتوقّف عند هذه التيّارات السائدة التي تشدّ المجتمع في اتّجاهات مضادّة للتمكين وبناء الاقتدار، تنتشر بين الكبار والمقتدرين. كما كان يتعيّن طرح مشكلات معوقات المشاركة، وصولاً إلى المواطنة من عدم جاذبيّة العمل التطوّعي، وتأزيل القيادات المجتمعيّة التي تسدّ الطريق أمام صعود الشباب. كما أنّه كان يتعيّن البدء من البداية (كما يذهب إليه مفهوم مراحل الحياة) والتأسيس لبناء اقتدار الشباب منذ الطفولة الأولى في البيت والمدرسة والبيئة المحليّة. كما أنّ استكمال هذه الاستراتيجيّة بشكل واقعي يتطلّب إعطاء أولوية أساسيّة لبرامج تمكين شباب الظل الذي تسرّب من الدراسة في مرحلة مبكرة، والذي يشكّل العبء المجتمعي الأكبر. أمّا برلمان الشباب، رغم تأخّر إنشائه وتنفيذه فهو من التجارب النخبوية الرائدة التي لا تحل مشكلات الشريحة الأكبر من الشباب، والتي تتخلّص في الإعداد للعضوية الاجتماعية الكاملة ودخولها الفعلي. فهي تمثّل المدخل والحلّ لإعداد الشباب في آن معاً. على أنّ هذه الملاحظات لا تنال، بحال من الأحوال، من قيمة هذه الاستراتيجيّة كإطار مرشد للعمل. فانطلاقاً من رؤاها المتكاملة يمكن البدء بوضع برامج عمل ذات أولوية وقابليّة للتنفيذ.

هذه نماذج محدودة جداً من حيث الكمّ، من التجارب والإنجازات والخطط والاستراتيجيّات، يمكن أن توفّر مرجعيّات طيبة للجهود المستقبليّة. هناك بالطبع الكثير جداً ممّا لم تعرض له هذه الدراسة. إلاّ أنّ هذه الجهود والتوظيفات تستحقّ فعلاً أن يحسن توظيفها وتثميرها كي تعطي النتائج المستحقّة. وهو ما يتطلّب الوعي ببعض التوجّهات والتحوّلات الضروريّة لهذا التفعيل وعقد العزم على الاهتمام بها، والمبادرة إلى العمل عليها.

ثانياً توجّهات وتوازنات مطلوب القيام بها:

هناك إنجازات طيّبة في مجال بناء اقتدار الشباب. إلاّ أنّ هناك بالمقابل توجّهات عامّة تفاقمها موجة الاستهلاك المصاحبة للوفرة. وليس المطلوب التقشّف بالطبع، وإدارة الظهر للبحبوحة، وحقّ الاستمتاع بنعمها. إنّما هناك حاجة إلى رؤى تدخل التوازن ما بين التوجّهات الحالية، وبين خيارات وممارسات تضمن بناء الاقتدار الذي يشكل الدعامة الفعليّة للتنميّة المستدامة.

الفكرة الحاكمة لهذه الرؤى المطلوبة لأحداث التوازن ما بين الراهن والمستقبلي، تتمثّل في البناء على الطاقات الحيّة الفرديّة والجماعيّة والمجتمعيّة، وإطلاقها وليس في بحث المشكلات والتصارع معها لحلّها. ذلك أنّ انطلاق الطاقات الحيّة وتنميتها يشكل المدخل الإيجابي للتعامل الفاعل مع الواقع وقضاياه. إيجابيّة إطلاق الطاقات الحيّة كفيلة بحلّ الكثير جداً من المشكلات التي لا تعدو كونها أعراضاً لإعاقة انطلاق الطاقات الحيّة.

الطاقات الحيّة عند الشباب الخليجي متوفّرة، ولا تحتاج إلاّ إلى سياسات تتيح لها البروز والنماء. ولا خوف عندها من سلوكات سوء التكيّف لأنّ هذه السلوكات هي في الأصل ردود فعل دفاعيّة أو احتجاجيّة أو تعويضيّة، عن قمع جذوة الحياة الأصيلة والعمل على إخمادها. إطلاق الطاقات يعزّز الإيجابيّات الأصيلة عند الإنسان، في أن يكون منجزاً ومحقّقاً لذاته، ومعطاءً، وملتزماً ومسؤولاً، ومنمّياً للاحترام الذاتي. عندها سيتوافق مع ذاته ومع الدنيا والناس، سيشعر أنّه بخير وأنّ الدنيا بخير. وهذا ما يشكّل الضمانة الأكيدة والمستدامة للتنمية، والاستقرار الوطني. أمّا الإفراط في التجريم والتحريم والحظر، وتغليب اعتبارات الأمن الآنية على طاقات الحياة والنماء عند الشباب، فلا يفعل سوى التأسيس للمآزق على المدى البعيد. كذلك هو حال الآثار بعيدة المدى لرشوة الشباب والناشئة بوسائل الاستهلاك الآني ومتعه ومظاهره، من أجل إسكات جذوة الحياة الأصيلة لديه.

وكما هو شأن الأفراد، كذلك هو شأن المجتمع؛ فالضمانة الحقيقيّة لنمائه وحصانته تكمن في إبراز إيجابيّاته وأوجه القوّة والعافية فيه، وإطلاق طاقاته

الحيّة؛ ذلك هو الأساس المتين الذي يمكن البناء عليه. يتعيّن توظيف هذه الإيجابيّات المميّزة لخصوصيّة المجتمع العربي الخليجي وأصالته من خلال شعار «تأصيل الحداثة، وتحديث الأصالة» أي تغليب قوى النماء. بذلك تحفظ الهوية الوطنيّة، وتطلّ على الدنيا المفتوحة بإسهاماتها. مثلاً يتعيّن التفكير بوسائل توظيف مشاعر الولاء للأسرة والعشيرة والقبيلة في بناء ثقافة المؤسّسات والولاء لها. ذلك ما فعله اليابانيّون في نهضتهم التقنيّة. كذلك التفكير في توظيف الروابط الأسريّة القويّة التي نتمتّع بها، بما فيها احترام الصغار للكبار، ورعاية الكبار للصغار، وصلة الرحم والتآزر والتعاضد والتساند في بناء مناخات تنظيميّة مؤسّسيّة تتمتّع بهذا الجوّ العائلي، ممّا أصبح يشكّل نموذج الإدارة الناجحة والمنتجة، والتي توفّر الرضى الوظيفي وارتفاع الروح المعنويّة للعاملين، والتزامهم بمؤسّساتهم. إنّنا بصدد إجراء نقلة لتقاليد الولاء والانتماء والعطاء التقليديّة، إلى نظم الإدارة الحديثة التي تضمن الفاعليّة، وبالتالي المكانة على الساحة الدوليّة.

يتعيّن البحث إذاً في أوجه القوّة والإيجابيّة في أصالتنا لتوظيفها في خوض معركة المكانة على ساحة الإنتاج والتفاعل والتبادل والتنافس. وهل هناك أفضل من توظيف تعاليم الديني الحنيف في الحض على العمل (الجهاد الأكبر) والاتقان فيه في بناء ثقافة الإنجاز المحقّق للتميّز والقادر على التنافس؟ وهنا يتعيّن تحقيق نوع من التوازن الضروري ما بين ثقافة المولات والاستعراض الاستهلاكي والتنعّم بنعم البحبوحة، مع ثقافة الجهد والإنجاز والإتقان، فهما ليستا متعارضتين كما تشهد عليه الشواهد في البلاد الصناعيّة الأكثر استهلاكاً، والأكثر إنتاجاً في الآن عينه.

وهنا لابدّ من تقديم القدوة والنموذج للناشئة والشباب من قبل الكبار الذين يتعيّن عليهم أن يكونوا أبطال إنجاز بالتوازي مع استعراضهم الاستهلاكي. إنّهم وحدهم القادرون على تجسيد قيم الجهد والإنتاج، بشكل مقنع يرسخ هذا التوجّه. وإلاّ فلا جدوى من الوعظ ورفع الشعارات التي لا تقنع أحداً.

من التوازنات المطلوبة كذلك، بغية إرساء مناخ ثقافي عام يشّجع على بناء

الاقتدار في الإنجاز والحياة، تلك التي يتعيّن إجراؤها ما بين الإعمار وتأسيس بنية ثقافيّة مجتمعيّة متينة. النهضة العمرانيّة المتسارعة بشكل غير مسبوق في دول الخليج، تشكّل إنجازات حقيقيّة. إلاّ أنّه يتعيّن الحذر من الإسراف، وتحويل العمران إلى مجرّد أعمال ربحيّة تبتلع الأرض والعقارات، وتنغمس في حمى المضاربة عليها. لا يتوازن العمران إلاّ ببناء قاعدة ثقافيّة متينة تخدمه، وتوفّر مجالات حيوية ذات نوعيّة راقية للمواطنين. لا يتوازن العمران التجاري وأبراجه ومولاته، إلاّ مع بناء المؤسّسات الثقافية والرعائيّة التي تستكمل مقوّمات المدينة الفعليّة. وإلاّ فسنكون بإزاء المدن بلا روح التي تروّج أساليب الحياة الاستهلاكية الاستعراضيّة السطحيّة فاقدة الحصانة والمناعة الوطنيين. فالثقافة عن اختلاف ألوانها (فنون، آداب، إنسانيّات، متاحف، معارض، علوم، بيئة...) هي مكوّن أساسي من مكوّنات التنمية الفعليّة، والمدنيّة الراسخة ذات العراقة. ذلك ما تتميّز به العواصم الكبرى للبلاد المتقدّمة.

من التوازنات المطلوبة كذلك، التوازن ما بين أسواق المال وما تعرفه من حمّى خليجيّاً وعالميّاً بجني الأرباح السريعة من الصفقات، وبين بناء قاعدة إنتاجيّة إدارية قوّية. هنا أيضاً نرى أنّ حمّى أسواق البورصة في البلاد المتقدّمة تقوم على القاعدة الإنتاجيّة الرّاسخة وتستغلّها. ولا بدّ من إشارة إلى أنّ سوق المال كما هو معروف لا هويّة له ولا دين، وبالتّالي لا انتماء سوى الربح. أمّا القاعدة الإنتاجيّة الصلبة، فإنّها ترتبط بالأرض وترسخ الانتماء إلى الكيانات الوطنيّة. وهي بالتّالي من أبرز عوامل تحصين الهوية الوطنية وتمتينها، بحيث يصبح الدفاع عن نمائها هو دفاع عن الكيان ذاته.

ويكمل هذا التوازن قضيّة أخرى هامّة تتمثّل في التوازن ما بين استيراد التكنولوجيا والصناعة وبنائها وطنيّاً، مع تأسيس بنية تحتيّة تخدم الإنسان والمجتمع. ونعني بذلك التوازن ما بين التكنولوجيا الصناعية وبين العلوم الإنسانيّة. فهذه الأخيرة من مثل علم الاجتماع، وعلم النفس، والفلسفة، وعلوم التربية، واكبت نشوء الثورة الصناعيّة في الغرب، حيث تقوم بوظائف حيوية على صعيد استكشاف طاقات الإنسان وقدراته، وتأهيلها وتسييرها وصيانتها. ذلك هو دور علم النفس تحديداً في البلاد الصناعيّة. أمّا علم

الاجتماع فهو يتصدّى، كما هو معروف، لدراسة مؤسّسات المجتمع وتفاعلاته وظواهره ومشكلاته وقواه الحيّة وتحرّكاته وتيّاراته وصولاً إلى تعهّد إيجابيّاتها بالرعاية، وعلاج مشكلاتها ومعوقاتها. إنّه العلم الكاشف عن مواطن القوّة، كما عن مواطن العلل والتصدِّي لها بالوسائل العلميّة. ولهذا فليس من الحكمة، ولا من السلامة في شيء طمس المشكلات، ومنع دراسة الظواهر من خلال التستّر عليها، أو حتى تجميلها. بل لا بدّ من التعامل الموضوعي الواقعي معها، طالما أنّ النموّ الفردي كالمجتمعي يحمل دوماً مشكلاته وأمراضه، التي تحتاج إلى عمق التشخيص، وفاعليّة العلاج. كذلك هو حال الفلسفة التي تبنِّي الفكر الجدلي المتفتّح، الناقد وبالتّالي الكاشف من ناحية، والمؤسّس للأفكار الجديدة التي تدعم ثورة العلم والصناعة. منع الفلسفة، لا يشكّل ضمانة استقرار واستمرار، بقدر ما يؤسّس للانغلاق الذهني والتصلّب الفكري، وبالتّالي الانسياق وراء النظرة الأصوليّة المتزمتّة للذات والكون. وهو ما يمثّل معوقاً فعليّاً، في الوقت الراهن ومع انفجار الانفتاح، بإزاء دخول حلبة الشراكة العالميّة. لا تستقيم عمليّة بناء قاعدة صناعيّة بدون قاعدة إنسانيّة موازية تواكبها وتخدمها. فالصناعة تخلق مجتمعاً صناعيّاً، والمجتمع لا يتكوّن من مجرّد مجمّعات صناعيّة. وحين تطرح مسألة المجتمع تبرز الحاجة إلى البنية العلميّة الإنسانيّة والثقافيّة التي تخدم صحته ونموّه.

كل التوازنات السالفة تعنى التحوّل في المنظور، من الراهنيّة الآنيّة، إلى المستقبليّة. الغرق في الراهنيّة واللّهاث وراء حلّ مشكلاتها، لا يوصل بعيداً ولا يؤسّس للنماء المستدام، واستمراريّة الحصانة. هذا التحوّل نحو الرؤى بعيدة المدى أصبح على درجة عالية من الإلحاح، بالنسبة لضمان فرص المجتمع العربي الخليجي ومكانته المستحقّة. إنّه يؤسّس للتحوّل من التبعيّة والسلوكات الاستجابيّة للعوامل المستجدّة والمفروضة من الخارج، إلى دور مبادر بناء وريادي.

توقّفنا عند الإشارة إلى استكشاف الطاقات الحيّة الإيجابيّة في المجتمع العربي الخليجي، وعند بعض التحوّلات والتوازنات التي أصبحت مطلوبة وملحّة، لغرض أساسي يتمثّل في توفير المناخات العامّة السياسيّة والاقتصادية

والاجتماعية التي تشكّل وحدها البيئة الملائمة لبناء اقتدار الشباب الخليجي حامل مهام بناء المستقبل. وبدون توفير هذه المناخات، فإنّ بناء الاقتدار في مختلف مجالاته واستراتيجيّاته وبرامجه يبقى مسألة احتماليّة، لا تتوفّر لها ضمانات النجاح الأكيد. بدون بناء هذا المناخ العام النمائي الفاعل، تتعرّض الجهود للتعثّر، وتبقى البرامج محدودة الفاعليّة. الرؤى الإيجابيّة والواقعيّة والمتوازنة هي بالتّالي مفتاح ولوح الشراكة العالميّة من موضع الاقتدار. وهو ما يتعيّن أن يحكم أي بحث في قضايا الشباب، والتعامل معها.

مراجع الدراسة

أوّلاً: تقارير وخطط رسميّة:

1 ـ المؤسّسة العامّة للشباب والرياضة (2005). الاستراتيجيّة الوطنيّة للشباب 2005 ـ 2009. مملكة البحرين.

2 ـ المؤسة العامّة للشباب والرياضة (2005). الاستراتيجيّة الوطنيّة للشباب ـ خطّة العمل. مملكة البحرين.

3 ـ الأمانة العامّة لمجلس القوى العاملة (1420 هـ). موجز تنفيذي لدراسة سبل الاستفادة من أوقات الفراغ. المملكة العربيّة السعوديّة.

4 ـ الإدارة العامّة للتوجيه والإرشاد (1422 هـ). دليلك نحو مستقبلك التعليمي. وزارة المعارف. المملكة العربيّة السعوديّة.

5 ـ القطاع الاجتماعي ـ إدارة السياسات السكّانيّة (2006). دليل السياسات المعنيّة بتمكين الشباب. جامعة الدول العربيّة.

6 ـ إدارة المكتب الفنّي لقطاع الشباب (2006). التقرير الختامي لقطاع الشباب. قسم المعلومات والإحصاء. الهيئة العامّة للشباب والرياضة. الكويت.

7 ـ إدارة المكتب الفنّي لقطاع الشباب (2004 ـ 2005). التقرير السنوي. الهيئة العامّة للشباب والرياضة. الكويت.

8 ـ الهيئة العامّة للشباب والرياضة (2000). المؤتمر الشبابي الأوّل. الكويت.

9 ـ المجلس الاقتصادي الاجتماعي (2006). مواجهة مشاكل بطالة الشباب في منظّمة الإسكوا. اللجنة الاقتصاديّة الاجتماعيّة لغربي آسيا، الأمم المتحدة.

10 ـ الجمهوريّة اليمنيّة ـ مجلس الوزراء (2006). الاستراتيجيّة الوطنيّة للطفولة والشباب 2006 ـ 2015. الجمهوريّة اليمنيّة.

11 ـ دولة قطر (2006). مجموعة التقارير الخاصّة برعاية الشباب وبرامجها وأنشطتها

وهيئاتها، وإحصائيّات الجنوح والإعاقة وبرامجها، دولة قطر.

12 ـ سلطنة عمان (2006). الاستراتيجيّة المتكاملة لتدريب وتشغيل الشباب: المحاور والأهداف والسياسات والبرامج وآليّات التنفيذ. مسقط.

13 ـ المنتدى الوطني للتعليم للجميع (2004). تقرير مقدّم إلى مؤتمر التعليم للجميع (بيروت 20 ـ 23/ 1/ 2004). وزارة التربية والتعليم. المملكة العربيّة السعوديّة.

14 ـ إدارة التوجيه والإرشاد (1426 ـ 1427 هـ). تقرير عن جهود إدارة التوجيه والإرشاد لمعالجة قضايا الشباب المتدرّبين في كافّة الوحدات التدريبيّة. الرياض: المؤسّسة العامّة للتعليم المهني والتدريب الفنّي.

ثانياً: الدراسات والمراجع العربيّة:

1 ـ أبو جاموس، عبد الحميد محمّد (2001). العلاقات من خلال الإنترنت ومنافستها للعلاقات الاجتماعيّة الطبيعيّة. المنامة: مركز معلومات المرأة والطفل في البحرين.

2 ـ إبراهيم، منيرة عبّاس (بدون تاريخ). الشباب ومشكلة العنف: دراسة ميدانيّة. المنامة. مركز معلومات المرأة والطفل في البحرين.

3 ـ أحمد، سمير عبد المجيد القطب (2003). ظاهرة العنف عند الشباب في المجتمع العربي. المنامة: مركز معلومات المرأة والطفل في البحرين.

4 ـ أبو علي، وفقي حامد (2003). الشباب وأزمة الهويّة: في ظلّ التغيّرات والتحدّيات المعاصرة. المنامة: مركز معلومات المرأة والطفل في البحرين.

5 ـ إسماعيل، غادة مصطفى أحمد (2004). هويّة الشباب في عصر العولمة. المنامة: مركز معلومات المرأة والطفل في البحرين.

6 ـ الجابري، محمد عابد (2001). العقل الأخلاقي العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة.

7 ـ الجلال، عبد العزيز (2004). السوق الخليجيّة المشتركة، ودورها المحتمل في مواجهة مشاكل تزايد أعداد الخرّيجين الجامعيين في دول مجلس التعاون. كتاب البحث العلمي وتحليل الأزمات الاجتماعيّة والاقتصاديّة في البحرين ودول الخليج. المنامة: مركز البحرين للدراسات والبحوث.

8 ـ الحمد، خالد (1997). واقع النشاط الشبابي في البحرين. المنامة: نادي العروبة.

9 ـ الخليفة، حنان (2003). دراسة أوضاع القوى العاملة والتشغيل وجهود وزارة العمل في مجال تشغيل الشباب. المنامة: وزارة العمل.

10 ـ الشيخ، عائشة عبد العزيز، وأنيسة الحويجي (1999). اتجاهات الشباب والمراهقين حول تكنولوجيا الإنترنت. المنامة: مركز معلومات المرأة والطفل في البحرين.

11 ـ الفردان، عبد الإله (2004). العنف بين الشباب: دراسة ميدانيّة عن العنف بين طلبة جامعة البحرين، المنامة: مركز معلومات المرأة والطفل في البحرين.

12 ـ الضبع، ثناء يوسف (2003). أثر الإعلانات التلفزيونيّة على النمط الاستهلاكي للشباب. المؤتمر العالمي التاسع للندوة العالميّة للشباب الإسلامي «الشباب والانفتاح العالمي». الرياض.

13 ـ العيّاض، نصر الدين (2005). الشباب الإماراتي والإنترنت. مجلّة الإذاعات العربيّة. عدد 3 (ص ص 87 ـ 105). تونس: سنباكت للنشر.

14 ـ المحمود، هدى (1997). الشباب والعمل التطوّعي. ورقة مقدّمة إلى ورشة عمل نادي العروبة. المنامة: نادي العروبة.

15 ـ الهاجري، موزة أحمد، والدوسري، ذكريات (بدون تاريخ). العنف الأسري وتأثيره على الشباب. المنامة: مركز معلومات المرأة والطفل في البحرين.

16 ـ النجّار، باقر وخلدون النقيب (2006). اتجاهات الشباب في دول مجلس التعاون. المنامة: منتدى التنمية.

17 ـ أمين، فائقة (بدون تاريخ). صحّة الشباب: حقّ وواجب ودين. المنامة: مركز معلومات المرأة والطفل في البحرين.

18 ـ أينوبلي، مختار بن أحمد (2004). الشباب وظاهرة العنف: دراسة ميدانيّة لعيّنات من الشباب السعودي والعربي والشرق آسيوي. المنامة: مركز معلومات المرأة والطفل في البحرين.

19 ـ بابكر، عبد القادر (بدون تاريخ). الشباب السعودي. غير مبين مكان النشر.

20 ـ برهومة، موسى (2004). الإصغاء إلى نداء الجسد والحواس الآتي من التلفزيون. بيروت: جريدة الحياة. العدد 14961 بتاريخ 14/ 3/ 2004.

21 ـ جمعيّة العمل الوطني الديموقراطي (2002). أوراق عمل دورة التثقيف الشبابي حول العمل الشبابي: إدارته ومنظّماته. المنامة.

22 ـ حافظ، محمود (1997). ثقافة الشباب في البحرين: حلقة حوار نادي العروبة حول واقع النشاط الشبابي في البحرين. المنامة: نادي العروبة.

23 ـ حجازي، مصطفى (2000) الصحّة النفسيّة: منظور تكاملي للنموّ في البيت والمدرسة. بيروت: المركز الثقافي العربي.

24 ـ حجازي، مصطفى (2001). علم النفس والعولمة. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.

25 ـ حجازي، مصطفى (2001). التخلّف الاجتماعي: مدخل إلى سيكولوجيّة الإنسان المقهور. ط 9. بيروت: المركز الثقافي العربي.

26 ـ حجازي، مصطفى (2005). الإنسان المهدور. بيروت: المركز الثقافي العربي.

27 ـ حرب، علي (2005). هكذا أقرأ ما بعد التفكيك. بيروت: المؤسّسة العربيّة للدراسات والنشر.

28 ـ خضر، سحر سيدا أمين (2004). الموسيقى كعلاج لأسباب العنف عند الشباب. المنامة: مركز معلومات المرأة والطفل في البحرين.

29 ـ صادق، منصور جواد (بدون تاريخ). الشباب والعنف. المنامة: مركز معلومات المرأة والطفل في البحرين.

30 ـ كمشكي، محمد صالح (2004). بناء الموارد البشريّة الوطنيّة في دول مجلس التعاون: كتاب البحث العلمي وتحليل الأزمات الاجتماعيّة والاقتصاديّة في البحرين ودول الخليج. المنامة: مركز البحرين للدراسات والبحوث.

31 ـ كوثر (2003). الفتاة العربيّة المراهقة: الواقع والآفاق. تونس: مركز المرأة العربيّة للتدريب والبحوث.

32 ـ ليكن، روبرت (1997). وباء الفساد الكوني. مجلّة الثقافة العالميّة، عدد 85. نوفمبر/ ديسمبر. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والآداب.

33 ـ مجموعة بيانات كبيرة من الإنترنت حول مختلف قضايا الشباب الخليجي.

34 ـ آراء 100 طالب وطالبة من جامعة البحرين (2006). مشكلات الشباب وقضاياهم واحتياجاتهم.

ثالثاً: المراجع الأجنبيّة:

1 - BEAUD, Michel (2000). Le Basculement du Monde: De la Terre,

Des Hommes, et du Capitalism. Paris: La Decouverte.

2 - BROWN, Kirk and RYAN, Richard (20004). Fostering Health Self - Regulation from within and without in: Positive psychology in Practice. New Jersey: John Wiley and Sons, Inc.

3 - CARR, Alan (2004). Positive psycthology: The Science of Happiness and Human Strengths. New York: Brunner - Routledge.

4 - HODGES, Timothy and CLIFTON, Donald (2004). Strengths based development in: Positive psychology in Practice. New Jersey: John Wiley and Sons, Inc.

5 - SALAMEH, Gassan (2003). Quant l'Amérique Refait le Monde. Paris: Le Plon.

6 - SNYDER C. R. and LOPEZ, Shane (2002). Handbook of Positive psychology. New York: Oxford University Press.

7 - TAYLOR, Selley and SHERMAN, David (2004). Positive psychology and Health psychology in: positive psychology in practice. New Jersey: John wiley and Sons, Inc.

8 -TURNER, N. and Als (2002). Positive psychology at work in: Handbook of positive psychology. New York: Oxford University press.

9 - YOUTH EMPOWERMENT NETWORK http:// www.yen.org.zorfinto.htm.

د. مصطفى حجازي

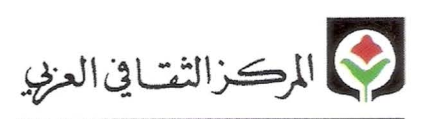
الشباب الخليجي والمستقبل

الدكتور مصطفى حجازي، المهتم بدراسة سبل تنشئة شباب عربي منتج فاعل، وهذا أحد محاور عمله الأكاديمي، يقدّم هذه الدراسة بهدف تشخيص مشكلات الشباب وتفهّمها وعلاج ما يعترض نمائه من معوقات، وصولاً إلى إطلاق طاقاته الحيّة وتوظيفها في بناء المستقبل.

وهي نتيجة عقد ونيّف من العمل الجامعي في الخليج حيث عرف خبرة غنيّة على مستوى التدريس والإرشاد والتدريب، وتلمّس واقع الشباب الخليجي وتفهّم قضاياه.

لم تقتصر المادّة العلميّة على هذه الخبرة المعاشة وحدها، بل اشتغلت على مادّة توثيقية غنيّة، يضاف إليها مادّة غزيرة تتعلّق بتوجيه الشباب في مختلف مناحي حياته على شكل مراجع وكتيّبات ودراسات لخبراء خليجيين وعرب ودوليين، عن برامج العمل مع الشباب وتنفيذها.

تكمن قيمة الدراسة في ما ستسلّطه من أضواء على القوى الفاعلة وغير الظاهرة، ممّا ينبه إلى العوامل الفعليّة التي يتعيّن التعامل معها، في المقاربة والتخطيط ووضع السياسات وتنفيذ البرامج. وتحاول المساعدة في تشخيص الواقع الفعلي فيما وراء ظواهره. وهي الخطوة الأولى على درب التعامل الفاعل، الذي يوفّر النجاح للجهود الكثيرة المبذولة في رعاية الشباب وتأهيلهم للمستقبل.



الدار البيضاء: ص.ب 4006 (سيدنا)
بيروت: ص.ب: 113/5158
www.ccaedition.com
markaz@wanadoo.net.ma

ISBN 978-9953-68-304-2

